المشهد الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٢/٥/٢٩م الموافق ٨ رجب ١٤٣٣هـ العدد ٢٨٢ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

شلومو ساند : الصهاينة الجدد هم من اخترعوا «أرض اسرائيل»

صفحـ(٥)ـة

المكانة القانونية للقدس ومكانة سكانها المقدسيين

صفحـ(٦)ـة

اسرائيل ستعمل بمفردها في حال فشل محادثات الدول العظمى

نتنياهو: يجب التركيز حاليا على حل الموضوع الإيراني وفقط بعد ذلك يمكن الاهتمام بحل النزاع مع الفلسطينيين!

نتنياهو .. ملك مملكة اليمين.

«المشهد الاسرائيلي»: قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أمس الاثنين، في نبأ خاص لمراسلها السياسي واسع الإطلاع شمعون شيفر، إن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أكد، في سياق «لقاء مغلق» عقد في منزله صباح يوم الجمعة الفائت وحضره مسؤولون كبار من المؤسستين الأمنية والاقتصادية، أنه في حال فشل المحادثات بين الدول العظمى الست وإيران بشأن كبح البرنامج النووي الإيراني، فإن إسرائيل ستعمل بصورة مستقلة لكبح هذا البرنامج.

وأضافت أن نتنياهو تطرّق في اللقاء ذاته إلى موضوع المفاوضات مع الفلسطينيين، لكنه شدّد على أنه يجب التركيز في الوقت الحالي على الخطر النووي الإيراني، وبعد ذلك يمكن الاهتمام بحل النزاع مع الفلسطينيين.

وشدّد أيضًا على أن أي اتفاق سيتم التوصل إليه مع الفلسطينيين في المستقبل يجب أن يضمن بقاء منطقة غور الأردن خاضعة للسيادة الإسرائيلية، بحجة أن ذلك من شأنه أن يمنع نصب صواريخ فلسطينية يمكنها أن تهدد وسط إسرائيل.

وفيما يتعلق بالموضوع الإيراني قال نتنياهو أيضًا إنه يفضل أن يتولى الأميركيون موضوع كبح البرنامج النووي الإيراني، لكن في حال تبين لإسرائيل أن الجهود الدولية لم تسفر عن أي نتيجة فلن يكون أمامها خيار سوى أن تعمل بمفردها، ذلك بأنه ملتزم بالدفاع عن الشعب اليهودي، وعن سكان دولة إسرائيل.

وقال عدد من المشتركين في هذا اللقاء لصحيفة «يديعوت أحرونوت» إن رئيس الحكومة أعرب عن تشككه إزاء قدرة الولايات المتحدة وسائر الدول العظمى على التوصل إلى اتفاق مع إيران يلبي مطالب إسرائيل، وخصوصًا في ضوء موافقة هذه الدول على أن تحتفظ إيران بكميات من اليورانيوم المخصب بدرجة منخفضة في حيازتها، الأمر الذي يرفضه نتنياهو كليًا.

وقال مشتركون آخرون إن هناك احتمالاً بأن يكون الهدف من تأكيد رئيس الحكومة هذا هو ممارسة مزيد من الضغط على الدول العظمى كي تتشدّد في مواقفها أكثر إزاء إيران.

وعقب ديوان رئيس الحكومة على نبأ «يديعوت أحرونوت» قائلاً إن «نتنياهو شدّد خلال الاجتماع على أن إسرائيل تحتفظ لنفسها بالحق في العمل ضد التهديد الإيراني لكنها لم تقرر بشأن ذلك حتى الآن».

وفي سياق متصل بالموضوع الإيراني قالت صحيفة «هآرتس» أمس الاثنين إنه في الوقت الذي قال فيه مسؤولون في الإدارة الأميركية، خلال لقاء مع صحافيين إسرائيليين في نهاية الأسبوع الماضي، إنه لا توجد فجوات بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيما يتعلق بالمحادثات مع إيران، فإن مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى أكدوا وجود خلافات بين الجانبين.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول إسرائيلي قوله إنه لا خلاف على أن إيران تشكل تهديدا للسلام العالمي ويجب منعها من الحصول على سلاح نووي، لكن توجد فجوة في كل ما يتعلق بالمطالب غير الكافية التي وضعتها الدول العظمى أمام إيران خلال محادثات بغداد، والتي لا تستجيب لمطالب إسرائيل.

وأضاف المسؤول الإسرائيلي أن «الإيرانيين جاؤوا إلى المحادثات في بغداد من أجل كسب الوقت ونحن نقول ذلك من خلال معرفة وليس من خلال التقدير فقط».

وتابع أن «الإيرانيين لم يعطوا شيئا حتى الآن ولم يتنازلوا عن شيء لكنهم كسبوا ثمانية أسابيع لمواصلة برنامجهم النووي».

وأوضح المسؤول الإسرائيلي «لقد قدّرنا بأن إيران ستكون مستعدة لتقارب معين في موضوع تخصيب اليورانيوم إلى درجة ٢٠٪ من أجل إنقاذ برنامجها النووي كله، لكن يبدو أن الإيرانيين غير مستعدين حتى للقيام بهذا».

كلمة في البداية

شهيّة اليمين المتطرّف لا تعرف حدودًا!

بقلم: أنطوان شلحت

(*) يبدو أن شهيّة اليمين الإسرائيلي المتطرّف من ناحية انفتاحها على مزيد من السيطرة والهيمنة لا تعرف حدودًا، ولا تنوي أن تقف عند سدود.

وقد تجلى هذا الأمر أخيرًا في مناسبة ذكرى مرور ٣٥ عامًا على ما يسمى في القاموس السياسي الإسرائيلي بـ «الانقلاب» الذي تأدّى عن سيطرة حزب الليكود بزعامة مناحيم بيغن، في الانتخابات العامة التي جرت في ١٧ أيار ١٩٧٧، على مقاليد الحكم في إسرائيل، بعد سيطرة حزب العمل عليها طوال ٢٩ عامًا متواصلة منذ إقامة الدولة.

وقد احتضنت صحيفة «يسرائيل هيوم» (الناطقة بلسان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو) سيلاً من المقالات التي «احتفلت» بهذه المناسبة، كان أبرزها مقالان لنائب رئيس الكنيست أوفير أكونيس من الليكود، ولعضو الكنيست تسيبي حوتوفيلي من الليكود أيضًا.

واتفق كلاهما، من جملة أشياء أخرى، على أن المهمات التي تعيّن على هذا «الانقلاب» أن ينجزها منذ ذلك الوقت لم تُستكمل بعد، وأن استكمالها ما زال رهن تحقيق عدة أمور أساسية أخرى.

وبينما دعت حوتوفيلي إلى تطبيق القانون الإسرائيلي على جميع مناطق «الاستيطان اليهودي» في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) وضمّها رسميًا إلى إسرائيل، في نطاق السعي المطلوب لاستكمال ذلك «الانقلاب»، فإن أكونيس طالب بأن تتبنى إسرائيل «الأسلوب الأميركي» في تعيين الموظفين في المناصب الرفيعة المستوى في قيادة المؤسسة السياسية، ذلك بأنه لا يمكن برأيه تنفيذ سياسة الزعامة السياسية المنتخبة من طرف الشعب إلاّ من خلال تعيين طاقم موظفين كبار يؤيد هذه الزعامة، على أن يجري ذلك وفقًا للقوانين والإجراءات الرسمية المتبعة في مؤسسات الدولة.

وشدّد على أن هذا ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في صلب الجدل الدائر الآن بشأن تغيير طريقة الحكم في إسرائيل.

ويعتقد كلاهما أن نتنياهو، بمعان كثيرة، هو أقوى رئيس حكومة تولى إدارة دفة الحكم منذ إقامة الدولة، وأن وجود ائتلاف كبير يدعم حكومته ويتكوّن من ٩٤ عضو كنيست (بعد تأليف حكومة الوحدة الوطنية مع حزب كاديما) يشكل برهانًا قاطعًا على عدم وجود معارضة حقيقية في إسرائيل لحكم اليمين.

وزادت حوتوفيلي على ذلك قائلة إن هذا الواقع الذي لا يوجد فيه منافسون جادون لرئيس الحكومة ناجم بقدر كبير عن موت اليسار السياسي (بالمقاس الإسرائيلي)، وعن انتصار المفهوم اليميني العام في أوساط الجمهور، حيث غدا اليسار أكثر انشغالا بحماية العمال الأجانب، وبمحاولات إعادة الاشتراكية، من الانشغال بمظاهرات تعارض الاحتلال.

في حقيقة الأمر، حتى الآن كان هذا اليمين المتطرّف يركز هجومه الهادف إلى إحكام سيطرته على المناخ السياسي والاجتماعي العام، من خلال استغلال واقع وجود ائتلاف يميني مستقر، على ثلاثة أهداف سبق أن حدّدها عضو الكنيست ياريف ليفين من الليكود على النحو التالي:

أولاً، المحكمة العليا التي وصفها بأنها «تيار يساري لنخبة ضئيلة تتبنى جدول أعمال ما بعد صهيوني»؛

ثانيًا، وسائل الإعلام التي وصفها بأنها «تمارس حرية التشهير والتحقير»؛

ثالثًا، منظمات المجتمع المدني اليسارية وأساسًا منظمات حقوق الإنسان التي قال إنها «تلحق أضرارًا فادحة بالسيادة الإسرائيلية».

بيد أن ما يجب ملاحظته الآن هو قول حوتوفيلي أن وسائل الإعلام والمحكمة العليا هما عنوان ثانوي للمشكلات التي تقصدها، وأن الدولة نفسها في معظم القضايا المتعلقة بالبؤر الاستيطانية في الضفة الغربية، كما مثلها مندوبو النيابة العامة، هي التي لم تدعم «الاستيطان اليهودي» في تلك البؤر. وأنه «لو أننا كنا في وضع سلطة يمينية سليمة لما تسببنا ببقاء ٣٥٠ ألف مواطن (مستوطن) أسرى للجيش ووزير الدفاع في كل ما يتعلق برخص البناء وشراء الأرض. ولو أننا كنا في وضع سلطة سليمة لليمين لطبقنا السيادة على يهودا والسامرة. ولو كنا في حال سلطة يمينية سليمة لاستمررنا في مكافحة تمويل الجمعيات اليسارية التي تسبب للدولة ضرراً إعلاميا فادحا».

وخلصت إلى أن هذا الضعف ليس قضاءً وقدرًا، وأن تأليف حكومة وحدة وطنية في الوقت الحالي من شأنه أن يفتح نافذة فرص أمام هذه الحكومة كي تترك أثرا تاريخيا في ما يخص القضية النووية الإيرانية، وقضية تجنيد الجميع. كما أن تأليفها يتيح في الوقت نفسه فرصة لإقرار حقائق تتعلق بمكانة الاستيطان الاحتلالي، ولإحداث توازنات صحيحة في مواجهة الجهاز القضائي، وفقط عندها يتم استكمال «الانقلاب»!.

قبل هذه المقاربات اليمينية الجديدة المتعلقة بدور الدولة، تواترت تحذيرات كثيرة فحواها أن حملة اليمين تشف عن نشوب حرب ثقافية في إسرائيل، وهي حرب مشتعلة في جبهات أوسع وأعمق كثيرا مما يبدو للعيان، وأن الهدف المقصود بهذه الحرب ليس نظام الدولة فحسب، والذي يعتبر مسألة مصيرية، وإنما أساسًا صورة إسرائيل وطابعها العام.

واقترنت تلك التحذيرات بتقديرات مفادها أنه لا يمكن التعويل على الكنيست الحالي لكبح هذه الحملة اليمينية الهوجاء، وما من خيار سوى التمني بأن تسفر نتائج الانتخابات العامة المقبلة عن ولادة كنيست يكون ذا أكثرية عقلانية.

كما أشير إلى أن رئيس الحكومة نتنياهو لا يقف في وجه هذا اليمين الجديد العنصري، وإلى أنه في حال استمراره في اتخاذ هذا الموقف فإن هذا اليمين سيلحق ضررًا فادحًا به هو أيضًا، لأن سيطرته على جدول الأعمال العام، وعلى الخطاب السياسي، أدت حتى الآن إلى حدوث أزمة كبيرة بين إسرائيل وبين أصدقائها في العالم، وفي مقدمهم الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية، والجاليات اليهودية في أوروبا وأميركا الشمالية. مع ذلك جرى التأكيد أن أداء نتنياهو يثبت أنه لا ينوي التراجع عن هذا المسار المعادي للديمقراطية، على الرغم من أنه يغير أحيانًا تكتيكه ويتراجع إلى الوراء، إنما ليعاود هجومه من جديد.

إسرائيل تنتهك «معاهدة حقوق اللاجئ» في كل ما يتعلق باللاجئين من إفريقيا!

* عضو الكنيست دوف حنين لـ «المشهد الإسرائيلي»: نحاول من خلال معالجة مشكلة اللاجئين الأفارقة تعميق الحساسية لدى الجمهور الإسرائيلي إزاء اللاجئين عمومًا *

كتب ب. ضاهر:

ارتفع منسوب العنصرية والعنف ضد اللاجئين الأفارقة المتواجدين في إسرائيل بشكل كبير في الأسابيع الأخيرة. فقد قام شبان إسرائيليون بإلقاء زجاجات حارقة باتجاه بيوت أو أماكن يتواجد فيها اللاجئون، وبأعجوبة لم يُصب أحد بأذى. لكن خلال مظاهرة جرت في حي «هتيكفا» في جنوب تل أبيب، مساء يوم الأربعاء الماضي، هاجمت مجموعة كبيرة من المتظاهرين الإسرائيليين مواطنين أفارقة وأصابتهم بجروح وألحقت أضرارا بسيارتهم. كذلك أشعل المتظاهرون النيران في حاويات النفايات وحاولوا الاعتداء على متظاهرين يساريين طالبوا بإعطاء حقوق للاجئين. كما اعتدى المتظاهرون على محال تجارية يشتري منها اللاجئون احتياجاتهم وكسروا واجهاتها ونهبوا محتوياتها.

وجاء هذا الانفلات في أعقاب خطابات، أجمعت وسائل الإعلام الإسرائيلية على أنها كانت محرضة وعنصرية، القاها أعضاء كنيست يمينيون، بينهم داني دانون وياريف ليفين وميري ريغف وميخائيل بن أري. ودعا هؤلاء الخطباء إلى طرد اللاجئين الأفارقة إلى دولهم، رغم خطورة ذلك بسبب الأوضاع السيئة للغاية، وأهمها الحروب الأهلية، في دول مثل إريتريا وجنوب السودان. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٨٠٪ من اللاجئين الأفارقة في إسرائيل هم من هاتين الدولتين.

ورغم أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أدان اقوال أعضاء الكنيست أمام المتظاهرين في حي «هتيكفا»، رغم أن معظمهم من حزبه، وأدان أيضا سلوك المتظاهرين، لكن تبين أن حكومته لا تفعل شيئا من أجل وضع حلول لقضية اللاجئين الأفارقة لديها.

وكرر نتنياهو تعهده بحل هذه القضية من خلال استكمال بناء الجدار عند الحدود الإسرائيلية - المصرية وإقامة معسكر اعتقال كبير في جنوب البلاد. لكن التقارير الإسرائيلية تتحدث عن أن إسرائيل لن تتمكن من سد الطريق أمام اللاجئين الذين يأتونها عبر شبه جزيرة سيناء، وأنه حتى لو قل عددهم، فإن اللاجئين سيدخلون إلى إسرائيل عبر حدودها مع الأردن.

وبرز في هذه الأثناء أن الادعاءات التي طرحها نتنياهو لدى رفضه الموافقة على استيعاب لاجئين أفارقة في إسرائيل، هي نفسها الادعاءات التي يطرحها في سياق رفضه التوصل إلى حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وقال إن استمرار وصول اللاجئين الأفارقة إلى إسرائيل يشكل خطرا على الهوية اليهودية والوضع الديمغرافي في إسرائيل.

وأجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المرشح السابق لرئاسة بلدية تل أبيب وعضو الكنيست عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، الدكتور دوف حنين، حول موضوع اللاجئين الأفارقة في إسرائيل.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: لماذا ترفض إسرائيل حتى اليوم معالجة قضية اللاجئين الأفارقة الموجودين فيها؟

حنين: «دخول اللاجئين الأفارقة يتناقض مع أيديولوجية الحكم في إسرائيل، التي تنص على أن إسرائيل هي دولة بإمكانها استقبال أفراد في البلاد بشرط واحد فقط وهو أن يكونوا يهودا. والأفراد الذين ليسوا يهودا لا يستقبلهم الحكم هنا بالترحاب. ولذلك فإن دخول اللاجئين يتناقض مع هذه الأيديولوجية».

(*) هل الدولة ملزمة من ناحية القانون الدولي، وأنت رجل قانون بالأساس، بمنح مكانة لاجئ لمواطنين أجانب يتواجدون في أراضيها ويوجد خطر على حياتهم في أوطانهم؟

حنين: «نعم. توجد معاهدة دولية، تم وضعها في العام ١٩٥١، واسمها 'معاهدة حقوق اللاجئ'، وتقول إن جميع دول العالم ملزمة بمنح لجوء في أراضيها لإنسان يهرب من مكان معين، لأنه مهدد هناك بخطر التعرض للموت أو القتل، حتى يزول الخطر على حياته في موطنه. وإسرائيل وقعت على هذه المعاهدة، بل إنها كانت واحدة من الدول التي بادرت إلى هذه المعاهدة، بعد الحرب العالمية الثانية والمحرقة، لكن من الناحية الفعلية فإن دولة إسرائيل لا تطبقها. وتطبيق المعاهدة يحتم على السلطات في إسرائيل التدقيق في كل ملف وطلب بشكل مفصل يقدمه المواطنون الأفارقة من أجل الحصول على مكانة لاجئ. وفي حال تبين أنه يستحق الحصول على مكانة لاجئ يجب منحه هذه المكانة. لكن حكومة إسرائيل ترفض تنفيذ هذا الإجراء».

(*) هل الحلول التي تقترحها حكومة إسرائيل لوضع حد أمام استمرار دخول لاجئين أفارقة، مثل بناء الجدار عند الحدود مع مصر وبناء معسكر اعتقال في جنوب، هي حلول كافية؟

حنين: «لا. اليوم يوجد حوالي ٧٠ ألف لاجئ إفريقي في إسرائيل. وإذا أرادت الحكومة إقامة منشأة اعتقال كبيرة يمكنها أن تتسع لحوالي ١١ ألف لاجئ، فماذا ستفعل الحكومة إذا دخل إسرائيل ٥٠ أو ٦٠ ألف لاجئ آخر؟ هؤلاء اللاجئون موجودون هنا، وبموجب القانون الدولي يجب الاعتناء بهم ويستحيل إعادتهم إلى إريتريا أو جنوب السودان، فماذا ستفعل الحكومة بهم؟ وهي لا تعطيهم حلولا».

(*) هذا يعني أن الحكومة ونتنياهو يضللان الجمهور في إسرائيل؟

حنين: «أعتقد أن الحكومة ونتنياهو يضللان الجمهور في إسرائيل بشكل كبير. وهما لا يطرحان حلولا حقيقية، ويحاولان تحريض جمهور ضد جمهور آخر، لأنهما يقولان لسكان الأحياء الفقيرة في جنوب تل أبيب، حيث يتركز نصف هؤلاء اللاجئين فيها، إن سبب مشاكلهم هو اللاجئون».

(*) كيف وصل هذا العدد الكبير من اللاجئين الأفارقة إلى تل أبيب؟

حنين: «الجيش ينقلهم إلى هناك. وكل يوم في الساعة العاشرة صباحا تحضر حافلتان أو ثلاثة اللاجئين من إفريقيا إلى منطقة محطة الحافلات المركزية القديمة في تل أبيب... وبعد أن يتخطوا الحدود بين إسرائيل ومصر يجمعهم الجيش [الإسرائيلي] وينقلهم إلى معسكر اعتقال، وعندما يمتلئ معسكر الاعتقال، إذ يوجد هناك ثلاثة آلاف مكان تقريبا، يتم إدخال اللاجئين القدامى أكثر إلى حافلات وينقلونهم إلى تل أبيب. وهكذا نشأت في المدينة جالية كبيرة من الإريتريين والسودانيين».

(*) لكن لماذا يتم نقلهم إلى تل أبيب حصرا؟

حنين: «لأن تل أبيب هي مدينة كبيرة وهي مركز إسرائيل وقادرة على استيعاب كل هؤلاء الأشخاص. لكن هذا يخلق ضائقة كبيرة للغاية في أحياء جنوب تل أبيب. والوضع هناك هو أن آلاف الأشخاص، اللاجئين، يسكنون في الشوارع وينامون فيها وفي الحدائق. كذلك لا توجد للاجئين مصادر لكسب الرزق لأنه بموجب سياسة الحكومة يحظر عليهم أن يعملوا. والوضع في أحياء جنوب تل أبيب سيء جدا سواء بالنسبة للاجئين أو للسكان. وهذا الوضع يخلق أجواء غير آمنة وصعبة».

(*) هل هناك اقتراحات بديلة لحل هذه القضية؟

حنين: «نحن نقترح توفير الفرصة أمام اللاجئين الأفارقة للعمل. ولأن الجميع، وحتى وزارة الخارجية الإسرائيلية أيضا، يقول إنه يستحيل طرد اللاجئين وإعادتهم إلى دولهم، إريتريا أو السودان، من ناحية القانون الدولي والموقف الدولي، فإنه ينبغي السماح لهم بالعيش وهذا يعني السماح لهم بالعمل. وإذا كانت دولة إسرائيل تقول إن من الصعب توفير أماكن عمل لهم، فإن عليها أن تتوقف عن استيراد العمال الأجانب. ففي كل عام تجلب دولة إسرائيل، بصورة قانونية، ثلاثين ألف عامل أجنبي، للعمل في الزراعة والبناء. إذن لتتوقف الحكومة عن استيراد عمال أجانب وعليها أن تعطي أماكن العمل هذه إلى الذين أصبحوا موجودين في البلاد وبذلك سيكون بإمكان اللاجئين العيش بكرامة وألا يتحولوا إلى مجرمين».

(*) إسرائيل، وخاصة الحكومة الحالية، رفضت حلولا من أي نوع لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وها هي تواجه الآن قضية اللاجئين الأفارقة. ونتنياهو يستخدم الادعاءات نفسها ضد اللاجئين الفلسطينيين والأفارقة. كيف ترى هذا الأمر؟

حنين: «أنت محق، وأعتقد أنك تطرح نقطة بالغة الأهمية. وموضوع اللاجئين الأفارقة هو موضوع ساخن جدا في إسرائيل، ولا يمكن تجاهله أو غض الطرف عنه. ومن شأن هذا الوضع أن يؤدي، وهذا ما نحاول أن نفعله، إلى خلق حساسية لدى الجمهور في إسرائيل تجاه اللاجئين عموما. وموضوع اللاجئين عموما في إسرائيل هو أمر يحظر التحدث حوله أو تقديم تنازلات فيه. أي أنه إذا لم يكن الحديث عن لاجئين يهود فإنه لا ينبغي الانشغال بمواضيع كهذه. ومن خلال هذا الموضوع سيكون بإمكاننا أن نبين الضائقة التي يعيش فيها اللاجئون، وأن هذا موضوع يستوجب نشاطا وتجندا».

(*) هذا يعني أن إسرائيل فشلت في امتحان اللجوء بسبب سياستها العنصرية تجاه غير اليهود؟

حنين: «صحيح جدا. حكومة إسرائيل فشلت هنا بشكل كبير للغاية في مسألة اللاجئين وفي مسألة اللجوء عموما، وهذا جزء من ذلك التوجه الذي يشدد عمليا على معايير أخلاقية مزدوجة تجاه اللاجئين. لأن اللاجئين اليهود يستقبلون بالترحاب ويفرش لهم بساط أحمر، لكن اللاجئين غير اليهود تسعى الحكومة إلى نفي محنتهم، وهو النفي نفسه والمحنة نفسها التي شاهدناها على مدار سنوات طويلة تجاه اللاجئين الفلسطينيين ونحن نشهدها اليوم تجاه اللاجئين الأفارقة».

(*) كيف تنظر إلى المظاهرة التي جرت في جنوب تل أبيب، الأسبوع الماضي، وخصوصا أن الخطباء فيها الذين حرضوا على العنف هم نفسهم الذين يقفون على رأس تظاهرات المستوطنين وهم نفسهم أيضا الذين يطرحون القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية في الكنيست؟

حنين: «أنظر إلى ذلك على أنه تعبير عما نشاهده، وبالمناسبة ليس في إسرائيل فقط وإنما في أوروبا أيضا في السنوات الأخيرة، وهو نوع جديد من اليمين الذي لا يمتاز بالعنصرية فقط وإنما بتصاعد عدوانيته أيضا وذلك قياسا باليمين في الماضي. ومثلما أن موجة العنصرية في أوروبا ضد الإفريقيين هي ضد المسلمين أيضا، فإن موجة العنف عندنا هي ليست ضد العرب فقط وإنما ضد الإفريقيين أيضا. وهذه فعلا سياسة واحدة تتكون من العنصرية والكراهية وتقود هؤلاء السياسيين المتطرفين إلى محاولة تحقيق مكاسب سياسية على حساب ضائقة سكان أحياء جنوب تل أبيب».

ارتفاع معدل الأعمار يقلق إسرائيل اقتصاديا!

*معدل الأعمار في إسرائيل كما هو في الكثير من الدول في ارتفاع مستمر ويعتبر من الأعلى في العالم *خبراء ينظرون إلى هذا الأمر الإيجابي على أنه «مشكلة اقتصادية» ويطالبون باستيعاب المسنين في سوق العمل وإطالة سنوات العمل*

كتب ب. ج:

يعتبر معدل الأعمار في إسرائيل واحدا من أعلى المعدلات في العالم، إذ تجاوز معدل عمر النساء ٨٤ عاما، وتجاوز معدل عمر الرجال ٨٠ عاما، إلا أن هذا الأمر وبدلا من أن يسجل إنجازا في إسرائيل، تحول إلى مصدر قلق في المؤسسة الحاكمة وبأذرعها ذات الصلة، وهو ما يظهر أكثر في سلسلة حلقات حول الموضوع نشرتها صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية. وهذا يأتي أيضا بعد نشر توصيات لجنة تحقيق حكومية في مسألة مستقبل مؤسسة الضمان الاجتماعي، خاصة في ما يتعلق بمخصصات الشيخوخة، وكنا قد نشرنا عن اللجنة في عدد سابق من «المشهد الإسرائيلي».

ويقول تقرير «ذي ماركر»، الذي استند في حلقاته المتعددة إلى عدد من الخبراء في القضايا الاجتماعية، إن معدل الأعمار في العالم كله تضاعف في السنوات المئة الماضية، من حوالي ٤٠ عاما إلى حوالي ٨٠ عاما، خاصة في الدول المتطورة، ما جعل الكثير من دول العالم تسارع إلى وضع حلول لاستيعاب ارتفاع نسبة من تجاوزوا عمر التقاعد- ٦٥ عاما بالمعدل بين الدول.

ففي اليابان ٢٥٪ من السكان أعمارهم فوق ٦٥ عاما، بينما هذه النسبة في الدول الأوروبية ٢٠٪، ولا تزال النسبة في إسرائيل أقل بكثير، وهي تدور حول ١٠٪، ولكن كل المؤشرات تؤكد أن هذه النسبة سترتفع باستمرار وبوتيرة أسرع مما تتخيلها المؤسسة، نظرا إلى ارتفاع معدل الأعمار بشكل دائم في إسرائيل، وتراجع معدلات الولادة، باستثناء ولادات الأصوليين اليهود، إذ حتى بين المواطنين العرب تتراجع معدلات الولادة باستمرار.

ويؤكد التقرير أنه ليس فقط من هم في سن ٦٥ عاما سترتفع نسبتهم في إسرائيل، بل أيضا الشريحة من عمر ٧٥ عاما إلى ٨٥ عاما سترتفع بوتيرة سريعة رغم ضعف نسبتها حاليا.

ويرى الخبراء أن ارتفاع معدلات الأعمار في إسرائيل يكشف أمورا أخرى، ومثلا سنوات العمل في العالم المتطور للفرد الواحد أكثر من إسرائيل، فالشاب والشابة بعد أن ينهيا التعليم المدرسي ينتقلان للخدمة العسكرية حتى عمر ٢١ عاما، ومن ثم ينتقلان إلى التعليم الجامعي، ويكون الشخص قد شارف على آخر سنوات العشرين من حياته حينما يدخل إلى سوق العمل بشكل ثابت، في حين أن معدل عمر الخروج من العمل في إسرائيل هو في حدود سن الستين، ما يعني أن الشخص يكون بالمعدل ما بين ٢٠ إلى ٣٠ عاما في جيل التقاعد.

وبالنسبة لخبراء الاقتصاد، فإن سنوات العمل لا تكفي لضمان راتب تقاعدي كاف، كما أن إطالة معدل الأعمار تهدد بخسائر وعدم قدرة على تنفيذ الالتزامات المالية للمؤمنين ضمن صناديق التقاعد، بمعنى الحال ذاتها في ما يتعلق بمخصصات الشيخوخة بموجب استنتاجات لجنة التحقيق السابق ذكرها هنا.

وحسب الإحصائيات، فإن عاملا منتظما في سوق العمل الإسرائيلية يعمل ما بين ٣٥ إلى ٤٠ عاما، وحينما يخرج إلى التقاعد، يعيش بالمعدل ١٧ عاما، يتقاضى فيها راتبا تقاعديا من توفيراته التقاعدية التي ساهم فيها مكان عمله، وهذه فترة عمل أقل بنسبة ٣٣٪ مما كانت عليه حينما ظهر توفير التقاعد لأول مرة في ألمانيا قبل أكثر من ١٣٠ عاما، كما أن جيل التقاعد بات أكثر بكثير مما كان عليه قبل ١٣ قرنا.

وكانت لجنة تحقيق أقامتها وزارة المالية ومؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية قبل ثلاث سنوات، قد بحثت طوال الفترة الماضية في مستقبل مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية، وقدرتها على تسديد التزاماتها في ما يتعلق خاصة بمخصصات الشيخوخة، وقد وضعت اللجنة توصياتها أمام الحكومة الإسرائيلية في الأسابيع الماضية.

ورأت اللجنة في فحصها الذي استمر نحو ثلاث سنوات أن التركيبة الديمغرافية في إسرائيل، من حيث معدل الأعمار، وتقلص نسبة المشاركين في سوق العمل، بالإضافة إلى تراجع المداخيل لعدة أسباب- كل ذلك سيؤدي إلى عجز في ميزانية مؤسسة الضمان بعد ما بين ٣٠ إلى ٤٠ عاما، وقضت بأن على الحكومة أن تعيد دينا لمؤسسة الضمان بقيمة ٤٨ مليار دولار، على مدى ٤٠ عاما.

وتقول اللجنة إنه بين العام ٢٠٣٨ والعام ٢٠٥٠ ستواجه مؤسسة الضمان عجزا في موازنتها، وأن كل من عمره اليوم ٤٠ عاما وما دون سيتأثر من هذا العجز، وهذا العجز نابع من التغيرات في التركيبة الديمغرافية ومن أبرزها ارتفاع معدل الأعمار في إسرائيل، وارتفاع معدلات الحياة، وبموازاة ذلك ارتفاع عدد الشريحة السكانية خارج سوق العمل، وكذلك ارتفاع معدلات الولادة بين اليهود الأصوليين، في حين أنها في تراجع بين العرب، حسب ما تقر لجنة التحقيق.

وتوصلت اللجنة إلى استنتاج بأن الفجوة بين المداخيل من الأفراد وحجم مخصصات التقاعد والأطفال ستتعمق، وأصلا عملية تعمقها بدت ملموسة منذ العام ٢٠١٠.

متغيرات

ويقول الباحث في شؤون الشيخوخة، الدكتور يعقوب بن شاؤول، إن هناك انطباعا خاطئا بشأن الشيخوخة، وكأنها تمتد على مدى سنوات طوال، ولكن الشيخوخة بمفهومها العلمي هي فترة زمنية محدودة، تتراوح حاليا ما بين ٥ إلى ٨ سنوات، وهي مرشحة للتقلص أكثر مع تطور العصر، وخاصة طالما أن معدل الأعمار مستمر في الارتفاع، بمعنى أنه حينما يتجاوز عمر الانسان ٨٠ عاما، فإن من هم في عمر سنوات الستين والسبعين من حياتهم ليسوا ضمن الشيخوخة.

وحسب بن شاؤول، فإن الاشخاص ما بين ٥٠ عاما و٨٠ عاما يبدأون مرحلة جديدة في حياتهم ولها طابع خاص، وساق على هذا مثالين: الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس، الذي شارف على إنهاء العام الـ ٨٨ من عمره، وهو لم يصل بعد إلى مرحلة الشيخوخة بمفهومها العلمي، بينما قائد أركان منظمة «الهاغاناه» الصهيونية في سنوات الأربعين من القرن الماضي كان يلقب بـ «الختيار» وهو ابن ٥٢ عاما، وفي المقابل أيضا فإن وزير الدفاع إيهود باراك بات ابن ٧٠ عاما، ولا يلقب بلقب «الختيار».

ويدعو بن شاؤول إلى زيادة سنوات العمل، أو عدم إلزام الشخص بالخروج إلى التقاعد في عمر التقاعد القانوني، إذا لم يطلب هو ذلك، فكثيرون يريدون الخروج إلى التقاعد، ولكنهم يؤكدون أن وضعهم الصحي يسمح لهم بالاستمرار في العمل.

ويقول تقرير «ذي ماركر» إن من أبرز متغيرات السنوات الأخيرة ارتفاع معدل الأعمار وانخفاض معدلات الولادة، ولكن أيضا مفاهيم الحياة ومستوى المعيشة. فقبل عقدين أو ثلاثة عقود كان معدل الأعمار في إسرائيل في سنوات السبعين من عمر الانسان، وكان المتقاعد يتطلع إلى حياة متواضعة يلبي فيها احتياجاته الأساسية. أما في العصر الحالي فإن المفاهيم تغيرت، فمعدل الأعمار بات في سنوات الثمانين، والمتقاعدون يعتبرون جيلهم على أنه «الجيل الذهبي» ويتطلعون إلى حياة برفاهية وقضاء فترات ممتعة في حياتهم، وهذه تكلفتها عالية، أضف إلى ذلك أن الخدمات الطبية والمساعدة الطبية البيتية باتت مكلفة، فمن سيحتاج مستقبلا لمساعدة مرافقة له في البيت، فإن التكلفة الاجمالية قد تصل شهريا إلى حوالي ٤ آلاف دولار، في ظروف معينة.

وحسب تقديرات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، فإذا ما بقي عمر الخروج إلى التقاعد ٦٧ عاما، ففي العام ٢٠٥٠ سيكون ما بين ٢٥٪ إلى ٣٣٪ من السكان في جيل التقاعد، وأمام معطيات كهذه، تجد من الخبراء من يقولون لصحيفة «ذي ماركر» إن على إسرائيل أن ترفع جيل التقاعد، أكثر من ٦٧ للرجال، وينتقدون قرار الكنيست ابقاء عمر التقاعد للنساء ٦٢ عاما، حتى العام ٢٠١٧.

ويقول تقرير دولي إن سبب ٢٠٪ من ديون الدول المتطورة الأعضاء في منظمة OECD، يعود إلى ارتفاع معدل الأعمار، وارتفاع نسبة المسنين في تلك الدول.

توصيات الخبراء

ويقول خبراء في الشؤون الاجتماعية إن على إسرائيل أن تستعد وتضع مخططات في الاتجاه الاجتماعي والحقوق الاجتماعية، كي تكون قادرة على تقديم خدمات ضمان اجتماعية وصحية ومساعدات يومية للمسنين الذين يحتاجون إلى المساعدات، وهذا ليس فقط من خلال رفع القيمة الفعلية لمخصصات الشيخوخة، وإنما أن تجعل التوفير التقاعدي أمرا ملزما للجميع منذ جيل الشباب المبكر، إن كان للأجيرين أو المستقلين.

إلى ذلك يوصي الخبراء بخلق مفاهيم مجتمعية أخرى عن جيل الشيخوخة، وليس تلك السلبية القائمة، مثل النظر للمسنين وكأنهم قطاع خارج دائرة الإنتاج وخارج سوق العمل، فمثلا في دول متطورة مثل الولايات المتحدة وغيرها تم الغاء جيل التقاعد الالزامي، بمعنى أن الشخص يستطيع مواصلة العمل طالما رغب في ذلك.

ويقول خبراء إن على سوق العمل أن تبدأ باستيعاب المتقدمين في السن، وعدم إغلاق الأبواب في وجوههم، طالما هم على استعداد للانخراط في سوق العمل، علما أن سلسلة من التقارير التي صدرت في إسرائيل تحدثت عن أن صعوبة العثور على مكان عمل تبدأ حينما يتخطى الشخص عمر ٤٠ عاما، ولكن الصعوبة تزداد بشكل كبير حينما يتخطى عمر ٤٥ عاما، وبعد ٥٠ عاما تكون احتمالات القبول في مكان عمل ضئيلة جدا.

وحسب الخبراء، فإن التغيير في سوق العمل يجب أن يأتي من ثلاثة اتجاهات: أصحاب العمل والعمال والحكومة، وعلى العاملين أن يفكروا بشكل دائم بأن يطوروا أنفسهم في مكان العمل وأن يسعوا دائما إلى رفع مستوى تأهيلهم المهني والعلمي، وأن يكون تأهيلهم متنوعا كي يكونوا قادرين على الانخراط في أكثر ما يمكن من فرص العمل.

ويواصل الخبراء في أحاديثهم لتقارير «ذي ماركر» بأنه كما أن إسرائيل استعدت لاستيعاب أكثر من مليون مهاجر من دول الاتحاد السوفياتي السابق في مجال سوق العمل، فإن عليها أيضا الاستعداد لضرورة توسيع سوق العمل من حيث تنوعه وطبيعته وزيادة عدد العاملين فيه، من خلال رفع سن التقاعد للنساء، والبدء في استيعاب المتقدمين في السن في سوق العمل، والتخلي عن منطق قائم منذ سنين طويلة في سوق العمل، وهو منطق رفض المتقدمين في السن في أماكن العمل.

النظرة الاستهلاكية والاقتصادية

في الخلاصة، فإن التقرير يحمل تناقضات عديدة، فهو يتعامل مع الأعمار على أنها «مشكلة اقتصادية»، ويتركز في موضوع الإنتاج من دون الالتفات إلى النظرة الإنسانية، وفي حيثيات تقارير «ذي ماركر»، وكما يظهر هنا أيضا، فإنه على الرغم من أن عمر التقاعد هو ٦٧ عاما للرجال و٦٢ عاما للنساء، إلا أن نسبة عالية من العاملين تختار طوعا الخروج إلى التقاعد قبل الوصول إلى عمر التقاعد الرسمي، وهؤلاء يتقاضون رواتب تقاعدية من صناديق التقاعد بموجب النسبة التي حققوها، ولاحقا يبدأون بتلقي مخصصات الشيخوخة من مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية.

وهذا يعني أن إلغاء عمر التقاعد الإلزامي، أو اعتماد رفع آخر لعمر التقاعد، رغم أن إسرائيل تصل إلى السقف الأعلى بين الدول المتطورة في هذا المجال، لن يتناغما مع رغبات الجمهور الذي يسعى أيضا إلى قضاء سنوات استراحة عديدة في حياته.

حكومة نتنياهو الموسعة : «هل السلام ممكن»؟

هل حقا ثمة «فرصة كبيرة» للسلام في ظل حكومة الـ ٩٤ عضو كنيست؟!

بقلم: شموئيل أمير (*)

تبيّن فجأة أن حكومة الـ ٩٤ عضو كنيست (حكومة الصفقة الضخمة التي حيكت تحت جنح الظلام بعيدا عن أعين الجمهور) هي في المحصلة فرصة كبيرة لصنع السلام. عليكم فقط أن تسألوا (المحلل السياسي) آري شافيط (هآرتس) الذي كتب قائلاً إن هذه الصفقة هي «مناورة نتنة لكن واعدة!». وكالمعتاد سوف تؤيد غالبية وسائل إعلامنا مثل هذا القول، فهذه في نهاية المطاف تؤيد دائما السلطة، كما أنها ستضع «Like» للجمهور القومجي المتعصب الذي تخدمه.

وكل ذلك ليس مفاجئا، لكن حين تنضم هيئة تحرير جريدة «هآرتس» إلى مثل هذا التقدير في مقالها الافتتاحي («فرصة كبيرة»- ٢٠١٢/٥/٩)، فإن ذلك يبدو مفاجئا بعض الشيء، على الأقل لأولئك الذين رأوا دائما في «هآرتس» صحيفة ليبرالية متزنة لا تنجر خلف «الشارع»، صحيفة لـ «أناس يفكرون». لكن علينا أن نفهم بأن «هآرتس»، على الرغم من لهجتها الانتقادية أحيانا، وأكثر من ذلك على الرغم من بعض كتابها المميزين الذين لا يمكن التشكيك في بغضهم للاحتلال وإخلاصهم لقضية السلام، كانت وما زالت صحيفة التيار المركزي - القومي الذي ينحاز في وقت الشدائد والمحن إلى جانب السلطة في إسرائيل أيا تكن توجهاتها. ولقد استند مقال هيئة تحرير «هآرتس» المذكور إلى فرضية مجردة مؤداها: الآن لم تعد الحكومة، بعدما أصبحت تحظى بتأييد ٩٤ عضو كنيست، رهينة لليمين المتطرف، وبالتالي من الممكن التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين!

لا أعرف كيف تكشفت لهم الحقيقة هكذا، هذه الحقيقة التي يحاولون بصورة عامة إخفاءها، والتي لم يكن في نيتهم أصلا كشفها لنا: إذا كان اليمين هو الذي يتحمل مسؤولية عدم التوصل للسلام، فلا يعقل إذن مواصلة اتهام الفلسطينيين بذلك، وفقا للادعاء الإسرائيلي المألوف. ولكن سواء كان يمكن مواصلة الادعاء بشيء وعكسه، أو حتى الادعاء بشيء ثالث، فإنه يمكن لنا على الأقل أن نشكرهم على زلة اللسان هذه.

إن الدافع المركزي لصحيفة «هآرتس» في نشر المقال الافتتاحي هو إقناع القراء بأن غالبية الجمهور والحكومة مؤيدة للسلام، وأن المتطرفين فقط هم الذين يقفون عثرة في طريقه. ولكن «هآرتس»، وخلافا لما يعرفه الجميع، تحوّل كلا من نتنياهو وباراك إلى ملاكي سلام، وقد انضم إليهما الآن ملاك سلام ثالث في صورة شاؤول موفاز. فقد كتبت «هآرتس» في مقالها الافتتاحي بأن «الشراكة الجديدة مع شاؤول موفاز تحرر نتنياهو من ضغط اليمين المتطرف، وتعزز الجناح المعتدل في الحكومة». ولكن كيف يمكن لهيئة تحرير الصحيفة الاعتقاد بأن الخطة الفاشلة التي اقترحها موفاز لإقامة دولة (فلسطينية) مؤقتة على ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، سوف تقرب السلام؟!

وعلى ما يبدو فإن عكيفا الدار (وهو كاتب ومراسل في «هآرتس») أحس هو الآخر بالذهول والاستغراب حين كتب يقول إن «المساهمة التي يمكن لشاؤول موفاز أن يقدمها في موضوع المفاوضات مع الفلسطينيين، ليست واضحة حتى الآن، ولكن العضو الجديد في الائتلاف (موفاز) له باع طويل وتجربة كبيرة في سلب أراضي الفلسطينيين». ويستطرد إلدار قائلا: من غير المتوقع أن يؤدي ضم كاديما للائتلاف إلى حدوث انطلاقة في المفاوضات حول التسوية الدائمة مع الفلسطينيين.. في المقابل يمكن لموفاز أن يقدم لنتنياهو من خبرته الغنية في كل ما يتعلق بتطوير وتوسيع المواقع الاستيطانية ونهب أراضي الفلسطينيين.

يذكر أن العديد من المواقع الاستيطانية غير القانونية (في الضفة الغربية) أقيمت في فترة ولاية شاؤول موفاز كرئيس لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي. كذلك حبك موفاز بالتشاور مع (وزير الدفاع) إيهود باراك المناورة النتنة التي أعلن بموجبها عن مساحة واسعة من أراضي جنوب الضفة الغربية منطقة عسكرية يحظر الدخول إليها، الأمر الذي حول مئات الفلسطينيين المقيمين في كهوف في المنطقة إلى ماكثين غير قانونيين في أراضيهم («هآرتس»، عكيفا إلدار، ٢٠١٢/٥/١٥).

وأحد الأمور الأخرى المثيرة للاستغراب، هو الادعاء بأن حكومة نتنياهو، التي مضى على قيامها ثلاث سنوات، «أضاعت» وقتها، وأنها الآن تستطيع التحرك نحو صنع السلام. والحقيقة أن نتنياهو لم «يضيع وقته» سدى، إنما عمل كل ما في وسعه لإبعاد وسد طريق السلام، ولكنه لم يكن في ذلك بحاجة إلى مساعدة المستوطنين، إذ أنه أدرك جيداً أن إبعاد السلام يتطلب بادئ ذي بدء جعل الاحتلال واقعا لا رجوع عنه. ويمكن لنا أن نجد توثيقا لذلك في النشرة الأخيرة لمنظمة «بتسيلم»، والتي تبين كيف «أضاعت» حكومة نتنياهو وقتها. وتقدم بعض عناوين النشرة، التي صدرت تحت عنوان «حول وضع حقوق الإنسان لسنة ٢٠١١»، عدة أمثلة على هدم فرصة السلام عن طريق العربدة الاحتلالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام الماضي.

ومما جاء في العناوين:

«الثمن في الأرواح: مقتل مدنيين فلسطينيين وإسرائيليين»؛ «قطاع غزة: تدمير اقتصادي وفصل عن الضفة الغربية»؛ «لمن هذه الأراضي؟ المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية»؛ «التغاضي عن واجب حماية الفلسطينيين من عنف المستوطنين»؛ «ضم تحت غطاء الأمن: جدار الفصل».

إذا كانت هيئة تحرير «هآرتس» ما زالت تعتقد أن ثمة علاقة بين الاحتلال وبين غياب السلام، فلا بد من القول إن نتنياهو لم «يراوح في المكان»، فتقرير منظمة «بتسيلم» يبين كيف تشبثت حكومة نتنياهو، بوحشية وعنف وعناد، بكل الوسائل من أجل تعزيز الاحتلال ووضع كل العراقيل والمصاعب أمام إعادة المناطق المحتلة.

هناك طرح غريب آخر ساقته «هآرتس» في مقالها الافتتاحي المذكور، ومؤداه أن على نتنياهو الكف عن «التشاحن والتنازع» مع الولايات المتحدة لتفادي جعل إسرائيل في عزلة دولية...

فيما يتعلق بالنزاع مع الولايات المتحدة، يتعين على «هآرتس» أولا أن تثبت أن الولايات المتحدة متنازعة مع إسرائيل بسبب الاحتلال، أم أن المقصود هو تصريحات للرئيس أوباما من قبيل «يجب وقف بناء وتوسيع المستوطنات» (وهي تصريحات أدرك نتنياهو فورا خلافا لليبراليين الإسرائيليين، ومن ضمنهم محرر «هآرتس»، بأنها تصريحات جوفاء)، فقبل أشهر معدودة فقط، وفي الوقت الذي كانت فيه هيلاري كلينتون تطالب نتنياهو بإبداء مرونة تجاه الفلسطينيين، أعلن أن الولايات المتحدة زادت بشكل ملموس حجم المساعدات العسكرية الممنوحة لإسرائيل، وفي الأيام الأخيرة أعلن مجدداً عن تقديم هبة أميركية إضافية لإسرائيل بقيمة مليار دولار وذلك كترضية لها حتى لا تبادر إلى مهاجمة إيران(؟!).

كذلك بالنسبة لموضوع عزل إسرائيل في الساحة الدولية، فإن «هآرتس» ترسم صورة جزئية فقط. صحيح أن الرأي العام في العالم منحاز بدرجة كبيرة ضد إسرائيل بسبب الاحتلال، لكن جميع حكومات أوروبا، والتي تدور في فلك الولايات المتحدة، تواصل علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل في جميع المجالات. فحكومة ألمانيا بقيادة أنجيلا ميركل تزود إسرائيل بغواصات جديدة، والاتحاد الأوروبي، كحال الولايات المتحدة، يكرر دون توقف التزامه بضمان أمن إسرائيل.. وعلى ما يبدو يوجد هنا توزيع عمل واضح: تصريحات تعبر عن التعاطف تجاه الفلسطينيين، وعن السلام والأمن لإسرائيل. وهنا لا بد من القول مجدداً إن نتنياهو يفهم، بشكل أفضل كثيرًا من «هآرتس»، الواقع في الغرب الليبرالي المنافق.

وعليه يبدو أنه لا أساس لتفاؤل صحيفة «هآرتس» بشأن ما وصفته بـ «الفرصة الكبيرة» للسلام، وما يبدو منطقيا أكثر هو أن يمضي الائتلاف الحكومي الجديد في طريق الائتلاف السابق، أي في بناء وتوسيع المستوطنات، ومصادرة الأراضي والبناء في القدس الشرقية، وخرق كل القوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بهذا الصدد. وكل ذلك ليس خشية من المستوطنين، أو تحت ضغطهم، وإنما بإرادة حرة من جانب نتنياهو وباراك وموفاز.

على أرض الواقع تجري منذ العام ١٩٦٧ قصة علاقة غرامية مثيرة بين المؤسسة الرسمية الإسرائيلية وبين المستوطنين، فالمؤسسة الإسرائيلية- الصهيونية هي التي وقفت إلى جانب سرير ميلاد ورعاية حركات المستوطنين الذين رأوا أنفسهم مكملين لطريق المشروع الاستيطاني الصهيوني. وبعد العام ٦٧ تعاون، وعمل يدا بيد، كل من ليفي أشكول ومناحيم بيغن، غولدا مئير وإسحاق رابين، شمعون بيريس وبيغن، باراك وإيهود أولمرت، نتنياهو وأريئيل شارون، والآن مرة أخرى نتنياهو وباراك وموفاز أيضا، من أجل تعزيز وتوسيع المستوطنات. لقد كانت هناك منذ النكبة وحتى الحكم العسكري، ومنذ قمع وطرد وسلب أراضي السكان الفلسطينيين في إسرائيل وحتى ضم القدس (الشرقية)، وكذلك بالطبع في جميع حروب إسرائيل، وحدة وتوافق واستمرارية في جميع الحكومات الإسرائيلية، وفي صفوف عامة الجهور الإسرائيلي وأحزابه الصهيونية.

إن الادعاء بوجود تناقض بين المؤسسة الإسرائيلية وبين المستوطنين، وتعليق غياب السلام مع الفلسطينيين على هذه الشماعة، لا يشكل فقط تجاهلا لكل تاريخ الاحتلال الإسرائيلي، وإنما يشكل أيضا تضليلا سياسيا للجمهور في إسرائيل.

وفي تقديري فإن من يريد أن يزيل الغشاوة عن عينيه وأن يفهم الأسباب الحقيقية لاستمرار الحروب وانعدام السلام في الشرق الأوسط، عليه أن يفهم أولا وقبل كل شيء دور الولايات المتحدة في كل ذلك. فالولايات المتحدة لا تكترث في الحقيقة بالمستوطنات أو بالاحتلال الإسرائيلي، تماما مثلما أنها لا تعبأ بأعمال وممارسات الدول الأخرى التي تدور في فلكها. ومن هنا فهي لا تهتم بحقوق الفلسطينيين سوى عندما يعرض هؤلاء مصالحها للخطر في الشرق الأوسط، وهذا يمكن أن يتم فقط تحت ضغط هائل من جانب الفلسطينيين والقوى المحبة للسلام في العالم، وإلى أن يتم ذلك فإن اهتمامها سيبقى منصبا على تقوية إسرائيل كركيزة مركزية لواشنطن في الشرق الأوسط.

إن السلام لا يمكن أن يتحول إلى واقع جديد في الشرق الأوسط إلا بزوال السبب العميق والحقيقي لغيابه، وهو الكولونيالية الإسرائيلية المدعومة من قبل الإمبريالية الأميركية. ومن هنا فإن أية جهود من أجل السلام من دون الإقرار بهذا الوضع ما هي إلا مضيعة للوقت فضلاً عن كونها تضليلا واستخفافا بالعقول.

(*) كاتب سياسي وناشط من أجل السلام. ترجمة خاصة.

واشنطن: الحكومة الإسرائيلية ترفض تعريف مكانة أغلبية اللاجئين

تقارير غير رسمية: عدد اللاجئين الأفارقة في إسرائيل أكثر من ٩٠ ألفًا!

انتقدت الولايات المتحدة سياسة إسرائيل تجاه اللاجئين الذين يصلون إليها.

وجاء في التقرير السنوي حول حقوق الإنسان للعام ٢٠١١ الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية والذي استعرضته وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، يوم الخميس الماضي، أن «حكومة إسرائيل تواصل رفضها تعريف مكانة لاجئين كثيرين، وتؤثر بذلك على قدرتهم في إيجاد عمل أو الحصول على خدمات اجتماعية أساسية، وبضمنها العلاج الطبي».

وأضاف التقرير الأميركي أن «انتهاك حقوق العاملين الأجانب هي ظاهرة منتشرة» في إسرائيل. وأنه «تلقينا تقارير حول المتاجرة بالبشر لغرض العمل. واتخذت الحكومة إجراءات لمعاقبة شخصيات مرموقة كانت مسؤولة عن هذه الانتهاكات، ومن دون علاقة بمكانتهم».

ووجه التقرير اتهامات شديدة لحكومة إسرائيل، وقال إن «طالبي اللجوء من السودان وإريتريا، الذين يشكلون نسبة ٨٥٪ تقريبا من مجمل اللاجئين السياسيين في إسرائيل، لم يحصلوا على فرصة للقيام بإجراءات الحصول على اللجوء السياسي، وإنما على وثائق ترجئ طردهم، وينبغي تجديدها مرة كل بضعة شهور».

وتطرق التقرير الأميركي إلى تعامل الحكومة الإسرائيلية مع اللاجئين من خلال وسائل الإعلام. وقال التقرير إن «قادة الحكومة يتعاملون في أحيان متقاربة مع طالبي اللجوء على أنهم 'متسللون'، ويذكرونهم في سياق ضلوعهم في ارتفاع نسب الجريمة والأمراض أو الإرهاب».

٦٢ ألف لاجئ على الأقل

تجدر الإشارة إلى أن عدد اللاجئين الأفارقة في إسرائيل غير معروف بشكل دقيق. وبعض التقارير غير الرسمية تتحدث عن وجود أكثر من ٩٠ ألف لاجئ. لكن التقارير الرسمية لسلطة الهجرة الإسرائيلية تتحدث عن ٦٢ ألف لاجئ إفريقي دخلوا إلى إسرائيل عن طريق حدودها مع شبه جزيرة سيناء منذ العام ٢٠٠٦. وبين هؤلاء اللاجئين، بموجب التقارير الرسمية، هناك ٥٣ ألف لاجئ جاؤوا من إريتريا والسودان والكونغو، وهي دول منكوبة بحروب أهلية، ويمنع القانون الدولي إعادة اللاجئين إليها.

وأشار كبير المعلقين في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، يوم الجمعة الماضي، إلى أن ٩ آلاف جاؤوا من دول إفريقية أخرى بالإمكان إعادتهم إليها، وأنه تمت إعادة ٧ آلاف منهم إلى دولهم.

وكتب برنياع قائلاً «توجد هنا مشكلة صعبة، لكن بالإمكان حلها. والمشكلة الصعبة فعلا تكمن في أولئك الذين سيأتون في المستقبل. وبناء الجدار عند الحدود مع مصر رفع الوتيرة إلى ٢٠٠٠ [لاجئ يدخل إسرائيل] في الشهر. وتشير التقديرات إلى أنه حتى نهاية العام الحالي سيدخل إسرائيل ٢٠ ألفا. وعندما تنتهي أعمال بناء الجدار سينتقل الضغط إلى الحدود مع الأردن. والمجتمع الإسرائيلي مع مشاكله وتوتراته الداخلية، سيواجه صعوبة في مواجهة هذه الكميات».

وأوضح برنياع أن حل قضية اللاجئين الأفارقة لن يكون سهلا. وأشار إلى أن «حكومة إسرائيل تستغل علاقاتها، الآن، من أجل نقل المهاجرين جوا إلى إفريقيا. وجنوب السودان هي دولة صديقة. وكذلك إريتريا صديقة لإسرائيل، لكنها أقل ودية تجاه سكانها وأولئك الذين سيعودون قد يتعرضون للتعذيب وربما للإعدام أيضا. وثمة شك فيما إذا كان بالإمكان، من الناحيتين الأخلاقية والقانونية، إرغام مهاجرين على العودة إلى هناك».

وتطرق برنياع إلى وصف عضو الكنيست ميري ريغف من الليكود للاجئين بأنهم «سرطان»، وكتب «إنها لا تفهم في الطب ولا في الهجرة. فالسرطان يتم إبادته بالعلاج الكيماوي، ولا يتم إعادته إلى موطنه. وهذا التشبيه ألصقه النازيون باليهود. فكيف يمكن أن تفعل [ريغف] ذلك؟».

وتفيد المعطيات الرسمية الإسرائيلية بأن عدد اللاجئين الأفارقة في تل أبيب يصل إلى ٢٥ ألفا تقريبا، وفي إيلات ٥ آلاف، وفي ريشون لتسيون ٣ آلاف، وفي نتانيا ألفان، وفي بئر السبع ١٦٠٠، وفي عسقلان ١٥٠٠، وفي أسدود ١٤٠٠، وفي القدس ١١٠٠، وفي عراد ٥٠٠، وفي يفنه ٣٠٠، وفي حيفا ٢٠٠، وفي بني براك عدة مئات.

اتهامات لنتنياهو

يجمع المحللون الإسرائيليون على اتهام نتنياهو بعدم فعل شيء للحد من ظاهرة نزوح اللاجئين الأفارقة إلى إسرائيل. وتفيد التقارير بأن أعدادا كبيرة من هؤلاء اللاجئين يتجمعون في حدائق عامة و«يفترشون الأرض ويلتحفون السماء» في الليالي. وكما ذكرت المعطيات الرسمية الإسرائيلية فإن ٢٥ ألفا منهم يتجمعون في الأحياء الفقيرة في جنوب تل أبيب، وتكاد لا تجد لاجئًا واحدًا في الأحياء المرموقة في شمال المدينة.

لكن المحللة في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سيما كدمون، كتبت في نهاية الأسبوع الماضي، أن «ثمة بشرى جيدة لجميع المنافقين، الذين يهتزون على ضوء مظاهر انعدام الجيرة الحسنة من جانب سكان الأحياء الجنوبية. إنهم [أي اللاجئون] في طريقهم إليكم. إذ يصل حوالي ١٥٠٠ لاجئ بالمعدل إلى هنا كل شهر. والموجة آخذة في الازدياد، والمراكز [التي يتجمع اللاجئون فيها] آخذة في الانتشار. ومن يريد أن يكون ٢٠٠ ألف لاجئ هنا خلال عام، فلينهض».

واعتبرت أن «تل أبيب، المدينة العبرية الأولى، ستكون بعد قليل المدينة السودانية الثانية. وأقول لأولئك الذين يوجهون اتهامات بالعنصرية: حتى لو وصل إلى هنا ٢٠٠ ألف نرويجي يفتقرون إلى العمل واستوطنوا في مراكز المدن في ظروف معيشية قاسية، فإن الوضع لن يكون مختلفا».

وأشارت كدمون إلى أن معظم اللاجئين دخل إلى إسرائيل خلال فترة ولاية حكومة نتنياهو. وأضافت «صحيح ما يقوله المسؤولون في ديوان رئيس الحكومة من أن نتنياهو كان أول من شخص الظاهرة، لكن اتضح أنه آخر من سيفعل شيئا بشأنها أيضا». ورأت أن بناء الجدار عند الحدود الإسرائيلية - المصرية «قليل جدا ومتأخر جدا. ونتنياهو يعلم أن الجدار لن ينجح في وقف جميع اللاجئين».

من جانبه قال حاييم رامون، نائب رئيس حكومة إسرائيل السابق إيهود أولمرت، الذي تم تعيينه في حينه مسؤولا عن بناء الجدار مع مصر وعن زرع حقول ألغام في المنطقة الحدودية لمنع اللاجئين من دخول إسرائيل، إن حل قضية اللاجئين يكمن في أمر واحد. وأضاف «لأنه يحظر طرد لاجئين من إريتريا وشمال السودان، فإنه ينبغي بناء محطات مكوث لهم في الجنوب وتزويدهم بالطعام والشراب ومكان للنوم وجميع الخدمات التي يحتاجون إليها، ومن يريد السفر إلى موطنه فسيحصل على منحة بمبلغ ألف دولار. إذ ليس من حق اللاجئين أن يعملوا. ومن حقهم الحصول على معاملة إنسانية وظروف إنسانية». وادعى أن «معظم أولئك الذين يأتون إلى هنا هم مهاجرو عمل. وهؤلاء يجب وضعهم في الطائرة وإعادتهم إلى أوطانهم».

وتابع رامون أنه «يجب تنظيف جنوب تل أبيب من الكارثة التي ستحل به، وإقامة معسكرات خاصة فورا، لأن الوضع طارئ إلى أبعد حد. وكل ما تبقى هو مجرد ثرثرة. وإذا ما عرفوا [اللاجئون] أنه عندما يأتون إلى هنا لن يحصلوا على عمل فإنهم لن يأتوا».

نقاش عنصري

شدد المدير العام لرابطة «أطباء لحقوق الإنسان»، ران كوهين، على أن «النقاش الموضوعي في موضوع اللاجئين تحول إلى سجال مشحون ومليء بالعنصرية والتحريض ومحاولة تحقيق مكاسب سياسية على حساب مجموعات تكاد تكون غير ممثلة وصوتها لا يرتفع. ونحن نشخص وجود خطر التدهور إلى درجة تنفيذ جرائم كراهية حدث مثلها، على شكل إلقاء زجاجات حارقة على بيوت اللاجئين».

وأوضح كوهين أن «إسرائيل لا تدقق في طلبات اللجوء التي قدمها ٩٠٪ من اللاجئين الذين وصلوا إلى البلاد. وبذلك تحاول الحكومة الإمساك بالعصا من طرفيها، من جهة تعلن أنهم ليسوا لاجئين، ومن الجهة الأخرى لم تدقق أبدا فيما إذا كانوا لاجئين ولذلك لا يمكنها إبعادهم. ونحن، في رابطة أطباء لحقوق الإنسان، لا نعارض كل إبعاد لمهاجر. نحن ندعي أنه ينبغي التدقيق في كل حالة. ويسمح للدولة أن تبعد من ليس لاجئا، لكنها لا تنفذ التدقيق ولا يمكنها أن تبعد أولئك الذين ليسوا لاجئين».

وحول تجمع اللاجئين في الأحياء الفقيرة في جنوب تل أبيب، قال كوهين إن «الدولة هي التي ترسل اللاجئين إلى جنوب تل أبيب، وتخلق ضائقة بين سكان الأحياء. ويتم إرسال اللاجئين إلى تل أبيب مباشرة بعد إطلاق سراحهم من الاعتقال في سجن كتسيعوت، من دون قدرة على العمل وكسب الرزق ومن دون التدقيق في مكانتهم، ولذلك فإنهم موجودون في وضع لا يوجد فيه أفق. لكن في الوقت نفسه لا يمكنهم المغادرة إلى دول أخرى».

وأكد كوهين أن الحلول التي يتحدث عنها الوزراء الإسرائيليون، مثل بناء الجدار عند الحدود مع مصر، وإقامة معسكر اعتقال يتسع إلى ١٢ ألف لاجئ، وسن مشروع قانون ينص على سجن كل لاجئ لمدة ثلاث سنوات بشكل أوتوماتيكي، تدل على وجود سياسة قصيرة النظر واختيار حلول لأمد قصير، بدلا من وضع سياسة تأخذ بالحسبان اتجاهات الهجرة العالمية وحقيقة أن الحديث يدور على قضية عالمية تتطلب تعاملا دوليا.

ولفت كوهين إلى أن «الموارد التي يتم رصدها لبناء السجن ولسجن عدد كبير كهذا من اللاجئين، كان بالإمكان رصدها لصالح معالجة جدية للاجئين، والتدقيق في ادعاءاتهم، وإنشاء جهاز استيعاب اللاجئين بشكل فعال وحيوي».

متظاهرون إسرائيليون يهاجمون سيارة في داخلها لاجئون من إفريقيا.

في تحد لتهديدات وزير الداخلية

رؤساء السلطات المحلية في إسرائيل: لن ندعم إجراءات وقف تشغيل اللاجئين الأفارقة!

تحذيرات: ارتكاب جرائم قتل بحق اللاجئين الأفارقة بات مسألة وقت في ظل تصاعد التحريض العنصري وأعمال العنف ضدهم!

أعلن رؤساء السلطات المحلية في إسرائيل أنهم لن ينصاعوا إلى تهديدات وزير الداخلية، إيلي يشاي، القاضية بتغريمهم في حال استمرارهم في تشغيل لاجئين من إفريقيا.

ويعتزم رؤساء السلطات المحلية الأعضاء في اللجنة التي تعنى بقضية هؤلاء اللاجئين، والمنبثقة عن مركز الحكم المحلي في إسرائيل، عقد اجتماع طارئ، قريبا، تتم خلاله بلورة سلسلة من الخطوات الرامية إلى تحسين الوضع الذي تواجهه أحياء العديد من المدن، وذلك في ظل امتناع الحكومة عن معالجة ظاهرة اللاجئين الأفارقة.

ونقلت صحيفة «معاريف» أمس الاثنين، عن رئيس مركز الحكم المحلي في إسرائيل ورئيس بلدية معلوت - ترشيحا، شلومو بوحبوط، قوله: «سوف نطالب وزير الداخلية بأن يطرح بصورة عاجلة أمام الحكومة حاجتنا إلى إعادة رصد ميزانيات السلطات المحلية التي توجد في منطقتها أعداد كبيرة من المتسللين [أي اللاجئين الأفارقة]، وبالتأكيد فإننا لن ندعم وقف تشغيلهم». وأضاف «طالما هم هنا فإنه لا يوجد أمامنا خيار آخر».

وأضاف بوحبوط أن «القول من على كل منبر 'لنخرجهم' أو 'لنطردهم' هو أمر جيد وجميل، لكن في هذه الأثناء هم هنا وينبغي الاعتناء بهم، وهذا ما تفعله السلطات المحلية. وليس معقولا أنه بموافقة الحكومة، وربما بأمر منها أيضا، يتم إحضارهم بالحافلات وإلقاؤهم في تل أبيب أو في أي مكان آخر، وأن تنتهي القصة هنا بالنسبة إلى الدولة».

وشدد بوحبوط على أنه خلافا لأقوال يشاي، فإن رؤساء السلطات المحلية ليس باستطاعتهم منع تشغيل عمال في مناطق نفوذ سلطاتهم المحلية. وقال إن «الحكومة يجب أن تصحو وأن تطرح خطة ناجعة وفعالة، لأن ما فعلته حتى الآن ليس ناجحا». ولفت بوحبوط إلى أن «بناء 'مدينة متسللين' جديدة في الجنوب لسبعين ألف شخص هو حل ليس واقعيا أيضا».

في غضون ذلك لا تزال التصريحات العنصرية والتحريضية التي أطلقها أعضاء كنيست من أحزاب اليمين خلال مظاهرة ضد اللاجئين الأفارقة في حي «هتيكفا» في جنوب تل أبيب، يوم الأربعاء الماضي، تثير انتقادات عامة، وخاصة تصريح عضو الكنيست ميري ريغف من حزب الليكود، التي قالت إن هؤلاء اللاجئين «هم سرطان في أجسادنا».

وحاولت ريغف الاعتذار عن أقوالها هذه بالقول إنها قصدت فيها «اتساع الظاهرة ولم تقصد الأفراد، وإذا فهم أحد ما من أقوالي شيئا آخر وشعر بإهانة جراء ذلك، فإني أعتذر وبالتأكيد لم أقصد المس بالناجين من المحرقة أو بمرضى السرطان، ويؤسفني أنه تم إخراج الأمور من سياقها».

وكانت مجموعة من النشيطين الإسرائيليين قد تظاهرت قبالة بيت ريغف، يوم السبت الماضي، احتجاجا على تصريحاتها ضد اللاجئين الأفارقة. ووقف المتظاهرون دقيقة صمت، فيما قال يونتان غور، أحد منظمي التظاهرة، لـ «معاريف» إنه «حاولنا التوضيح لها أنه توجد للكلمات قوة وثمة من يحولها إلى أفعال» في إشارة إلى ارتكاب المتظاهرين في جنوب تل أبيب اعتداءات عنيفة على مواطنين أفارقة.

وكانت قضية اللاجئين الأفارقة قد تفجرت بقوة في الشارع الإسرائيلي، الأسبوع الماضي.

فقد اندلعت أعمال عنف ونهب ضد الأفارقة والمحال التجارية التي يشترون طعامهم واحتياجاتهم منها في حي «هتيكفا» في جنوب تل أبيب، وذلك في أثناء مظاهرة شارك فيها نحو ألف مواطن إسرائيلي، وانتهت بمهرجان خطابي قاده نواب من أحزاب اليمين واليمين المتطرف، الذين، حسبما أجمعت وسائل الإعلام الإسرائيلية، حرضوا المتظاهرين على اللاجئين. ونواب اليمين هؤلاء هم نفس النواب الذين يحرضون ضد الفلسطينيين واليسار في إسرائيل ويدعمون المستوطنين والاستيطان ويطرحون القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية.

واندلعت أعمال عنف ضد اللاجئين الأفارقة ورافقتها عمليات تكسير ونهب محال تجارية، في ساعة متأخرة من مساء يوم الأربعاء (٢٣,٥,٢٠١٢). واعتقلت الشرطة الإسرائيلية ١٧ مواطنا إسرائيليا في حي «هتيكفا» بشبهة الاعتداء على لاجئين أفارقة بعد مظاهرة صاخبة احتجاجا على ما وصفوه بـ «عجز السلطات عن معالجة ظاهرة المتسللين» إلى إسرائيل.

واتهمت الشرطة المعتقلين بتكسير زجاج سيارة كان بداخلها مواطنون من دول إفريقية، وإحراق حاويات نفايات وتكسير واجهات زجاجية لحانوت تبيع مواد غذائية للاجئين ونهب محتوياتها. كذلك هاجم المتظاهرون نشطاء يساريين ومن منظمات حقوقية تعنى بشؤون اللاجئين الأفارقة تظاهروا ضد طرد اللاجئين. لكن في اليوم التالي قررت محكمة إسرائيلية إطلاق سراحهم وتحويلهم إلى الاعتقال المنزلي.

واندلعت أعمال العنف ضد الأفارقة بعد خطابات ألقاها أمام المتظاهرين أعضاء الكنيست داني دانون وميري ريغف وياريف ليفين من حزب الليكود الحاكم، ورونيت تيروش من حزب كاديما، وعضو الكنيست المتطرف ميخائيل بن أري من حزب «الاتحاد الوطني» والذي يدعو أيضا إلى طرد الفلسطينيين من البلاد.

وجرت مظاهرات مشابهة، لكن من دون أعمال عنف، في مدن إسرائيلية أخرى، بينها بني براك وأسدود وعسقلان وإيلات، ضد ما أسمي «عجز الحكومة عن معالجة مشكلة المتسللين».

وذكرت صحيفة «هآرتس» أن المتظاهرين والخطباء نددوا برئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وعبروا عن تأييدهم لوزير الداخلية ورئيس حزب شاس، إيلي يشاي ،الذي يطالب منذ مدة بطرد اللاجئين الأفارقة. ووصفت عضو الكنيست ميري ريغف المهاجرين بأنهم «سرطان»، وفي اليوم التالي قالت «أنا أتفهم تفجر العنف ضد الأجانب».

ولفتت «هآرتس» إلى أن أعضاء الكنيست الذين ألقوا خطابات أمام المتظاهرين «حرضوا الواحد تلو الآخر ضد طالبي اللجوء والمتسللين من السودان وإريتريا وطالبوا بطردهم على الفور. ودعا بعضهم إلى القيام بأعمال متطرفة، كما أن بعض الخطباء، وبينهم عضو الكنيست بن أري، حرض المتظاهرين ضد نشطاء اليسار» الإسرائيليين.

ويذكر أن نتنياهو كان قد قال خلال اجتماع حكومته الأسبوعي، يوم الأحد الماضي، إنه يجب وضع حل لقضية اللاجئين الأفارقة في إسرائيل، الذين وصفهم بـ «المتسللين». وتخوف من ازدياد عددهم من ٦٠ ألفا اليوم إلى ٦٠٠ ألف في الفترة القريبة، معتبرا أن هؤلاء اللاجئين يشكلون خطرا على الهوية والأغلبية اليهودية في إسرائيل.

من جانبه قال رئيس بلدية إيلات مئير يتسحاق هليفي للإذاعة العامة الإسرائيلية، الخميس الماضي، إن «ظاهرة المتسللين هي خطر استراتيجي وديمغرافي على الدولة»، وطالب الحكومة بالعمل على طردهم. وتعهد الوزير يشاي في الكنيست بأنه في حال تم توفير جميع الأدوات المطلوبة فإنه سيتمكن، كوزير للداخلية ،من طرد جميع اللاجئين الأفارقة خلال سنة وحتى أقل من ذلك. وقال إنه سيفرض غرامات على رؤساء السلطات المحلية التي ستشغّل اللاجئين.

مطالبة بتحقيق جنائي مع نواب اليمين

طالبت حركة «السلام الآن» اليسارية الإسرائيلية بالتحقيق مع نواب اليمين الذين شاركوا في التحريض على اللاجئين الأفارقة خلال المظاهرة في تل أبيب، كما حذرت الحركة من قتل لاجئين على خلفية عنصرية.

وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن سكرتير «السلام الآن»، ياريف أوبنهايمر، بعث برسالة إلى المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشتاين، قال فيها إن الأقوال التي أدلى بها النواب خلال المظاهرة، وبينها تشبيه اللاجئين بالسرطان، تشكل تحريضا على العنصرية. وطالب أوبنهايمر المستشار القانوني بفتح تحقيق جنائي ضد أعضاء الكنيست داني دانون وميري ريغف وميخائيل بن أري بشبهة التحريض على العنصرية في أعقاب أقوالهم أمام متظاهرين.

ونقل أوبنهايمر، في رسالته، عن عضو الكنيست دانون قوله أمام المتظاهرين إن «دولة إسرائيل موجودة في حرب. وقد قامت دولة عدوة من المتسللين داخل دولة إسرائيل وعاصمتها جنوب تل أبيب. ويجب وضع نهاية لهذا، من خلال طرد جميع المتسللين قبل أن يصبح الوقت متأخرا». وأشار أوبنهايمر إلى أن دانون كرر أقواله في صفحته في الشبكة الاجتماعية «فيسبوك» على الانترنت.

وأضاف أوبنهايمر أن عضو الكنيست ريغف «قالت في المظاهرة إن السودانيين هم سرطان في جسدنا، وجميع اليساريين الذي قدموا التماسات، عليهم أن يخجلوا لأنهم أوقفوا الطرد».

ونقل أوبنهايمر عن بن أري قوله إنه «منذ ثلاث سنوات لا تتمكن النساء من الذهاب إلى السوق من دون أن يسرقوا حقائبهن، والبنات لا يتمكن من اللعب، والرجال والشبان لا يستطيعون إيجاد عمل' وهتف 'السودانيون إلى السودان'».

وأضاف سكرتير «السلام الآن» في رسالته أنه «بعد الخطابات مباشرة بدأ الجمهور المتحمس بأعمال شغب ونهب ضد اللاجئين الذين تواجدوا في المكان، وتمت ترجمة الهتافات العنصرية والتحريض على العنف إلى أفعال خلال وقت قصير».

وطالب أوبنهايمر المستشار القانوني بالتوجه إلى رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين من أجل أن يعمل على رفع الحصانة البرلمانية عن هؤلاء النواب ليتسنى إجراء تحقيق ضدهم. وحذر من أنه «من دون إجراءات فعالة وحازمة من جانب سلطات تطبيق القانون، وبضمنها اتخاذ إجراءات ضد أعضاء الكنيست الموجودين على رأس المحرضين، فإن الخطابات والتحريض سيترجمان إلى مس فعلي بحياة البشر، وسيغدو القتل على خلفية عنصرية مسألة وقت».

من جانبه قال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، إسحاق أهرونوفيتش، للإذاعة العامة الإسرائيلية إن شبكات تهريب اللاجئين الأفارقة تنقلهم من السودان وإريتريا ودول أخرى إلى إسرائيل. وأضاف أن قسما من هذه الشبكات ينشط في إسرائيل، وينشط قسم آخر في إفريقيا، والباقي يعملون من أوروبا، وأن المهربين يحصلون على آلاف الدولارات لقاء كل عملية تهريب. وتابع أن «غالبية المتسللين يأتون إلى إسرائيل من أجل البحث عن عمل، ويصل عددهم إلى ٧٠٠ متسلل كل أسبوع». واتهم الوزير الإسرائيلي مصر بأنها «تكاد لا تفعل شيئا لمنع التسلل» حيث يدخل اللاجئون الأفارقة إلى إسرائيل من منطقة الحدود بين الدولتين.

وقال رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي للإذاعة الإسرائيلية إنه «إذا تم السماح للأجانب من إفريقيا بالتواجد في تل أبيب فإنه لا يمكن منعهم من العمل». وانتقد خولدائي نتنياهو وحكومته فيما يتعلق بعدم تنفيذ التعهدات بطرد اللاجئين ودعا الوزراء إلى أن «يقرروا، إما أن يعزلوا الأجانب عن السكان وإما أن يسمحوا لهم بكسب الرزق لمعيشتهم».

وقال خولدائي إنه يحذر منذ سنوات من تزايد عدد اللاجئين في تل أبيب وأشار إلى أن عددهم يعادل ١٥٪ من سكان المدينة وأن البلدية ترصد مبالغ طائلة لمعالجة قضية المهاجرين «لأنني لست مستعدا لأن أشاهد أشخاصا يتم إلقاؤهم في الشوارع».

«لا يجوز استخدام لغة معادية للسامية تجاه المهاجرين كالتي تُستخدم ضدنا»

ودعا رئيس الكنيست، رؤوفين ريفلين، نواب اليمين إلى التوقف عن التحريض من أجل منع أعمال عنف ضد اللاجئين الأفارقة. وقال إنه «عندما يكون الجمهور غاضبا، يتعين على القادة كبح الغضب بدلا من تغذيته، ومن ثمّ إيجاد الحلول». وأضاف محذرا «لا يجوز استخدام لغة يستخدمها المعادون للسامية ضدها. فنحن شعب عانى الكثير من التحريض والتنكيل وملزم بحساسية وأخلاقيات بالغة».

كذلك قال الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، إن «الكراهية للأجانب تتناقض مع مبادئ اليهودية. ولزام على الدولة أن تعالج بسرعة قضية المتسللين من خلال الحفاظ على كرامتهم وحقوقهم كبشر، لكن مظاهر العنف ليست الحل للمشكلة».

من جانبه قال نتنياهو إنه «يجب حلّ قضية المتسللين ونحن سنحلها. سنكمل بناء الجدار (على الحدود الإسرائيلية- المصرية) خلال أشهر معدودة وسنبدأ قريباً بإعادة المتسلّلين الى بلدانهم الأصلية. ومع ذلك، أودّ أن أوضح أنه لا مكان للتصريحات والأعمال التي شهدناها (في مظاهرة تل أبيب). وأقول ذلك لجميع المواطنين ولسكان جنوب تل أبيب وأتفهم الألم الذي يشعرون به. سنحلّ هذه المشكلة وسنقوم بذلك بشكل مسؤول».

إعـداد: برهوم جرايسي

استمرار تراجع الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة وتركيا!

*الولايات المتحدة ما زالت تتصدر قائمة الدول المستوردة من إسرائيل *سبب انخفاض الصادرات إلى الولايات المتحدة يعود إلى تراجع حاد في صادرات الأدوية، التي اتجهت بقوة إلى أوروبا، خاصة بريطانيا وهولندا *تركيا تحافظ على حجم صادرات كبير، بعد ذروة التبادل التجاري مع إسرائيل التي تم تسجيلها في العام الماضي*

قال تقرير معهد الصادرات الإسرائيلية الصادر في الأيام الأخيرة إن الصادرات إلى الولايات المتحدة الأميركية في الربع الأول من العام الجاري استمرت في تراجعها، رغم تصدر الولايات المتحدة قائمة الدول المستوردة للبضائع الإسرائيلية، في حين تعززت الصادرات الإسرائيلية إلى بريطانيا والصين، وتراجعت إلى كل من تركيا وألمانيا.

ويقول التقرير إن الصادرات للولايات المتحدة تراجعت في الربع الاول من العام الجاري وأصبحت بقيمة ٢ر٤ مليار دولار، وهو ما يشكل تراجعا بنسبة ٢٣٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وينبع هذا التراجع من التراجع الحاد في صادرات الأدوية، إذ أن هذه الصادرات بدأت تتجه بقوة أكبر إلى أوروبا، فمن دون الأدوية تكون الصادرات الأميركية على حالها، وعلى الرغم من هذا التراجع تبقى الولايات المتحدة في صدارة الدول المستوردة من إسرائيل.

وحلت في المرتبة الثانية من بين الدول المستوردة للبضائع الإسرائيلية بريطانيا، التي حلت في تقرير سابق في المرتبة السابعة من بين الدول المستوردة، إذ باتت بريطانيا الهدف الأكبر للصادرات الإسرائيلية إلى أوروبا، وبلغت الصادرات إلى بريطانيا في الربع الاول من العام الجاري حوالي ٦٥٠ مليون دولار، وهو ما يشكل ارتفاعا بنسبة ٨٤٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

وتنبع الزيادة في الصادرات الإسرائيلية إلى بريطانيا من الارتفاع الحاد في صادرات الأدوية بنسبة ٧٣٠٪ مقارنة مع العام الماضي، ليكون اجمالي صادرات الأدوية ٢٩٠ مليون دولار.

وحلت هولندا في المرتبة الثالثة، بعد أن كانت في المرتبة الثانية في نفس الفترة من العام الماضي، وكان حجم الصادرات لهولندا ٦٣٠ مليون دولار، بزيادة بنسبة ١٨٪ عن العام الماضي، وفي هولندا أيضا، كان سبب الارتفاع، الزيادة الكبيرة في صادرات الأدوية، إذ ارتفعت صادرات الأدوية إلى مستوى ١٣٥ مليون دولار، أي ضعفي ما كان عليه في العام الماضي، ومن دون الأدوية ارتفعت الصادرات إلى هولندا بنسبة ٦٪.

وحلت الصين في الربع الاول من هذا العام في المرتبة الرابعة بعد أن كانت في المرتبة الخامسة، وتعتبر الصين الدولة الأكبر من حيث استيراد البضائع الإسرائيلية في آسيا، وبلغ حجم الصادرات في هذه الفترة ٥٤٠ مليون دولار، وهذا يشكل زيادة بنسبة ١٥٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع حاد في صادرات القطع الالكترونية والمواد الكيماوية.

وهبطت ألمانيا من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الخامسة في الربع الأول من هذا العام، جراء تراجع الصادرات اليها بنسبة ١٥٪، ليبلغ اجمالي الصادرات ٤١٠ ملايين دولار، بينما كانت نسبة انخفاض الصادرات الأكبر لأوروبا في تركيا، ٢٣٪، التي حلت في تلك الفترة في المرتبة السادسة، وبلغ اجمالي الصادرات لتركيا في الربع الاول نحو ٣٩٠ مليون دولار، علما أن حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا سجل في العام الماضي ٢٠١١ ذروة جديدة، ببلوغه ٤ مليارات دولار، وهذا على الرغم من الأزمة السياسية المعلنة بينهما.

وكما هو معروف فإن الميزان التجاري يميل دائما لصالح تركيا، تقريبا بنسبة ٦٠٪، وفي نهاية الأسبوع الماضي تحدث تقرير آخر لصحيفة «ذي ماركر» عن ارتفاع حاد في استيراد إسرائيل للبيض من تركيا، إذ أن ٦٢٪ من البيض المستورد في إسرائيل يأتي من تركيا، وقد استوردت إسرائيل في العام الماضي أكثر من ٨٣ مليون بيضة، منها ٥٢ مليون بيضة من تركيا وحدها.

وحلت في المرتبة السابعة فرنسا، التي بقيت على معدل صادراتها من إسرائيل تقريبا، نحو ٣٦٥ مليون دولار، وهذا بزيادة بنسبة ٣٪ عن نفس الفترة من العام الماضي.

وحلت إيطاليا في المرتبة الثامنة، بدلا من السادسة في نفس الفترة من العام الماضي، وبلغ حجم الصادرات اليها ٣٥٠ مليون دولار، وهذا يشكل انخفاضا بنسبة ١٢٪ عن العام الماضي.

وبقيت الهند في المرتبة التاسعة، مع حجم صادرات بلغ ٣٢٠ مليون دولار، وهذا انخفاض بنسبة ٥٪.

وكانت في المرتبة العاشرة روسيا، التي بلغ حجم الصادرات اليها ٣١٠ ملايين دولار، وهذا ارتفاع بنسبة ١٢٪ عن العام الماضي.

ويقول رئيس معهد الصادرات الإسرائيلية رمزي غباي إن التغيرات في خريطة الصادرات الإسرائيلية تعكس التقلبات في فروع الصادرات، وبشكل خاص قطاع الأدوية، الذي غير وجهته الأساسية من الولايات المتحدة الأميركية إلى أوروبا، كذلك حدثت تغيرات في وجهة صادرات أخرى مثل القطع الالكترونية والمواد الكيماوية.

النمو الاقتصادي في الربع الأول من العام الحالي- ٣٪

*تخوفات من احتمال اقتراب الاقتصاد إلى التباطؤ *نظرة حذرة بعد ارتفاع التضخم بنسبة ٩ر٠٪ ومحللون يهدئون: هذا ارتفاع موسمي عابر!*

قال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي صدر في الأسبوع الماضي إن النمو الاقتصادي في إسرائيل خلال الربع الأول من العام الجاري سجل ارتفاعا بنسبة ٣٪ بمعدل سنوي، ومن مؤشرات النمو ارتفاع حجم الصادرات في نفس الفترة بنسبة ١٤٪، بعد أن تراجعت في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة ٢ر٠٪.

وحسب هذا التقرير، فإن الاستهلاك الفردي في نفس الفترة التي يجري الحديث عنها ارتفع بنسبة ٢ر٤٪ بمعدل سنوي، وهذا ناجم عن ارتفاع الصرف على الفرد بنسبة ٢ر٤٪ بعد أن تراجعت هذه النسبة في النصف الثاني من العام الماضي- ٢٠١١.

ويستدل من التقرير، أن الصادرات الخدماتية ارتفعت في الربع الأول من العام الجاري- ٢٠١٢ بنسبة ٤٥٪، بينما ارتفعت الصادرات الصناعية بنسبة ٨ر٤٪، وهذا لا يشمل المجوهرات، وكانت الصادرات الزراعية قد ارتفعت هي أيضا في نفس الفترة بقرابة ١٩٪.

في المقابل فإن الاستيراد على أنواعه سجل في نفس الفترة ارتفاعا بنسبة ٤ر٢٤٪، وهذا بالأساس ناجم عن الارتفاع الحاد في استيراد البضائع المدنية والحياتية، وبذلك يكون الاستيراد قد ارتفع بوتيرة سنوية بنسبة ٣٣٪.

لكن في موازاة ذلك فإن النمو في الناتج الصناعي الاقتصادي سجل ارتفاعا بنسبة أقل، وتعتبر مقلقة لدى أوساط اقتصادية، وهي ٨ر٢٪، بعد أن ارتفع في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة ٥ر٣٪.

ويقول الخبير الاقتصادي ميخائيل شارئيل إن التأرجح في نسب نمو الناتج الصناعي ليس مفاجئا، لأنه هكذا هي حاله في فترة ضعف اقتصادي.

وقد جاءت هذه المعطيات بالتزامن مع إعلان نسبة التضخم في شهر نيسان الماضي، وكانت ٩ر٠٪، وأحدثت ضجة في إسرائيل، رغم أنها تعكس ارتفاعا موسميا معروفا لمثل هذا الشهر من كل عام، ولكن التضخم جاء بعد ارتفاعه في شهر آذار الذي سبقه بنسبة ٤ر٠٪، وكلا النسبتين ظهرتا بعد سبعة أشهر من تضخم مالي بنسبة ٠٪.

وما يؤكد هذا الاستنتاج هو أن التضخم في الأعوام الثلاثة الماضية لم يكن شاذا عما هو في هذا الشهر من العام: ١٪ في العام ٢٠٠٩، و٩ر٠٪ في العام ٢٠١٠، و٦ر٠٪ في العام ٢٠١١.

وتأثر التضخم في الشهر الماضي من الارتفاع الحاد والموسمي في أسعار الألبسة والأحذية بنسبة ٢٣٪، ومن ارتفاع أسعار الكهرباء والوقود، ولكن أيضا من ارتفاع أسعار قطاع البيوت أو إيجارها بنسبة قرابة ١٪.

لكن في المقابل، كان انخفاض بعض الأسعار التي لجمت التضخم، ومن بينها أسعار الخضراوات بنسب تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ١٣٪ وهذا لجم أيضا ارتفاع أسعار الفواكه الموسمي.

وبذلك يكون التضخم المالي قد ارتفع في الثلث الأول من العام الجاري بنسبة ٤ر١٪، ولكن وتيرة التضخم تكون عادة أقل في النصف الثاني من كل عام، في حال بقيت وتيرة النشاط الاقتصادي على حالها. وفي المقابل، فإن التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفع بنسبة ٢ر٣٪ وهي تقريبا نسبة «مثالية» بنظرة إسرائيلية، كونها تتوافق مع المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية في العقد الاخير للتضخم المالي، ما بين ١٪ إلى ٣٪، ومن شأن نسبة التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة أن تتراجع في الشهرين المقبلين، بسبب انخفاض وتيرة التضخم في أيار وحزيران من العام الماضي- ٢٠١١.

ويقول المحلل الاقتصادي سيفر بلوتسكر، في مقال له في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، إن التضخم المالي لم يعد إلى الاقتصاد الإسرائيلي، فحتى نسبة التضخم العالية نسبيا التي كانت في شهر نيسان الماضي، هي وفق معدلات التضخم في مثل هذا الشهر من كل سنة، نظرا لبدء موسمي الربيع والصيف، من حيث الألبسة والفواكه، بالإضافة إلى موسم الأعياد العبرية.

ويتابع بلوتسكر أنه على الرغم من ذلك، فإن التضخم في الشهر الماضي هو من صنع يدي الحكومة، برفعها أسعار الكهرباء والوقود، ولهذا القطاع كان حصة بنسبة ٢٥٪ من مجمل تضخم نيسان، كذلك رأينا في الشهر ذاته ارتفاعا غير متوقع لأسعار إيجار البيوت بنسبة ١٪.

ويشير بلوتسكر إلى أن شبه الجمود في أسعار المواد الغذائية استمر على حاله، ففي الأشهر الـ ١٢ الماضية ارتفعت أسعار المواد الغذائية، من دون الخضراوات والفواكه، بنسبة ٨ر٠٪، وهذا أيضا يعتبر استمرارا لظاهرة عالمية، تم فيها لجم ارتفاع أسعار المواد الأساسية.

وقال بلوتسكر إن التضخم في نيسان لا يشير إلى ضغوط تضخم جديدة على الاقتصاد الإسرائيلي، ولهذا فإن المجال يبقى مفتوحا أمام بنك إسرائيل للإبقاء على الفائدة البنكية أو حتى تخفيضها في الأشهر الحالية، كما أنه يرى ضرورة لتخفيض قيمة الشيكل أمام الدولار، من أجل إعطاء دفعة للصادرات الإسرائيلية.

هذا، ويتوقع مراقبون اقتصاديون في إسرائيل لجم التضخم في شهري أيار وحزيران وحتى انخفاضه في أشهر الصيف، نتيجة تراجع الأسعار الموسمية، وتراجع أسعار الوقود في الشهر الحالي المنتهي وفي الشهر المقبل- حزيران.

احتمال إغلاق ٥٠ ألف مصلحة اقتصادية خلال العام الحالي!

*التوقعات تشير أيضًا إلى احتمال فصل ١٥٠ ألف عامل *تقرير شركة «بي. دي. آي» يرى أن الإحجام عن رفع الأسعار بتأثير حملة الاحتجاجات الشعبية مقابل ارتفاع تكلفة العمل أدى إلى انهيار شركات متوسطة وصغيرة كثيرة*

سجل شهر نيسان الماضي ارتفاعا حادا في حجم الأخطار التي تواجهها الشركات والمصالح الاقتصادية، وهذا وفق ما أظهره مؤشر الأخطار على الشركات والمصالح الاقتصادية التي تعده شركة «بي. دي. آي» المختصة في هذا الشأن، في حين أن التوقعات تشير إلى حملات فصل من العمل بموجات كبيرة، ما قد يؤدي إلى فصل حوالي ١٥٠ ألف شخص، قسم ضئيل منهم سيجد مكان عمل آخر.

ويقول المدير العام المشارك لشركة «بي. دي. آي»، إيال يناي: «إن التوجه يشير إلى احتمال إغلاق ٥٠ ألف مصلحة وشركة اقتصادية، مقارنة مع ٤٢ ألف مصلحة في السنوات العادية، ما يعني ارتفاعا بنسبة ٢٠٪، وهذا يعني أيضا فصل حوالي ١٥٠ ألف عامل، وبطبيعة الحال فإن قسما ضئيلاً منهم سينضم إلى أماكن عمل أخرى».

وترتكز هذه التوقعات على توجه متواصل منذ الربع الأخير من العام ٢٠١١.

ويقول يناي: «قبل تلك الفترة، تمتعت الشركات من رأس مال ذاتي جيد نسبيا، إذ كانت الأجواء الاقتصادية مناسبة وتدفق السيولة المالية يجري بانسياب، بفضل العامين السابقين، إلا أنه في الشهرين الماضيين تغيرت التوجهات بشكل أكثر حدة مما كان عليه الوضع في الربع الأخير من العام الماضي، ولهذا عدة عوامل».

ومن بين العوامل التي يعددها يناي أن حملة الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في الصيف الماضي لم تسمح برفع الأسعار، في حين أن تكلفة الإنتاج استمرت في الارتفاع، والنتيجة كانت أن عددا من الشركات باتت على شفا الانهيار، ونسبة هذه الشركات من شأنها أن ترتفع حتى نهاية العام الجاري.

ويتابع يناي قائلا إنه حتى شهر نيسان الماضي تراكمت العديد من المشاكل التي تبلورت في الأشهر الماضية، مثل نقص في الاعتمادات المالية، ومشاكل تسعيرة المنتوجات، بسبب عدم رفع الأسعار، وارتفاع في أسعار المواد الخام، وكلها عوامل تجمعت في وجه الشركات وشكلت عائقا أمام تقدمها وتسببت لها بمصاعب مالية.

وبحسب تقرير شركة «بي. دي. آي»، فإن نحو ٥ر١٥٪ من آلاف الشركات التي تم فحصها، جرى تدريجها كشركات تواجه الخطورة الأكبر، وهذه الشركات واجهت صعوبات كبيرة في السيولة النقدية، وتعرضت لإجراءات تقييد حساباتها البنكية، وعدم احترام شيكاتها، وهذه شركات سجلت تراجعا حادا في مداخيلها، أو في أرباحها، أو أنها انتقلت بشكل حاد من الأرباح إلى الخسائر، والأخطار التي تواجهها تشكل خطرا على استمرار عملها.

كذلك فإن ٣٠٪ من الشركات تم تدريجها بدرجة أخطار أقل، وحتى الآن فهي لا تواجه خطر الاغلاق كمجموعة الشركات السابق ذكرها، ولكن يجب متابعة نشاطها الاقتصادي بحذر. وكانت ٢٧٪ من الشركات بدرجة أخطار متوسطة، و٢٨٪ من الشركات واجهت أخطارا هامشية وخفيفة.

ويستدل من التقرير أن من أكثر القطاعات التي واجهت أخطارا في هذه المرحلة كان قطاع الأثاث، إذ أن صعوبات كبيرة وخطيرة واجهت شركات كبرى، مثل شركة «كيكا»، وشركة «النجارون الخمسة ودوريت»، وعلى الرغم من ذلك، فإن تقرير «بي. دي. آي» يقول إن الوضع في هذا القطاع في تحسن، مقارنة مع وضعيته في العام الماضي الذي كان العام الأسوأ لهذا القطاع في السنوات الأخيرة.

بعد ذلك يأتي قطاع المطاعم والمقاهي، الذي واجه أخطارا ومصاعب مالية عالية نسبيا، وبعده يأتي قطاع النقليات، وفي المرتبة الرابعة قطاع البناء.

أما القطاعان الأكثر ثباتا في هذه المرحلة، فكانا قطاع الكيماويات وقطاع صناعة الورق.

ويتوقع يناي استمرار ارتفاع نسبة الأخطار في الأسابيع المقبلة، وستواجه العديد من الشركات مصاعب مالية كبيرة، وسينعكس هذا بتقييدات تفرضها البنوك على الكثير من المصالح الاقتصادية، ما يقلص حجم اعتماداتها، ولا يحترم التزاماتها المالية.

ويقول تقرير «بي. دي. آي» إن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد في الأشهر المقبلة تقليصا في حجم تمويل الشركات، ما سيدفع البنوك إلى تقليص حجم الاعتمادات التي تقدمها للشركات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، كما أن هذه الشركات ستتوخى الحذر في استخدام رأسمالها الذاتي كي لا تعرضه لخطر زائد هو الآخر، وفي المقابل ستستمر عوامل الأخطار السابق ذكرها، مثل ارتفاع أسعار المواد الخام وتكلفة العمل وعدم رفع الأسعار للمستهلك بالنسبة المطلوبة لمنع حدوث خسائر للشركات المنتجة.

ويقول يناي: مرحليا فإن الاقتصاد الإسرائيلي لا يدخل إلى مرحلة ركود اقتصادي، ولكن لا شك في أن الاقتصاد سيدخل إلى مرحلة انهيار شركات كثيرة، وإذا ما استفحل الوضع في العام ٢٠١٣، فستزداد العوامل التي تقود الاقتصاد إلى ركود.

وقال مفسرا هذا الاستنتاج بأنه في حال استمرار انهيار الشركات واستمرار موجات الفصل من العمل في جميع القطاعات، فإن هذا سيطول أيضا شركات كبيرة في مرحلة لاحقة، الأمر الذي من شأنه أن يخلق أجواء أزمة اقتصادية، ومن هناك فإن الطريق إلى الركود الاقتصادي تصبح قصيرة.

موجز اقتصادي

إعلان حالة الطوارئ في شبكة الكهرباء

قررت الحكومة الإسرائيلية في الأسبوع الماضي تطبيق حالة الطوارئ على شبكة الكهرباء القطرية في سبيل مواجهة الاستهلاك الزائد للكهرباء في فصل الصيف، إذ من المتوقع أن يؤدي حجم الاستهلاك الكلي إلى إبقاء الاحتياط عند نسبة ٦ر٤٪، وهذا أقل نسبة احتياط في السنوات الأخيرة، إذ أن معدل الاحتياط في الدول المتطورة في منظمة OECD يتراوح ما بين ١٨٪ إلى ٢٥٪.

وتتخوف شركة الكهرباء من أن تضطر إلى أن تبادر في فترة الصيف إلى قطع الكهرباء بشكل تناوبي بين المناطق المختلفة.

وستستمر فترة الطوارئ حتى اليوم الأخير من شهر تشرين الأول المقبل، وبعد ذلك تستعد الحكومة إلى رفع سعر الكهرباء بنسبة أخرى، وبذلك يكون سعرها قد ارتفع خلال ١٦ شهرا إلى أكثر من ٢٧٪.

وكانت أسعار الكهرباء في إسرائيل قد ارتفعت في مطلع الشهر الماضي، نيسان، بنسبة ٩٪، لتستكمل بذلك ارتفاعا بنسبة ٢٥٪ منذ شهر آب من العام الماضي، وهذا ما أثار ضجة كبيرة في إسرائيل، في حين تحاول الحكومة إبعاد المسؤولية عن عاتقها، بالقول إن ارتفاع أسعار الكهرباء والوقود ناجم عن ارتفاع أسعار النفط في العالم، بسبب العقوبات على إيران.

وكان أعلى سعر للكيلوواط كهرباء قد تم تسجيله في شهر تموز من العام ٢٠٠٩، حين لامس مبلغ ٥٨ أغورة، ثم هبطت أسعار الكهرباء بشكل تدريجي مع تراجع أسعار النفط في العالم، ووصلت إلى أدنى مستوى لها في السنوات الأخيرة، في النصف الاول من العام الماضي، حينما بلغ سعر الكيلو واط حوالي ٤٨ أغورة.

لكن السبب الأبرز لهذا الارتفاع المتسارع في أسعار الكهرباء يعود إلى انقطاع الغاز الطبيعي من مصر، بفعل سلسلة التفجيرات التي شهدها خط أنبوب الغاز من صحراء سيناء إلى إسرائيل، الأمر الذي منع إسرائيل من الاستمرار في الاعتماد على الغاز المصري.

إضرابات العام الماضي- ٥٥٧ ألف يوم عمل

قال تقرير صادر عن وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية إن إضرابات العام الماضي- ٢٠١١-شملت ٢٩٠ ألف عامل، فيما بلغ عدد أيام عمل الإضرابات ٥٥٧ ألف يوم، مقابل ١٦٩ ألف يوم في العام قبل الماضي- ٢٠١٠.

وقال تقرير المسؤول عن علاقات العمل في وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل إن علاقات العمل في العام الماضي تميزت بالإضرابات والإجراءات التباطؤية، بعد عدة سنوات من الهدوء في هذا المجال، إذ كانت إسرائيل في أدنى جدول منظمة الدول المتطورة OECD من حيث حجم الاضرابات، والإجراءات التباطؤية.

ويقول التقرير إن التصعيد في الاضرابات ناجم عن ثلاثة عوامل: فتح اتفاقيات العمل الجماعية في القطاع العام، والمفاوضات بين اتحاد النقابات العامة (الهستدروت) ووزارة المالية، التي أدت إلى تحركات نشطة بين قطاعات العاملين، والعامل الثالث النضال الطويل الذي خاضه الأطباء وأيضا العاملون الاجتماعيون.

وبحسب التقرير، فقد شهدت إسرائيل في العام الماضي ٢٥ إضرابا عن العمل، شارك فيها ٢٩١ ألف عامل، بمن فيهم عمال أضربوا عن العمل لصالح العاملين من خلال شركات القوى العاملة، في حين أنه في العام ٢٠١٠ شهدت إسرائيل ٢٤ إضرابا شملت ٣٥ ألف عامل.

كذلك يقول التقرير إنه في العام الماضي كان هناك ١٢ إضرابا جزئيا أو إجراءات تباطؤية في أماكن العمل، وشارك فيها نحو ٣١ ألف عامل، مقابل ١٣ إضرابا من هذا النوع في العام ٢٠١٠، وشارك فيها ٥٧ ألف عامل.

وجاء في التقرير أيضا أن الغالبية الساحقة من الإضرابات والإجراءات التباطؤية اندلعت على خلفية مطالبات برفع الاجور، إذ تبين أن ٣٦٪ من الاضرابات وقعت على خلفية طلبات رواتب لم توافق عليها إدارات العمل، و٣٢٪ من الاضرابات على خلفية اتفاقيات عمل جماعية تتعلق أيضا بالرواتب، بينما ١٦٪ من الإضرابات وقعت على خلفية فصل نقابيين من أماكن عملهم لأسباب تتعلق بنضالات العاملين.

كما تبين أن ٧٦٪ من الإضرابات وقعت في القطاع العام، و٩٩٪ من العاملين الذين شاركوا في الإضرابات كانوا أيضا من القطاع العام، و٨١٪ من أيام العمل التي كانت فيها إضرابات كانت في القطاع العام.

وامتدت ٥٢٪ من الإضرابات ليوم واحد، و٢٨٪ من الإضرابات امتدت لأكثر من يوم وحتى ٢٤ يوما، و١٦٪ من الإضرابات امتدت ما بين ٢٤ يوما إلى ٤٩ يوما، و٤٪ من الإضرابات امتدت لأكثر من ٥٠ يوما.

٣٠٪ من المهاجرين الجدد عاطلون عن العمل

قال تقرير صادر عن وزارة الاستيعاب (الهجرة) الإسرائيلية إن ٣٠٪ من المهاجرين الجدد في السنوات العشر الأخيرة عاطلون عن العمل، وأن النسبة الأكبر هي بين المهاجرين من أثيوبيا، إذ أن نسبة البطالة بينهم تصل إلى نسبة ٤١٪، بينما أقل من ٣٠٪ من المهاجرين الجدد في السنوات العشر الأخيرة يعملون في وظائف تلائم مؤهلاتهم المهنية.

ويقول التقرير إن ٥٠٪ من المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق أعلنوا أن وظائفهم لا تلائم مؤهلاتهم وخبراتهم المهنية.

وتتماشى هذه المعطيات مع سلسلة من التقارير التي تكشف ظروف العمل الصعبة التي يواجهها المهاجرون الجدد فور وصولهم إلى إسرائيل، ومن بينها تقرير الرواتب الأخير الذي أظهر أن أقل معدل للرواتب بين الأجيرين اليهود في إسرائيل، نجده لدى المهاجرين من أثيوبيا، الذين غالبيتهم الساحقة تعمل في الأعمال البسيطة المتواضعة، خاصة في قطاعي الخدمة والتنظيف.

كما أن عشرات آلاف المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق لم يتسنى لهم العمل وفق مؤهلاتهم العلمية، ومن بينهم أطباء ومهندسون وذوو خبرات أكاديمية أخرى.

القدس: واقع مشوّه ... وأفق مسدود!

بقلم: د. مناحيم كلاين (*)

انقضى ما يقارب جيلين منذ قيام إسرائيل بضم القدس الشرقية.

وقد سعت إسرائيل إلى جعل القدس بشطريها عاصمة موحدة لها، غير أنها لم تكن قادرة على تغيير مكانة المدينة في القانون الدولي، والذي لا يعترف بشرعية الضم الإسرائيلي وبقانونية الأحياء (الاستيطانية) التي شيدتها إسرائيل في المنطقة التي جرى ضمها. كذلك لم يكن في مقدور إسرائيل تغيير أو طمس الرابطة الفلسطينية بالقدس الشرقية وكونها مركزا دينيا وثقافيا للشعب الفلسطيني وعاصمة له في طور التشكل.

لقد ضمت إسرائيل منطقة (أراضي) القدس الشرقية لكنها لم تضم الفلسطينيين الذي ولدوا في المدينة ويعيشون فيها. ومنحت «مواطنة» كاملة للمنطقة حين طبقت عليها قانونها وقضاءها وإدارتها، بل وكرست ذلك نصا في قوانين أساس تجعل من الصعب على أية حكومة التنازل عن أي جزء في القدس الشرقية، غير أنها (إسرائيل) لم تمنح مواطنة إسرائيلية للفلسطينيين القاطنين في المدينة، وهؤلاء ليسوا مهاجرين قدموا إلى إسرائيل، بل أناس ولدوا في القدس، وفيها مركز حياتهم. من هنا فإن ثلث سكان المدينة بشطريها هم سكان بلا مواطنة، يعيشون في دولة تعتبر المنطقة تابعة لها، لكنها لا تعتبرهم جزءا منها.

وشيدت إسرائيل أحياء يهودية ضخمة في القدس الشرقية، لكنها أبقت الأحياء الفلسطينية قابعة في بؤس وإهمال فظيعين.

إن الإهمال المنهجي للسكان الفلسطينيين والتعدي على مؤسساتهم العامة والمدنية هما التعبير العملي والحتمي لـ «توحيد» المدينة والذي يشكل فصلا من الناحية العملية. ولقد أقرت إسرائيل في نطاق اتفاقيات أوسلو، التي صادق عليها الكنيست، أن العرب المقدسيين هم فلسطينيون، ومن هنا أذنت لهم بالمشاركة في الانتخابات للمؤسسات السياسية التابعة للسلطة الفلسطينية. وقد وضعت إسرائيل بهذا الإقرار الأساس لتقسيم الحيز الحضري (في المدينة) بين الشعبين مستقبلا، وفي إطار من التوافق والتعاون والسلام. كذلك اعترفت إسرائيل بذلك، من ناحية الساحة الدولية، بأن القدس «لم توحد».

منذ اندلاع الانتفاضة الثانية قام الطرفان (الإسرائيلي والفلسطيني) بخطوات تبعد إمكانية التوصل إلى حل متفق عليه. فقد استغلت إسرائيل الفراغ السياسي في هذه السنوات بغية تكثيف جهودها في فرض وقائع جديدة على الأرض، تكرس سيطرتها الحصرية في القدس الشرقية وتحبط أية إمكانية للتوصل إلى حل سياسي، وفي هذا الإطار قامت مجموعات استيطانية، بدعم وغطاء من الحكومات الإسرائيلية، بالتغلغل والاستيطان في أحياء فلسطينية وذلك بهدف كسر مسألة تقسيم أحياء المدينة بين يهود وعرب. بالإضافة إلى ذلك هناك مشاريع وخطط بناء (لليهود) واسعة النطاق في مراحل التنفيذ والتخطيط، وخطة لإقامة شبكة «حدائق وطنية» لفصل وعزل المدينة الفلسطينية عن الضفة الغربية وربط مستوطنة «معاليه أدوميم» بالقدس، وفصل البلدة القديمة للقدس عن محيطها من الأحياء الفلسطينية. وكل هذه الأعمال والخطوات، تهدف إلى منع تسوية توطد حق الشعبين في المدينة في إطار حل الدولتين.

إن عدم وجود أو عدم التوصل إلى اتفاق سياسي لا يبرر القيام بخطوات أحادية الجانب تؤدي إلى استملاك المدينة والسيطرة عليها من قبل طرف واحد، وإقصاء الطرف الآخر، كما أنه لا يبرر إلغاء المكانة المدنية الكاملة والحقوق السياسية للسكان (الفلسطينيين) في المكان الذي يقيمون ويعيشون فيه. إن التقدير بشأن عدم وجود أمل بالتوصل في المستقبل المنظور إلى حل الدولتين، يخلق وضعا جديدا يستوجب النظر بشكل مختلف للوقائع التي فرضتها إسرائيل في القدس الشرقية.

سكان القدس الفلسطينيون يشاركون في الانتخابات لمؤسسات السلطة الفلسطينية غير المخولة بالعمل في القدس الشرقية، وهؤلاء المقدسيون لا يدفعون ضرائب للسلطة ولا يتمتعون بخدماتها. لذلك فإن حقهم في الانتخاب للسلطة الفلسطينية يعتبر عمليا أشبه بحق وهمي، طالما أن منتخبيهم لا يتمتعون بأية صلاحيات في القدس، أي في المكان الذي يعيشون فيه. وحتى لو كان المقدسيون يرغبون في الحصول على مواطنة إسرائيلية فإن طريقهم مسدودة تماما تقريبا، بسبب خشية وتوجس إسرائيل من الانعكاسات الديمغرافية التي ستنجم عن مثل هذه الخطوة، على كونها دولة يهودية، وعلى كون القدس عاصمتها.

صحيح أن الفلسطينيين سكان القدس لهم حق التصويت في الانتخابات للبلدية (الإسرائيلية)، إلا أنهم لا يمارسون هذا الحق حتى لا يشكل أو يفسر تصويتهم إقراراً بضم إسرائيل للقدس الشرقية، ولأنهم لا يؤمنون أيضا بأن تصويتهم يمكن أن يغير واقعهم البائس أو أن يقلص بشكل ملموس ما يتعرضون له من تمييز وغبن منهجيين في كل نواحي ومجالات الحياة. هذا الموقف محق إلى حد كبير، ذلك لأن من يصوغ وجه وواقع مدينة القدس هو الحكومة الإسرائيلية، وليس مجلسها البلدي، وذلك بواسطة اللجنة الوزارية لشؤون القدس، وسلطات التطوير التي تتبع مباشرة لديوان رئيس الحكومة ووزارة الداخلية. وعليه بدون توفر إمكانية تصويت قطري وتمثيل سياسي، ستبقى قدرة تأثير الفلسطينيين المقدسيين على حياتهم اليومية معدومة تماما، ولو أن هذا الوضع كان وضعا مؤقتا كان يمكن الموافقة على تسوية كهذه. لكن هذا الواقع المشوه الذي تنتهك فيه حقوق مواطن أساسية مستمر منذ سنوات طوال. وإذا ما عدنا بنظرة إلى الوراء، فإن علينا الإقرار بأن هذه الوضع ليس وضعا مؤقتا بل دائما، وليس هناك أي تغيير يلوح في الأفق.

إن هذا الواقع له انعكاسات صعبة على طابع إسرائيل كدولة ديمقراطية، وعلى كون القدس عاصمتها. هناك حوالي ٣٠٠ ألف عربي يقيمون في القدس يشكلون قرابة خمس مجموع السكان العرب في الدولة، لا تمنحهم إسرائيل، بل ولا تريد أن تمنحهم، حقوق مواطن. والقدس، والتي هي ليست مدينة جميع سكانها، ليست مدينة ديمقراطية، وطالما أن القدس ليست ديمقراطية، فإن الديمقراطية في إسرائيل كلها تتعرض لمس وضرر خطيرين.

من هنا، إذا كانت إسرائيل راغبة في منع تدهور طابعها الديمقراطي، وفي تعزيز القدس، فإن عليها أن تختار واحدة من الإمكانيات الثلاث التالية:

عرض مواطنة كاملة على الفلسطينيين سكان القدس من دون أية قيود أو اشتراطات.

السماح للسلطة الفلسطينية بالعمل في القدس الشرقية، والاهتمام بمجالات حياة سكانها الفلسطينيين، الذين سيتمكنون في هذا الإطار من إقامة مؤسسات بلدية وجماهيرية خاصة بهم وتعمل من أجلهم. هذه الإمكانية يمكن أن تقترحها إسرائيل حتى من دون مفاوضات حول تسوية دائمة.

قبول المبدأ الذي عرضه الرئيس بيل كلينتون في العام ٢٠٠٠: تقسيم المدينة على أساس أن تكون المناطق التي يشكل الإسرائيليون فيها الأكثرية مناطق إسرائيلية، والمناطق التي يشكل الفلسطينيون فيها أكثرية مناطق فلسطينية، مع وضع خريطة طريق وجدول زمني لتطبيق التسويات التي تؤدي إلى تجسيد هذا المبدأ، جنبا إلى جنب مع الاتفاق على التسوية الشاملة، أو حتى من دون مثل هذا الاتفاق.

(*) أستاذ جامعي متخصص في شؤون القدس، وعضو في مجلس إدارة جمعية «عير عاميم». هذا المقال هو نص التوطئة التي تصدرت تقرير الجمعية الصادر حديثًا في مناسبة «احتفال» إسرائيل بما يسمى «يوم القدس»، أي ضمها إلى إسرائيل، بعنوان «المؤقت الثابت». ترجمة خاصة.

المكانة القانونية للقدس الشرقية ومكانة سكانها الفلسطينيين

بقلم: تاليا ساسون (*)

القدس : تهويد متواصل.

ليست هناك مكانة قانونية واحدة في القانون الإسرائيلي للمناطق المختلفة التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧. وفيما يتعلق بالقدس الشرقية طبقت إسرائيل في المدينة استنادا للبند ١١ ب من أمر (مرسوم) أنظمة الحكم والقضاء من العام ١٩٤٨، «القانون والقضاء والإدارة للدولة» وأضيف هنا الأمر أو الإجراء إلى القانون المعدل لأمر أنظمة الحكم والقضاء الذي أقر في العام ١٩٦٧.

وفي العام ١٩٨٠ سن الكنيست «قانون أساس: القدس» الذي نص على أن «القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل». كذلك نص القانون على أن «حدود القدس.. تشمل كامل المنطقة المشار إليها في الإضافة للإعلان عن توسيع مجال نفوذ بلدية القدس، الذي صدر (في ٢٨ حزيران ١٩٦٧) بموجب أمر البلديات». كما نص قانون الأساس المذكور على حظر نقل صلاحيات الدولة أو بلدية القدس إلى جهة أجنبية، حيث جاء في نص القانون «لا يجوز تغيير أوامر البندين ٥ و٦ إلا بموجب قانون أساس يقر بأغلبية أعضاء الكنيست». ويشار هنا إلى أن إسرائيل لم تضع نصا صريحا في القانون بشأن ضمها للقدس الشرقية، وبعبارة أخرى فإنها لم تضمن القانون نصا واضحا وصريحا تؤكد فيه بسط سيادتها على القدس الشرقية.

على الرغم من ذلك فإن القدس الشرقية تشكل، وفق رؤية إسرائيل، جزءا لا يتجزأ من دولة إسرائيل. إذن من ناحية القانون الداخلي الإسرائيلي تعامل القدس الشرقية كأي مكان أو جزء آخر من إسرائيل، ولكن من ناحية القانون الدولي ما زالت المدينة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية. من هنا، وبحسب القانون الدولي، فإن الضم الواقعي للقدس الشرقية، لا يعتبر نافذا أو معترفا به. ويشكل هذا الموقف القانوني أساسا للموقف السياسي للأغلبية العظمى من دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، والذي لا يعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو بسيادتها في المدينة.

المكانة المدنية لسكان القدس الشرقية

لا ينظم قانون المواطنة الإسرائيلي مسألة منح المواطنة للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، على الرغم من تطبيق القانون الإسرائيلي العام على المنطقة التي يقيمون ويعيشون فيها. ووفقا للقانون فإن وزير الداخلية يملك صلاحية منح المواطنة للبعض من سكان «المنطقة الخاضعة لسيطرة وإدارة جيش الدفاع الإسرائيلي» في حالات معينة، لكن هذه الصلاحية تقتصر على طلبات فردية فقط، وهي مقيدة بشروط معينة، وبالتالي لا تتيح منح مواطنة بصورة جارفة لسكان المنطقة ذاتها بناء على مكان إقامتهم فقط، كما يتضح بوضوح من نص هذا البند في قانون المواطنة. ومن المشكوك فيه أن يكون هذا البند ينطبق على القدس الشرقية، ذلك لأن إسرائيل لا تعتبر الشطر الشرقي من القدس «منطقة خاضعة لسيطرة وإدارة الجيش الإسرائيلي». هناك إمكانية أخرى لحصول البعض من سكان القدس الشرقية (العرب) على المواطنة (الجنسية) الإسرائيلية وذلك بموجب البند ٤ أ من قانون المواطنة، لكن هذا البند لا يتيح أيضا منح المواطنة بصورة جماعية أو شاملة لكل سكان المدينة العرب.

ما هي إذن مكانة هؤلاء السكان؟

سكان القدس الشرقية الفلسطينيون هم مقيمون دائمون في إسرائيل، لكنهم في غالبيتهم العظمى ليسوا مواطنين فيها، باستثناء الذين طلبوا الحصول على الجنسية الإسرائيلية، وتمت الموافقة على طلبهم، وهؤلاء عددهم قليل جداً. من هنا لا يمكن للسكان الفلسطينيين في القدس المشاركة في الانتخابات للكنيست الإسرائيلي، مع ذلك يحق لهؤلاء السكان، المسجلين في سجل السكان الإسرائيلي كمقيمين في القدس، تسجيل أنفسهم في سجل الناخبين للبلدية الإسرائيلية والتصويت في الانتخابات البلدية في المدينة. ويشمل المجال البلدي للقدس الشرقية أحياء فلسطينية كثيرة يقيم فيها قرابة ٣٠٠ ألف فلسطيني. هذا المجال لم يكن محددا ماديا لغاية بناء جدار الفصل، الذي أقيم في معظمه بمحاذاة خط الحدود البلدية (الموسعة) للمدينة، لكنه شطر العديد من الأحياء الفلسطينية إلى شطرين، علما أن الجزء الذي بقي منها خارج الجدار ما زال يعتبر ضمن المجال-النفوذ- البلدي للقدس. وعليه فقد نشأت جيوب إلى الشرق من جدار الفصل، ما زالت ضمن الحدود البلدية للقدس، لكنها موجودة من ناحية عملية وحياتية في الضفة الغربية.

هذه المناطق أو الأحياء بقيت مهملة من دون تلقي أية خدمات سواء من بلدية القدس، أو من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية، نظرا لوجودها خارج الجدار، وتبعية القاطنين فيها لبلدية القدس من الناحية القانونية. كذلك لا تقدم السلطة الفلسطينية خدمات لهذه الأحياء بسبب وجودها تحت السيطرة الإسرائيلية. من هنا تسود في هذه الأحياء فوضى سلطوية مريعة، على الرغم من أن المسؤولية تقع من هذه الناحية على إسرائيل وحدها، بموجب سلسلة القرارات التي اتخذتها إسرائيل ذاتها، فيما يتعلق بضم القدس الشرقية وتطبيق القانون الإسرائيلي فيها .. إلخ.

موقف إسرائيل السياسي تجاه القدس الشرقية

اتسم الموقف السياسي لإسرائيل تجاه القدس الشرقية بالثبات والاستمرارية، على الرغم من تعاقب حكومات ذات توجهات ورؤى سياسية مختلفة. وتنظر إسرائيل إلى القدس الشرقية من ناحية سياسية على أنها جزء لا يتجزأ من إسرائيل، واعتمدت سلسلة قوانين صارمة جداً تكبل أيدي جميع الحكومات في المستقبل، في كل ما يتعلق بإمكانية التنازل عن الصلاحية السلطوية والضم الواقعي للقدس الشرقية. وقد كان الهدف من هذه المنظومة القانونية المكبلة، توجيه رسالة، للداخل والخارج على حد سواء، مفادها أن القدس الشرقية ستبقى إلى الأبد جزءا لا يتجزأ من عاصمة إسرائيل. مع ذلك فإن هذا الإطار القانوني لا يشكل من ناحية دستورية- فنية عائقا عويصا كما يبدو للوهلة الأولى، إذ أنه يمكن بواسطة قانون عادي يقره الكنيست الإسرائيلي إلغاء قانون «أنظمة الحكم والقضاء والإدارة»، وبالتالي أيضا إلغاء مطلب الاستفتاء الشعبي. كذلك يمكن إلغاء الشروط التي وضعت لإلغاء تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس الشرقية، كما هو مبين في «قانون أساس: القدس» وذلك عن طريق تعديل القانون الأساس ذاته، وهذا التعديل يمكن أن يتم بأغلبية أصوات أعضاء الكنيست (أي أن القانون بصيغته القائمة يفرض قيوداً سياسية صارمة على أية حكومة ترغب في تغيير الوضع القانوني - الدستوري- المتعلق بالقدس).

عموما فإن هذه الوضع الدستوري يشكل إعلان نوايا من جانب إسرائيل، التي لا يكف رؤساء حكوماتها عن إطلاق تصريحات تتسم بالحدة والتعنت في هذا الشأن، ولا سيما رئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو، الذي أعلن أمام الكونغرس الأميركي (في العام ٢٠١١) أن «القدس الموحدة» هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وأن السيادة عليها ليست موضوعا للمفاوضات مع الفلسطينيين. من هنا فإن «تقسيم» القدس بين الشعبين، والذي يرتبط بتنازل عن السيطرة في جزء من مناطق القدس الشرقية وإلغاء تطبيق القانون الإسرائيلي على المدينة أو جزء منها، ليس مطروحا على الأجندة السياسية من ناحية دولة إسرائيل، حتى هذه اللحظة على الأقل.

المعضلة الديمقراطية الناجمة عن الوضع القانوني والسياسي الإسرائيلي في القدس

في ضوء مجمل هذا الوضع، الذي يقود إلى الاستنتاج بأن دولة إسرائيل عازمة على مواصلة السيطرة على القدس الشرقية كما لو أن المنطقة خاضعة لسيادتها، تكرست مكانة السكان الفلسطينيين القاطنين في المدينة (حوالي ٣٠٠ ألف نسمة) باعتبارهم غير مواطنين في إسرائيل، وعلى ما يبدو أيضا غير مواطنين في أية دولة أخرى، ومن هنا فهم مجردون من الحقوق السياسية، ومن حق الانتخاب والترشح للسلطة التشريعية في الدولة التي يعيشون فيها (دولة إسرائيل). وهذا الأمر له مغزى عميق في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية، وبالتالي قدرة الإنسان على التأثير على توزيع وتخصيص الموارد وسلم الأولويات في الدولة، وبالأساس ما يتعلق منها بمختلف مجالات حياته، كالبنى التحتية والصحة والتعليم وسواها. كذلك فإن حقوق الإنسان الأساسية، كحرية التعبير والحق في المساواة، مقيدة للغاية ومنوطة بالنوايا الحسنة للسلطة أو الجهة الحاكمة التي لا يمتلك مثل هؤلاء الأفراد (الفلسطينيون المقدسيون) أي تأثير على الإطلاق، على انتخابها. لهذا السبب تعتبر المواطنة، بموجب المواثيق الدولية، حقا أساسيا من حقوق الإنسان.

هذا الوضع فرض قسرا على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، والذين يرى معظمهم أنفسهم مرتبطين سياسيا بالدولة الفلسطينية حال قيامها. إسرائيل من جهتها توجه لهؤلاء السكان رسالة واضحة، وتمارس ذلك بكل وسيلة، مفادها أن وضعهم الحالي سيبقى- طالما كان الأمر بيدها- إلى الأبد، وأنه ليس وضعا مؤقتا على الإطلاق. نتيجة لذلك بقي هؤلاء السكان، منذ ما يزيد على أربعة عقود، يعيشون من دون مواطنة، وبالتالي من دون أي تأثير حقيقي على أنماط ومجالات حياتهم. ولعل المكانة المدنية المتدنية للفلسطينيين المقدسيين تفسر حجم وشدة الإهمال الذي يعيشون في ظله، لكن هذا الوضع يطرح أيضا معضلة أمام دولة إسرائيل ذاتها وكذلك أمام مواطني إسرائيل. فقد قررت إسرائيل بموجب «قانون أساس القدس» أن القدس «مدينة واحدة وموحدة»، غير أن وحدة المدينة لا تقاس فقط بشق طرق وشوارع تربط الأحياء السكنية من دون وجود محطات حدودية بينها. والمدينة الواحدة الموحدة لا يمكن أن تقوم طالما كان هناك تمييز أساسي بين مجموعتين سكانيتين (في المدينة) على أساس قومي- إثني. وهذا التمييز يدخل في جذر الموضوع. وإلى جانب كون السكان الفلسطينيين يعيشون بلا مواطنة، هناك سلسلة طويلة من النواقص في كل جوانب ومجالات الحياة، في الوقت الذي يفترض فيه أن توفر الدولة، التي تدعي لنفسها السيادة في المنطقة، جميع متطلبات حياتهم، لا سيما وأن الدولة الإسرائيلية لا تعتبر نفسها حاكمة لسكان مدنيين يعيشون تحت سلطة احتلال وإنما حاكمة لسكان مدنيين يعيشون تحت السيادة الإسرائيلية داخل دولة إسرائيل ذاتها.

إن إدعاء إسرائيل بشأن توحيد المدينة من دون منح حقوق مواطنة للفلسطينيين المقدسيين، والادعاء بأنها دولة ديمقراطية، ينطوي على تناقض داخلي. فكيف يعقل أن تبقى هذه المجموعة الكبيرة من السكان محرومة من حق أساس يكفله أي نظام ديمقراطي: حق التصويت والانتخاب؟! وما هي حجة إبقاء هؤلاء السكان المقدسيين بلا حقوق مواطن، فيما عدا حجة انتمائهم القومي- الإثني؟! وإذا كانت الحجة لعدم منحهم مواطنة هي كونهم ينتمون إلى الشعب الفلسطيني الذي يعتبر معاديا لإسرائيل (نظرا لأنه لم يجر التوقيع على معاهدة سلام مع الشعب الفلسطيني)، فلا بد من التذكير هنا بأن إسرائيل أكدت في القانون (في العام ١٩٧٠) أنها لا تنسب لهؤلاء السكان عقلية العداء! يضاف إلى ذلك أن دولة إسرائيل نفسها لم تجرؤ على عدم منح المواطنة لجميع السكان الفلسطينيين الذين بقوا في قراهم وبيوتهم بعد حرب ١٩٤٨، والذين يشكلون الآن حوالي ١٧٪ من مجموع مواطني إسرائيل حاليا. إذن، لماذا اختارت الدولة معاملة الفلسطينيين المقدسيين بشكل مختلف؟! ولماذا بقي هؤلاء مجردين من حق المواطنة؟

ربما يقول المجيب إن الفرضية الأساس السياسية الموجهة لإسرائيل هي أن هؤلاء السكان سيتبعون دولة فلسطين عند قيامها، وأن تبعيتهم لدولة إسرائيل مسألة مؤقتة ستجد حلها في نطاق التسوية السياسية الدائمة. لكن هذه الإجابة لا تصمد في اختبار الزمن على الأقل، إذا لا يمكن تبرير حجب حقوق أساسية طوال ٤٥ عاما (؟!) ولا سيما أن القانون الإسرائيلي نص على أن ضم القدس الشرقية (واقعيا) إلى إسرائيل هو ضم أبدي لا رجوع عنه، وهذا ما انفك زعماء إسرائيل يصرحون به ويؤكدون عليه مرارا وتكرارا. إذن، أين هي الوضعية المؤقتة في مكانة سكان القدس الشرقية؟!

يبدو ظاهريا أن إسرائيل تميز بشكل واضح، ولكن غير معلن، بين التعاطي مع البقعة الجغرافية للقدس الشرقية وبين التعاطي مع السكان (الفلسطينيين) القاطنين فيها. فأرض القدس جزء لا يتجزأ من إسرائيل، أما سكانها فهم فلسطينيون، لا فرق بينهم وبين سكان الضفة الغربية، باستثناء حقيقة كونهم من ناحية رسمية مقيمين دائمين في إسرائيل. هذا الوضع بمجمله يعيب على الديمقراطية الإسرائيلية ويضع حولها علامة استفهام، خاصة في نظر المجتمع الدولي، الذي تظهر فيه إسرائيل كدولة تمارس التمييز بين مجموعات سكانية تقيم- من وجهة نظرها- داخل مجالها السيادي، على أساس قومي- إثني، ومثل هذا التمييز ينسب عادة إلى دافع عنصري.

إلى ذلك فإن هذا الوضع يعزز الموقف الذي تؤيده الكثير من دول العالم، والذي لا يعترف بأي سيادة إسرائيلية في منطقة القدس الشرقية، وهو بالتالي يدعم موقف المفاوض الفلسطيني المنادي بوجوب انسحاب إسرائيل من القدس الشرقية وإعادتها للشعب الفلسطيني.

من هنا، لو كانت إسرائيل تريد منذ البداية خلق أمر واقع تشكل فيه القدس الشرقية جزءا لا يتجزأ من دولة إسرائيل، لكان عليها أن تغير جذريا تعاطيها مع السكان الفلسطينيين القاطنين في هذه المنطقة. ولكن طالما أن إسرائيل أكدت بأعمالها وقوانينها أن هؤلاء السكان ليسوا جزءا من مواطنيها، فإن موقفها بشأن «وحدة المدينة» لا يبدو مقنعا.

هل ثمة حلول ممكنة؟

إن الحلول التي يمكن عرضها هي وظيفة وجهة نظر سياسية، ينبع منها موقف سياسي، يمكن في ضوئه عرض حل لموضوع القدس.

والحل، وفق أية وجهة نظر كانت، يجب أن يراعي القانون الدولي والقانون الداخلي الإسرائيلي.

كما هو معروف فإن القدس تشكل مسألة جوهرية في كل ما يتعلق بالتوصل إلى تسوية سلمية مع الشعب الفلسطيني. معنى ذلك أنه من دون التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة القدس، لا يمكن التوصل إلى تسوية مع الشعب الفلسطيني.

إن من يعتقد بوجوب التوصل إلى تسوية سلمية وإنهاء النزاع المستمر بين الشعبين في إطار حل الدولتين، يقبل عمليا بالضرورة مبدأ تقسيم القدس بين الشعبين، ذلك لأن كل شعب منهما يرى فيها عاصمته.

إن تقسيم القدس- وهو تقسيم قائم فعليا- يشكل جزءا جوهريا في أي اتفاق سلام تتم بلورته. ولكن ثمة من يريد منع تقسيم المدينة، ويسعى لإدامة سيطرة وسيادة إسرائيل عليها إلى الأبد، سواء باتفاق أو بدون اتفاق. لكن من يتبنى وجهة النظر هذه ملزم بطرح السؤال على نفسه: ما هو الحل الذي يقترحه لمسألة السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية؟ فالوضع الراهن غير مقبول، ولا أمل في أن يكون مقبولا من ناحية المجتمع الدولي أيضا. فهو يشكل ذريعة لمنتقدي إسرائيل، بل ولكارهي إسرائيل أيضا، لتصويرها كدولة عنصرية، تعتمد على لغة القوة، طامعة في الأرض والتوسع وتمارس التمييز ضد سكانها العرب على خلفية عنصرية.

والحل المنبثق من هذه الرؤية يتمثل في إعطاء سكان القدس الفلسطينيين حق التصويت للكنيست. وهل يمكن حقا لمن يتبنى الموقف المذكور أن يقترح منح هؤلاء السكان حق التصويت للكنيست؟! حتى لو كان الإسرائيليون مستعدين لدفع مثل هذا الثمن من أجل المحافظة على «وحدة» المدينة وعلى بقائها تحت السيطرة الإسرائيلية، فإن عليهم أن يمعنوا التفكير في انعكاسات هذا الأمر على مكانة سكان الضفة الغربية بأكملها، إذ قد يدعي هؤلاء مستقبلا عدم وجود فرق بينهم وبين سكان القدس الشرقية، وذلك لأن مكانتهم متماثلة من ناحية القانون الدولي. أوليس من الممكن إذن أن يطالب سكان الضفة الغربية الفلسطينيون بحقوق التصويت للكنيست في حال عدم تحقق حل الدولتين؟ أولن يشكل الأمر رافعة لضغط دولي على إسرائيل مستقبلا؟! ثم هل يخدم ذلك مصلحة دولة إسرائيل، والغاية من إقامتها كدولة قومية للشعب اليهودي؟ هذا ناهيك عن إمكانية أن يقابل منح المواطنة لجميع سكان القدس الشرقية بالرفض التام من جانب السكان الفلسطينيين أنفسهم، ذلك لأنه بدون التوصل إلى اتفاق سلام مع الشعب الفلسطيني ستظل منطقة القدس الشرقية تشكل عقبة كأداء أمام أي تسوية بين الشعبين.

من هنا فإن الطريق الأمثل والأسلم لتسوية مشكلة الوضع المذكور، هي التوصل إلى تسوية سلمية دائمة بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، تستند إلى حل الدولتين الذي يتضمن بالضرورة تقسيم القدس.

(*) محامية وموظفة كبيرة سابقة في النيابة العامة لدولة إسرائيل. هذا المقال هو مقاطع كبيرة من فصل «مكانة القدس» الذي تضمنه تقرير جمعية «عير عاميم» الصادر حديثًا في مناسبة «احتفال» إسرائيل بما يسمى «يوم القدس»، أي ضمها إلى إسرائيل، بعنوان «المؤقت الثابت». ترجمة خاصة.

المشهد الإسرائيلي
مدار

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

شلومو ساند: «الصهاينة الجدد» وليس اليهود هم الذين اخترعوا «أرض إسرائيل» كمصطلح جيو - سياسي عصري!

شلومو ساند.

ليس سهلا على مؤرخ إسرائيلي أن يؤلف كتابا يفند فيه الأساطير المؤسسة للصهيونية وإسرائيل، مثلما فعل البروفسور شلومو ساند، في كتابه الذي صدر قبل أربع سنوات بعنوان «متى وكيف تم اختراع الشعب اليهودي»، ونفى فيه وجود شعب يهودي تم إرغامه على الخروج من البلاد إلى الشتات،

وأكد أن معظم يهود أوروبا الشرقية هم من نسل مجتمعات وأفراد تهودوا خلال مراحل تاريخية، فما بالك إذا ألحق البروفسور ساند كتابه هذا بآخر، ينفي فيه وجود حق تاريخي لليهود في فلسطين، تحت عنوان «متى وكيف تم اختراع أرض إسرائيل»، والذي صدر مؤخرا.

وبسبب هذين الكتابين يتعرض ساند للتهديد بالقتل.

فقبل أسبوعين تلقى مغلفا احتوى على مادة بيضاء اللون، تلمح إلى مادة الأنتراكس الكيماوية القاتلة، ورسالة كُتب فيها بأنه «معاد للسامية»، و«ظالم لإسرائيل»، وهددته بأنه «لن يعيش وقتا طويلا»!.

وأظهر فحص مخبري أجرته الشرطة أن المادة البيضاء ليست كيماوية.

وهذه ليست المرة الوحيدة التي تلقى فيها تهديدا بالقتل. ويعاني ساند من جفاء في المعاملة من جانب زملائه في جامعة تل أبيب، وحتى من جانب محاضرين في قسم التاريخ العام الذي يدرّس فيه، وقال إن بعضهم يمر بقربه في أروقة الجامعة ويتجاهل وجوده تماما.

ويرى ساند أن عزاءه كامن في ترجمة كتابه «متى وكيف تم اختراع الشعب اليهودي» إلى ١٦ لغة، بينها اللغة العربية، حيث صدر الكتاب بعنوان «اختراع الشعب اليهودي» عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار.

وقال ساند إنه تجري حاليا ترجمة الكتاب إلى أربع لغات أخرى هي الصينية والكورية والإندونيسية والكرواتية.

والجدير بالذكر أنه تجري حاليا ترجمة كتابه الجديد إلى العربية وسيصدر عن مركز «مدار» بعنوان «اختراع أرض إسرائيل».

وقال ساند في مقابلة أجرتها معه صحيفة «هآرتس»، ونشرتها يوم الجمعة الماضي، إنه في أعقاب الانتقادات التي وُجهت إليه بعد صدور كتاب «متى وكيف تم اختراع الشعب اليهودي»، كان يفضل أن يكون محبوبا من جانب الأكاديمية الإسرائيلية وألا يخوض معارك. لكنه أشار إلى أنه «في خارج البلاد يحبونني أكثر. ومنهم باحثون مثل طوني جاديت وأريك هوبسباوم، ولم أذكر مفكرين فرنسيين مثل مارسيل راتيين، الذي قال لي إن الكتاب شق طريقا جديدة. ومن دون هذه التقييمات لما كانت لدي القوة من أجل تأليف كتاب 'متى وكيف تم اختراع أرض إسرائيل'. وأفترض أنه سيجدون فيه أيضا عدة أخطاء، إذ لا يمكن الغوص على حضارات وثقافات على مدار فترة زمنية طويلة كهذه من دون ارتكاب أخطاء. ووجدت أكثر الانتقادات شدة على الكتاب السابق أربعة أخطاء، وتم تصحيحها، لكن لو أن أحدا أثبت أن النظريات الأساسية في الكتاب مخطوءة بالكامل، لأدى هذا إلى انكساري».

أقسام أكاديمية تعنى بالفضلات!

يؤكد ساند أن «الصهيونية سرقت المصطلح الديني 'أرض إسرائيل' وحولته إلى مصطلح جيو - سياسي. وأرض إسرائيل ليست موطن اليهود. لقد تحولت إلى وطن في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وفقط بعد نمو الحركة الصهيونية».

وكتب ساند في كتابه الأخير أن أتباع الحركة البيوريتانية، وهي الحركة «التطهّرية» التي انبثقت عن البروتستانتية في بريطانيا، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانوا أول من قرأ التوراة على أنه كتاب تاريخي، «وهؤلاء الذين كانوا متعطشين للخلاص ربطوا بين حركتهم ونهضة شعب إسرائيل في أرضه». وأضاف أن «هذه العلاقة لم تنشأ على أثر قلقهم بشكل خاص على اليهود الذين يعانون، وإنما بالأساس بسبب الرؤيا القائلة إنه فقط بعد عودة بني إسرائيل إلى صهيون سيأتي الخلاص المسيحي إلى البشرية كلها. وفي إطار صفقة الرزمة طويلة الأمد هذه يفترض أن يتنصر اليهود، وفقط بعد ذلك سيحظى العالم برؤية عودة يسوع المتجددة». ورأى ساند أن هؤلاء «الصهاينة الجدد»، وليس اليهود، هم الذين اخترعوا أرض إسرائيل كمصطلح جيو - سياسي عصري.

وأضاف «إذا كانت أطروحتي صحيحة، وأنه قبل ٥٠٠ عام لم يكن هناك وجود لشعب فرنسي، شعب روسي، شعب إيطالي أو شعب فيتنامي، وبناء عليه لم يكن هناك وجود في أنحاء العالم لشعب يهودي، وقصة تشتت شعب يهودي في القرن الأول أو القرن الثاني الميلادي، التي رافقت خراب الهيكل الثاني، كانت متخيلة، فإن المؤرخين من أقسام تاريخ شعب إسرائيل منشغلون منذ سنين بالفضلات. ولا توجد شرعية لأقسام أكاديمية كهذه. ولن تجد في جامعة كامبريدج قسما لتاريخ الشعب الانكليزي. وقد جاء ساند من قسم التاريخ العام وادعى أنهم يعملون في قسم أكاديمي هو أسطورة ولا حاجة لوجوده، لأنه لم يكن هناك شعب يهودي ذو أصل واحد، وإذا كنت محقا فإنهم يقفون على سطح من الماء».

وقال ساند إنه قرر تأليف كتابه الجديد في أعقاب الانتقادات التي تم توجيهها إلى كتاب «متى وكيف تم اختراع الشعب اليهودي». وأوضح أن «المؤرخ البريطاني المؤيد للصهيونية، سايمون شاما، كتب أن كتابي فشل في محاولة فصل العلاقة بين أرض الآباء والتجربة اليهودية. وكتب نقاد آخرون أنه كان في نيتي تقويض الحق التاريخي لليهود في وطنهم القديم، أرض إسرائيل. وقد فوجئت، إذ لم أفكر للحظة أن الكتاب يقوض هذا الحق، لأني لم أعتقد أبدا أنه يوجد لليهود حق تاريخي في البلاد. ولم أتصور أنه في مطلع القرن الواحد والعشرين سيكون هناك نقاد يبررون إقامة دولة إسرائيل بواسطة ادعاءات مثل أرض الآباء أو حقوق تاريخية عمرها آلاف السنين. وعندما دافعت عن وجودنا هنا، كان ذلك بسبب ضائقة اليهود، بدءا من نهاية القرن التاسع عشر عندما تقيأت أوروبا اليهود من داخلها، وعندما أغلقت الولايات المتحدة أبوابها في مرحلة معينة، وليس بسبب أشواق قومية أو حق تاريخي».

وأضاف ساند أنه بعد هذه الانتقادات التي تعرض لها، أدرك أن كتابه حول اختراع الشعب اليهودي «لم يكن متزنا بما فيه الكفاية، وأن عليّ أن أكمل النقص في بحث حول طبيعة اختراع أرض إسرائيل كحيز إقليمي للشعب اليهودي: ما هي أرض إسرائيل في التأريخ الصهيوني، من خلال التركيز على الأرض وعملية التوطين - الاستيطانية المتواصلة هنا في المئة وعشرين عاما الأخيرة. وقد طبقت اصطلاحاتي النظرية المتعلقة بنمو القوميات والشعوب، وأيضا فيما يتعلق بمصطلح الوطن... والأسطورة الثانية التي كانت جديرة بتخصيص فصل لها هي أن أرض إسرائيل كانت دائما ملك الشعب اليهودي بوعد من الله، الذي أودع بأيدي رسله كوشان، أي التوراة، التي أممتها الصهيونية، رغم علمانيتها، وحولتها إلى كتاب تاريخ متميز».

لا وجود لـ«أرض إسرائيل» في التوراة

يقول ساند «عندما كنت شابا ويساريا كان مصطلح أرض إسرائيل جزءا من قاموسي. وكنت واثقا من أن أرض إسرائيل هي مصطلح توراتي، وفجأة تبين لي أنه لا توجد أرض إسرائيل في التوراة» بعد أن دقق في مكانة «أرض إسرائيل» في التوراة والأدبيات اليهودية القديمة. وأشار إلى أن هذا المصطلح «يظهر على أنه أرض مملكة إسرائيل الشمالية. والقدس التي في التوراة ليست جزءا من 'أرض إسرائيل'».

وأضاف ساند أن كلمة «وطن» تظهر ١٩ مرة في جميع أسفار التوراة ونصفها في سفر التكوين، لكن هذا المصطلح يتعلق بمسقط الرأس أو المكان الذي يدل على أصل عائلة، وليس بإقليم جيو - سياسي مثلما كان ذلك لدى اليونان أو الرومان. وليس هذا وحسب، بل إن «أبطال التوراة لم يخرجوا أبدا للدفاع عن وطنهم كي يحظوا بالحرية أو من خلال وطنية سياسية». ويشدد في كتابه على أن النصوص التوراتية تشير إلى أن «الديانة اليهودية»، نسبة إلى يهوه، لم تنم في أرض كنعان وأن ولادة التوحيد حصلت خارج «أرض الميعاد».

وحول نشوء مصطلح «أرض إسرائيل» قال ساند: «كان اسم البلاد في التوراة كنعان، وفي فترة الهيكل الثاني كان المصطلح الشامل هو أرض يهودا. ومصطلح أرض إسرائيل يظهر في الميشناه، لكنه ليس مطابقا لبلاد الوعد الإلهي الذي أعطي لإبراهيم. وأرض إسرائيل كاسم ورقعة تظهر في التلمود بصيغ أعددها في الكتاب. وفي تقديري أن المصطلح ظهر بعد أن غير الرومان اسم يهودا إلى سورية - فلسطين، وعندها بدأوا في التشديد على مصطلح أرض إسرائيل. لكن وفقا للتلمود فإن هذه منطقة تمتد جغرافيا من جنوب عكا إلى شمال عسقلان، ويظهر المصطلح كفريضة، أي أن أرض إسرائيل التلمودية هي ليست مصطلحا جيو - سياسيا، وإنما هي مصطلح ديني يتطرق إلى أرض مقدسة وتسري على سكانها فرائض خاصة مرتبطة بالبلاد». وشدد ساند على أن القلائل فقط مستعدون أن يقروا بأن «أرض إسرائيل» في أسفار التوراة لم تشمل القدس والخليل وبيت لحم، وأن التوراة استخدمت الاسم الفرعوني للمنطقة وهو أرض كنعان.

وقال ساند إنه بحث في أدبيات المكابيين ومخطوطات فيلون وكتب المؤرخ اليهودي يوسيفوس فيلافيوس، التي تجمل معظم فترة «الهيكل الثاني»، ولم يجد أي ذكر لمصطلح «أرض إسرائيل» ولو مرة واحدة. وتوصل في أبحاثه إلى الاستنتاج أن اسم «أرض إسرائيل»، كواحد من الأسماء الكثيرة التي أطلقت على البلاد، مثل الأرض المقدسة وأرض كنعان وأرض صهيون، ظهر على ما يبدو لأول مرة في العهد الجديد، وتحديدا في إنجيل متى، وكان استخدامه فريدا، لأن معظم الأناجيل فضلت اسم «أرض يهودا». وفقط بعد تغيير اسم «أرض يهودا» إلى فلسطين، في القرن الثاني الميلادي، بأمر من الرومان، وبدأ الكثير من سكانها باعتناق المسيحية، ظهر مصطلح «أرض إسرائيل» في الميشناه والتلمود ولكن هنا أيضا بشكل متردد.

وأكد ساند أن استخدام مصطلح «أرض إسرائيل» حينذاك لم يكن معناه مطابقا للمصطلح المعاصر «وفقط في بداية القرن العشرين، وبعد أن بقيت سنين طويلة في بوتقة الصهر البروتستانتية، تحولت أرض إسرائيل الدينية وتم صقلها كمصطلح جيو - قومي بارز». لكن ساند لفت إلى أنه في العصور الوسطى والقديمة امتنع اليهود عن السكن في فلسطين «خوفا من تدنيس اسم الرب، على أثر الفرائض الكثيرة» التي ينبغي أن يؤديها من يسكن البلاد. كذلك أشار إلى أنه لم يجد أي مصدر يفيد بأن حجاجا يهود جاؤوا إلى البلاد قبل القرن الحادي عشر.

ضفتا الأردن ومن العريش حتى دمشق

حول «أرض إسرائيل» كمصطلح جيو - سياسي قال ساند إن «الكتاب الأول الذي رسم وحلل الحدود تمت كتابته بلغة اليديش في العام ١٩١٨، من جانب اثنين من ألمع المفكرين في تلك الفترة. واسم هذا الكتاب هو 'أرض إسرائيل في الماضي والحاضر' وهو من تأليف إسحاق بن تسفي ودافيد بن غوريون، وقد رسما خريطة لأرض إسرائيل تشمل ضفتي نهر الأردن، وكذلك منطقة العريش وتصل حتى دمشق».

وأضاف أنه في المؤتمرات الصهيونية تحدث ثيودور هرتسل، واضع فكرة «دولة اليهود»، عن «إقليم، وفي فترته لم تكن هناك حدود لأن البلاد كانت جزءا من الإمبراطورية العثمانية واستخدموا كلمة فلسطين كمنطقة غير معرفة. ومصطلح فلسطين - أرض إسرائيل وضعه المندوب السامي البريطاني. وفي المؤتمرات الصهيونية الأولى استخدموا مصطلح فلسطين ولم يتحدثوا حينها عن الحدود، وكان للتوراة صدى كبير يدوي في خلفية هذه الأمور. وهذا أمر هام للغاية، إذ ما هي الصهيونية؟ إنها حركة علمانية تعرف أن عليها استغلال الأسطورة وهي تتوجه إلى التوراة. والقادة الصهاينة من [المفكر اليهودي ماكس] نورداو وحتى أرثور روبين أخذوا التوراة وحولوها إلى تاريخ علماني. ولا ينبغي النظر إلى هذا الأمر على أنه مجرد تضليل، إذ أنهم آمنوا بذلك فعلا. وواضعو الأساطير من أمثالهم يتمسكون بالأساطير وهم بحاجة إلى أرض وشعب أزلي وبنوا في مخيلتهم الإقليم القومي. والصهيونية، التي تفكر بصورة شمولية، أخذت مصطلح أرض إسرائيل من التراث التلمودي وترجمته إلى مصطلح جيو - سياسي قومي».

«لم يكن هناك شعب فلسطيني أيضًا»!

سعى ساند في المقابلة الصحافية إلى التوضيح لمن قرأ كتابه حول اختراع الشعب اليهودي، وإلى من لم يقرأ الكتاب ولكنهم كونوا فكرة معادية له، بأنه «لم يفكر أبدا بأنه لم تكن هناك ديانة يهودية أو أنه لا يوجد يهود».

لكنه أضاف «ليس كل مجموعة بشرية تشكل شعبا. اقرأوا في التوراة وسترون استخدام كلمة شعب، وفي العصور الوسطى كانت هناك استخدامات كثيرة لكلمة شعب، وكل مفكر جدي تحدث عن شعب مسيحي. لكن اليوم لا يقولون شعبا مسيحيا، أو شعبا مسلما. واضح أنه كان هناك يهود في التاريخ، واليهودية كانت الأساس للتوحيد الغربي، لكن لم تكن هناك شعوب في التاريخ حتى بداية الفترة المعاصرة، وهذا المصطلح يتطرق إلى مجموعة بشرية تتقاسم لغة، ولديها مجموعة تصورات مشتركة، وتتقاسم إقليما معينا، وطورت ثقافة متجانسة واحدة. ويوجد شعب إسرائيلي، أو شعب يهودي - إسرائيلي، لكن لا يوجد ولم يكن هناك شعب يهودي. وبن غوريون كان يعرف جيدا أنه يقوم بإيجاد شعب جديد وهو يقول ذلك».

وأضاف ساند «سألت نفسي ما هو المشترك بين يهودي من كييف ويهودي من الدار البيضاء؟. لا توجد لغة مشتركة، ولا ثقافة مشتركة، ولا موسيقى مشتركة، ولا طعام مشترك. وحقيقة أنهم يأكلون الطعام الكشير [أي الحلال بموجب الشريعة اليهودية] لا يجعل أطعمتهم موحدة. وفقط الأعياد والإيمان الديني والطقوس الدينية كانت مشتركة. هذه هي الهوية الدينية التي كانت قوية. والسؤال المثير فيما يتعلق باليهود، الذين كانوا دين أقلية في حضارات لديها ديانات قوية ومهيمنة، هو كيف تمكنت هوية دينية لأقلية مقموعة من الاستمرار في الوجود؟ يبدو أنه بفضل المُثل الإيمانية الهامة فيما يتعلق بالشعب المختار من الناحية الدينية».

وفي رده على سؤال حول ما إذا كان هناك شعب فلسطيني، اعتبر ساند أن الشعب الفلسطيني نشأ مع نشوء الحركة الصهيونية والاستيطان اليهودي في فلسطين، متجاهلا التاريخ الخاص بالفلسطينيين وفلسطين قبل ذلك.

وأضاف: «الفلسطينيون كانوا عربا سكنوا هذه المنطقة طوال مئات السنين. والاستعمار الصهيوني أوجد الشعب الفلسطيني. ومن بين جميع الانتقادات الجميلة التي تلقيتها برز نقد المنصف المرزوقي، رئيس تونس الآن، الذي كتب أن 'علينا أن نحيي شلومو ساند وأن نؤلف كتبا كهذه حول تاريخ العرب'».

وقال ساند إنه يعمل الآن على تأليف كتاب جديد يتناول السياسة والهويات في إسرائيل والعالم، وسيركز فيه على إشكالية وجود ثقافة يهودية علمانية مقابل ثقافة إسرائيلية.

ويُهدي ساند كتابه حول «اختراع أرض إسرائيل» إلى سكان قرية الشيخ مؤنس المهجرة، التي أقيمت على أنقاضها جامعة تل أبيب، التي يعمل فيها، وقسم من ضاحية رامات أفيف، في شمال تل أبيب، التي يسكن فيها. ويصف ساند الشيخ مؤنس على أنها «حيّز معين مخزن في داخلي كجرح». وقال ساند إنه لا يقترح «محو جامعة من أجل إعادة إقامة القرية والبساتين»، لكنه يعتقد أنه «يجب على دولة إسرائيل الاعتراف بالكارثة [أي النكبة] التي لحقت بآخرين بمجرّد قيامها. ومن العدل أن تضع الجامعة على مدخلها لوحة لذكرى مهجري الشيخ مؤنس، القرية الوادعة التي اختفت وكأنها لم تكن».

العثور على حلي ذهبية عمرها ٣١٠٠ عام في تل مجيدو

قال علماء آثار إسرائيليون إنهم عثروا خلال أعمال حفريات أثرية في موقع تل مجيدو على حلي ذهبية وفضية وأحجار كريمة يعود تاريخها إلى الفترة الكنعانية قبل ٣١٠٠ عام خلت.

وذكرت صحيفة «هآرتس»، يوم الثلاثاء الماضي، أن هذا «الكنز» الذي تم اكتشافه وتنظيفه خلال الشهور الماضية، احتوى على ٩ أقراط كبيرة وخاتم عليه نقش محفور على شكل سمكة، وجميعها مصنوعة من الذهب.

كذلك تم العثور على أكثر من ألف خرزة صغيرة مصنوعة من الذهب والفضة والعقيق. وشمل الكنز أيضا قطعة قماش من الكتان بداخلها قطع صغيرة من الفضة استخدمت، وفقا للتقديرات، لصنع الحلي أو أنها كانت بمثابة حساب توفير.

وأحد الأقراط متميز جدا وشكله يشبه سلة وبداخلها شكل طائر صغير، ويمكن تفسير شكله على أنه نعامة أيضا. وإلى جانبه ٨ حيوانات صغيرة جدا وربما تكون ماعزا، ووفقا للصحيفة فإنه لم يتم العثور على شيء مشابه له في الحفريات الأثرية التي جرت في الشرق الأوسط حتى اليوم. ويقدر علما الآثار أن صنع قطعة الحلي هذه متأثر من الحضارة المصرية التي كانت مسيطرة على المنطقة في تلك الفترة.

ووفقا لعلماء الآثار الإسرائيليين، فإن تاريخ هذا الكنز يعود إلى العام ١١٠٠ قبل الميلاد. وكانت مجيدو في حينه مدينة - دولة كنعانية تحت وصاية مصرية. وقبل ذلك بفترة قصيرة، حسب التقديرات في العام ١١٣٠ قبل الميلاد تقريبا، انسحب المصريون من البلاد ولحق الدمار بمجيدو.

وكان علماء الآثار الإسرائيليون، البروفسور يسرائيل فينكلشتاين، الذي يدير الحفريات الأثرية في تل مجيدو، والبروفسور دافيد أوسيشكين من جامعة تل أبيب، والبروفسور أريك كلاين من جامعة جورج تاون الأميركية، قد عثروا على الكنز موضوعا داخل جرة مليئة بالرمل في العام ٢٠١٠. وقرر علماء الآثار عدم إفراغ الرمل من الجرة وإنما الاستفادة من العلوم الدقيقة التي تخدم علم الآثار، ولذلك تم إرسالها إلى مختبر علم الآثار في معهد وايزمان في مدينة رحوفوت في وسط إسرائيل.

وقال فينكلشتاين لـ«هآرتس» إن الجرة «انتظرت دورها لمدة نصف عام وتم فحصها وأعادوها إلينا، وعندها قلنا إنه حان الوقت لتنظيفها وبعد ذلك بدأ ينسكب أمامنا هذا الكنز». وتم العثور على الكنز في مكان قريب من «قصر مجيدو»، حيث تم في مطلع القرن الماضي اكتشاف قطع من العاج، وهو ما يعتبر من أهم المكتشفات الأثرية في موقع مجيدو التاريخي.

وأضاف فينكلشتاين أن الكنز ومكتشفات أثرية أخرى تدل على تجدد ازدهار الحضارة الكنعانية في مجيدو حتى بعد دمارها في العصر البرونزي. ولفت إلى أن هناك أسئلة حول الكنز، وأهمها لماذا تم ترك الكنز رغم أنه كان بإمكان أصحابه أن يأخذوه معهم قبل رحيلهم عن المكان، خاصة وأنه لم يكن مدفونا في عمق كبير؟ واستنتج فينكلشتاين أن دمار مجيدو والبيت الذي تواجد فيه أصحاب الكنز تم بشكل سريع ومفاجئ. وستجري في الفترة القريبة المقبلة فحوص على قطع الكنز وسيتم إجراء تأريخ دقيق لقطعة قماش الكتان، كما سيحاول بحث آخر التعرف على مصدر النقوش الموجودة على القطع الفضية.

بتمويل جمعية «إلعاد» الاستيطانية:

علماء آثار يدعون العثور على دليل لـ «بيت لحم التوراتية»!

ادعى علماء آثار إسرائيليون، مؤخرا، بأنهم عثروا على دليل أثري، هو الأول من نوعه والأقدم، على وجود «بيت لحم التوراتية».

وهذا الدليل هو عبارة عن ختم مصنوع من الطين، لا يتجاوز قطره ١ر٥ سنتيمتر، وتم العثور عليه في موقع الحفريات التي تجريه سلطة الآثار الإسرائيلية بتمويل جمعية «إلعاد» الاستيطانية في بلدة سلوان في القدس الشرقية، التي يطلق عليها الإسرائيليون اسم «مدينة داود».

ووفقا لمدير الحفريات من قبل سلطة الآثار الإسرائيلية، إيلي شوكرون، فإنه كُتب على الختم كلمات «بَشِفعات، بَث لِحِم [للمل]ك». وتشير كلمة «بشفعات» إلى الرقم سبعة.

ويفسر شوكرون الكتابة على هذا الختم بالقول «يبدو أنه في السنة السابعة للملك، وليس واضحا ما إذا كان [هذا الملك هو أحد الملوك المذكورين في التوراة] حزقياهو، منشيه أو يوأشياهو، تم إرسال شحنة من بيت لحم إلى ملك القدس. والختم الذي عثرنا عليه ينتمي إلى مجموعة الأختام الخاصة بـ 'خزينة الدولة'، وهي أختام إدارية تم بواسطتها ختم شحنات ضرائب جرى نقلها إلى جهاز الضرائب التابع لمملكة يهودا في نهاية القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد. وهذه الضريبة يمكن أن تكون على شكل نقود أو محاصيل زراعية مثل جرار نبيذ أو حنطة».

واعتبر شوكرون أن «هذه هي المرة الأولى التي يظهر فيه اسم بيت لحم خارج التوراة، وفي كتابة من فترة الهيكل الأول، التي تدل على أن بيت لحم كانت مدينة في مملكة يهودا، وربما في فترة سابقة أيضا».

وتابع شوكرون أنه يقدر بأن العثور على الختم في موقع عين الماء في أسفل سلوان «يدل على أن بيت المال الملكي في فترة ملوك يهودا كان موجودا في مكان قريب من المكان الذي تم العثور على الختم فيه».

لكن علماء آثار إسرائيليين كبارا، مثل البروفسور يسرائيل فينكلشتاين من جامعة تل أبيب، يؤكدون في أبحاثهم أن جميع الحفريات الأثرية التي جرت في منطقة القدس لم تتمكن من العثور على أي دليل يؤكد أنه كانت هناك ممالك يهودية أو حضارة عمرانية فخمة في فترة ما قبل الميلاد في منطقة القدس.

كما ينفي هؤلاء العلماء وجود مملكة داود أو مملكة سليمان، ويقولون إنهما كانا زعماء عصابات قطاع طرق في أفضل الأحوال.

وعبر فينكلشتاين والبروفسور نيل آشر سيلبرمان، في كتابهما «بداية إسرائيل - علم الآثار والتوراة والذاكرة التاريخية»، عن رفضهما المطلق لمنهج علم الآثار الذي يستند إلى البحث عن موجودات أثرية من أجل دعم قصص التوراة.

من نشاطات «مركز مدار»

صدور كتاب «التقديرات الإستراتيجية لإسرائيل- العام ٢٠١١»

(*) صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار كتاب «التقديرات الإستراتيجية لإسرائيل- العام ٢٠١١» الذي أعده «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، وذلك بترجمة عربية أنجزها سعدي الرجوب.

ويتضمن الكتاب ثلاثة أبواب هي: جدول أعمال جديد في الشرق الأوسط، وإيران- تركيا والمحور الشمالي، وتحديات أمام إسرائيل وطرق مواجهتها. كما يتضمن خلاصة بعنوان «إسرائيل والهزات الإقليمية».

وأشرف على إعداد الكتاب وتحريره كل من شلومو بروم وعنات كورتس، من طاقم الباحثين في المعهد.

ومما جاء في تقديمهما له: إن «التقديرات الإستراتجية لإسرائيل العام ٢٠١١» هو كتاب من سلسلة التقديرات الإستراتيجية، التي يصدرها معهد دراسات الأمن القومي (معهد يافه سابقا). ويحتوي الكتاب على مجموعة من المقالات البحثية التي تتناول الأحداث والتطورات التي حصلت في الشرق الأوسط خلال العام ٢٠١١، مع التركيز على التوجهات الإقليمية والدولية المؤثرة على الأمن القومي الإسرائيلي. وقد كتبت هذه المقالات في فتره صاخبة، بشكل خاص، إذ من الطبيعي أن يبقى الاهتمام منصبًا على الصراعات ذاتها التي كانت في صدارة جدول أعمال المنطقة والعالم قبل أن تنفجر الانتفاضات الشعبية في بعض الدول العربية، وبقي على رأس سلم القضايا تلك المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي، وخاصة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والمشروع النووي الإيراني. وفي الحقيقة، فإن المعضلات الأمنية والسياسية الأساسية التي تشغل بال حكومة إسرائيل الحالية هي المعضلات نفسها التي واجهت الحكومات السابقة. ولكن، على ضوء الأحداث في الشرق الأوسط خلال العام ٢٠١١، وخاصة تراجع مكانة إسرائيل في العالم، يبدو أن خطورتها وضرورة مواجهتها ازدادتا بشكل واضح، وأصبحت تتطلب من إسرائيل الحسم بين انتظار سيادة الاستقرار في المنطقة والحفاظ على قدرة الردع أمام تهديدات الدول والمنظمات السياسية، وبين محاولة رسم المحيط الاستراتيجي، وبدرجة أساسية من خلال بلورة مبادرة لحل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويبدو أن الإنجازات الدبلوماسية التي حققتها السلطة الفلسطينية خلال هذا العام، وكذلك الخلافات مع الإدارة الأميركية حول الشروط التي يمكن أن تسمح بتجدد المفاوضات، أدتا إلى جعل مواجهة التحدي السياسي ذات أهمية بالغة، بالإضافة إلى أن ذلك يتطلب من إسرائيل إيجاد «المسار الذهبي» بين الضغوطات الداخلية والامتناع عن تحمل مخاطر في محيط ديناميكي مشبع بالتهديدات الفعلية والمحتملة، وبين الضغوطات المتزايدة لاتخاذ خطوات باتجاه التوصل إلى اتفاق مع الجانب الفلسطيني، تندمج مع الجهود لتخفيف التوتر الإقليمي المتعلقة بها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وترتبط هذه المعضلات ببعضها البعض، وليس بالضرورة أن تؤدي مبادرة للتسوية من جانب إسرائيل إلى إنهاء المواجهات على الساحة الفلسطينية - الإسرائيلية، والساحة العربية - الإسرائيلية، فضلا عن أنها لن تُلغي، بالطبع، خطر التحدي النووي الإيراني، لكن من شأنها أن تلطّف من خطورة التحديات، إلى حد ما. ومن المنطقي الاعتقاد بأنها ستُحسّن مكانتها الآخذة بالضعف والتراجع على الساحة الدولية. ومن الناحية الأخرى، من المنتظر أن تؤدي مبادرة سلام حقيقية إلى حالة من عدم الهدوء الشعبي في داخل إسرائيل، نظرا إلى كونها ذات تأثير مباشر على الانتخابات.

وأشارا إلى أن المقالات والتقارير التي يتضمنها هذا الكتاب تعالج المركبات والجوانب المتعددة لهذه المعضلات، وتنحو إلى التركيز على التطورات والظواهر الإقليمية والدولية المؤثرة على الأمن القومي، والتي تبرز في ثلاثة جوانب تشكّل عناوين الكتاب.

وتؤكد خلاصة الكتاب أنه عندما تواجه إسرائيل في السنوات القريبة القادمة الحاجة إلى اتخاذ القرارات السياسية والإستراتيجية في المسائل الملحة للأمن القومي، فإنها ستفعل ذلك في واقع معقد بشكل كبير، لم تتعود عليه في العقود الأخيرة. ويكمن مصدر هذه التعقيدات في الهزات الدراماتيكية في الشرق الأوسط التي حازت على لقب «الربيع العربي»، والتي حدثت على ضوء عمليتين شكلتا سمة العقد الأخير هما: انهيار عملية السلام العربية - الإسرائيلية، وضعف القوة العظمى الوحيدة- الولايات المتحدة. وهذه التطورات، أو كل منها على حدة، تهدد بحدوث أزمات جديدة وتصعّب مهمة حلها، كما أنها تضيف أعباء على إدارة أزمات معروفة ومستديمة.

انتخاب القاضي يوسف شابيرا لمنصب «مراقب الدولة»

نتنياهو يجند ائتلافه لدرء الخطر المحدق بمستقبله السياسي والشخصي!

هل ينجح مسعى اليمين الإسرائيلي نحو إعادة منصب «مراقب الدولة» إلى ما قبل عهد لندنشتراوس، أم يتمرد شابيرا على «أولياء منصبه» ويحبط مخططهم؟

بقلم: سليم سلامة

انتخب الكنيست الإسرائيلي، في ١٤ أيار الجاري، يوسف شابيرا، القاضي في المحكمة المركزية في القدس، لإشغال منصب «مراقب الدولة» (وهو الثامن منذ قيام إسرائيل) ابتداء من مطلع تموز القادم، خلفا لمراقب الدولة الحالي، القاضي (المتقاعد) ميخا لندنشتراوس، الذي سيخلي موقعه هذا بعد إشغاله خلال السنوات السبع الأخيرة، منذ ٢٠٠٥.

وقد تم انتخاب يوسف شابيرا في ختام الجولة الثالثة من التصويت، إذ حظي بتأييد ٦٨ عضوا في الكنيست، بينما حصل منافسه الأساس، نائب رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية، القاضي إليعازر ريفلين، على تأييد ٤٠ عضو كنيست فقط.

وقد احتاج الكنيست إلى ثلاث جولات من التصويت لحسم هوية الفائز بالمنصب، بعدما أخفق أي من المرشحين في استقطاب التأييد اللازم خلال جولتين أوليين من التصويت، إذ حصل شابيرا في الجولتين الأولى ثم الثانية، على ٥٨ صوتا و٥٩ صوتا على التوالي، بينما حصل ريفلين على ٤٤ صوتا و ٤٥ صوتا، في الجولتين الأولى والثانية، على التوالي. وهذا، مع العلم بأن مرشحا ثالثا خاض غمار هذه المنافسة وهو شلومو كلدرون، رئيس «نقابة المراقبين الداخليين» في إسرائيل، الذي حصل على ١٠ أصوات في الجولة الأولى، ثم على صوتين في الجولة الثانية.

وبموجب «قانون مراقب الدولة»، يقوم الكنيست بانتخاب مراقب الدولة في جلسة خاصة يعقدها لهذا الغرض فقط، يكون التصويت فيها سرّيا، ويشترط حصول المرشح على أصوات ٦١ عضوا في الكنيست، حدا أدنى ليتم انتخابه لهذا المنصب، الذي يتولاه لمدة ٧ سنوات، يستطيع الكنيست خلالها عزله في ظروف معينة ولأسباب محددة، كما أن الكنيست هو الذي يحدد راتب مراقب الدولة، طبقا لما تقرره «لجنة الكنيست» البرلمانية.

النتيجة معروفة مسبقا؟

قبل إجراء التصويت السرّي (كما يقتضي القانون) بأيام عديدة، كان من السهل جدا «المراهنة» حول هوية مراقب الدولة القادم. فقد وقع ٦٤ عضو كنيست على ترشيح شابيرا لمنصب مراقب الدولة، في مقدمتهم رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وعدد من وزراء حكومته، سوية مع رئيس كتل الائتلاف الحكومي، عضو الكنيست زئيف إلكين (ليكود)، ورئيس لجنة الكنيست البرلمانية، عضو الكنيست ياريف ليفين (ليكود)، ورئيسة كتلة «كاديما» البرلمانية، عضو الكنيست داليا إيتسيك، ورئيس لجنة رقابة الدولة البرلمانية، عضو الكنيست روني بار أون (كاديما)، إضافة إلى رئيسة حزب «كاديما» السابقة، تسيبي ليفني (التي اعتزلت الحياة السياسية لاحقا إثر هزيمتها أمام شاؤول موفاز في الانتخابات لرئاسة «كاديما»).

أما نائب رئيس المحكمة العليا، إليعازر ريفلين، فقد وقع على ترشيحه للمنصب ١١ عضو كنيست فقط، علما بأن القانون ينص على أن المرشح لمنصب مراقب الدولة يستطيع تقديم ترشيحه (إلى رئاسة الكنيست) فقط إذا وقع على هذا الترشيح ١٠ أعضاء كنيست، على الأقل.

وكانت شخصيات سياسية وقضائية مختلفة قد عبرت، خلال الأشهر الأخيرة، عن قلق شديد إزاء المسعى الواضح لتعيين القاضي يوسف شابيرا مراقبا للدولة، وأبدت تخوفا من أن يؤدي هذا التعيين إلى المس بمنصب مراقب الدولة وإلى إضعاف قدرة المراقب على القيام بالمهام الملقاة على عاتقه في كل ما يتصل بشمولية ونجاعة المراقبة على السلطة التنفيذية (الحكومة)، أذرعها ومؤسساتها المختلفة. وتحدثت بعض التقارير الصحافية عن أن قرار نائب رئيس المحكمة العليا، إليعازر ريفلين، التنافس على هذا المنصب إنما جاء استجابة لتوجهات عدد من تلك الشخصيات، على خلفية التخوف المذكور.

ويعتبر إليعازر ريفلين، الذي سيغادر كرسي القضاء في نهاية أيار الجاري بعد بلوغه سن التقاعد (٧٠ عاما)، أحد كبار الخبراء البارزين في القانون المدني بشكل عام، وفي قوانين الأضرار والتعويضات بشكل خاص. وبدأ مشواره القضائي قاضيا في محكمة السير في كريات جات (من ١٩٧٦)، ثم قاضيا في محكمة الصلح (من ١٩٧٨)، ثم قاضيا في المحكمة المركزية في بئر السبع (من ١٩٨٢) حتى تم تعيينه قاضيا في المحكمة العليا (في العام ٢٠٠٠) وأشغل منصب نائب رئيسها منذ العام ٢٠٠٦ وحتى اليوم.

منصب «بدون أسنان»

ثمة قانونان مخصصان يحددان ماهية وحدود وظيفة «مراقب الدولة» في إسرائيل، هما: «قانون مراقب الدولة» (من العام ١٩٥٨)، و«قانون أساس: مراقب الدولة» (من العام ١٩٨٨).

يتحمل «مراقب الدولة» المسؤولية «أمام الكنيست فقط»، كما يحدد هذان القانونان الهيئات والجهات التي تخضع للمراقبة من جانب مراقب الدولة، وتشمل: جميع الوزارات الحكومية، جميع المؤسسات التابعة للدولة، جميع السلطات المحلية (المجالس المحلية، الإقليمية والبلديات)، جميع الأشخاص المؤتمنين على إدارة ممتلكات تعود للدولة، أو المنتدبين للإشراف على ممتلكات كهذه، جميع الشركات الحكومية، بما فيها الشركات الفرعية (الابنة)، جميع المؤسسات أو الهيئات التي تحصل على معونات ومخصصات مالية حكومية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، والمؤسسات التي تشارك الحكومة في إدارتها، مثل: الأحزاب السياسية المختلفة، شركة الإسكان «عميدار»، شركة الكهرباء، صناديق المرضى، الجامعات وغيرها.

وينص القانون على واجب أي من هذه المؤسسات والهيئات بتزويد مراقب الدولة بجميع الوثائق والمستندات التي يطلبها منها، إضافة إلى كشوفات وتقارير تفصيلية عن مدخولاتها ومصروفاتها السنوية، في الموعد الذي يحدده هو، إذ يقوم المراقب بفحص قانونية التصرف بالأموال وبالممتلكات، مدى النجاعة في عمل هذه المؤسسات والهيئات، مدى نظافة أيدي المسؤولين والعاملين فيها، ما إذا كانوا قد تصرفوا بالأموال والممتلكات العامة بطرق غير مشروعة، سواء لأغراض شخصية أو بما لا يخدم الصالح العام، مدى سلامة الإدارة في هذه المؤسسات، وكذلك أي شأن آخر يتعلق بها إذا ما رأى المراقب حاجة إلى مراقبته وفحصه.

وفي حال أظهرت عملية المراقبة والفحص قصورات أو تجاوزات للقوانين، لمبادئ التوفير والنجاعة أو لمبادئ الإدارة السليمة ونظافة اليدين، يقدم المراقب نتائج فحصه إلى المؤسسة المعنية وتوصياته بشأن إصلاح ما يتوجب إصلاحه. وإذا ما رأى حاجة، فبإمكانه نقل الموضوع إلى الوزير المعني المسؤول عن تلك المؤسسة أو إلى رئيس الحكومة. أما إذا رأى المراقب حاجة إلى بحث الموضوع في «لجنة رقابة الدولة البرلمانية» التابعة للكنيست، فعليه أن يقدم إلى هذه اللجنة تقريرا خاصا حول الموضوع يتم نشره على الملأ (إلا إذا قررت لجنة فرعية خاصة، متفرعة عن لجنة رقابة الدولة، عدم النشر بدعوى أنه قد يمس بأمن إسرائيل أو بعلاقاتها الخارجية). وفي مثل هذه الحالة، يخول القانون هذه اللجنة صلاحية تشكيل لجنة تحقيق خاصة.

وأما إذا أظهرت عمليات المراقبة والفحص شبهات بارتكاب مخالفات جنائية، فعندئذ يتوجب على المراقب نقل الموضوع إلى المستشار القانوني للحكومة، الذي يعلن في غضون ستة أشهر قراره بشأن كيفية معالجة الأمر.

وإضافة إلى ذلك، يلزم القانون مراقب الدولة بإعداد تقرير سنوي يشمل نتائج عمليات المراقبة والفحص التي أجراها في جميع المؤسسات والهيئات الخاضعة للرقابة، على أن يقدم هذا التقرير إلى كل من رئيس الحكومة ورئيس لجنة رقابة الدولة البرلمانية في موعد أقصاه الخامس عشر من شهر شباط.

ومنذ العام ١٩٧١، يشغل مراقب الدولة، أيضا، وظيفة «مفوض شكاوى الجمهور» في إسرائيل. ورغم أن القانون ينص على واجب المسؤولين في المؤسسات والهيئات المختلفة الخاضعة للرقابة بإبلاغ المراقب بشأن الخطوات التي اتخذت، أو التي ستتخذ، لمعالجة وإصلاح القصورات والخروقات التي أشار إليها تقرير المراقبة، إلا أن القانون يبقي منصب مراقب الدولة «بدون أسنان»، إذ لا يخوله أية صلاحية إلزامية في ما يتصل باحترام توصياته وتطبيقها، كما لا ينص على أية عقوبات أو إجراءات في حال عدم تنفيذها. ولذلك، فهي غالبا ما تبقى حبرا على ورق، تتعامل معها المؤسسات والهيئات الحكومية المختلفة عادة بقدر كبير من التجاهل والإهمال، وهو ما يضطر المراقب إلى معالجة الكثير منها وتكرارها سنة تلو أخرى.

وهذا ما انتقده رئيس «لجنة الدستور، القانون والقضاء» البرلمانية، عضو الكنيست ميخائيل إيتان (ليكود)، حين قال لدى انتخاب المراقب الحالي، ميخا لندنشتراوس، قبل ٧ سنوات: «ينبغي تغيير طريقة عمل مراقب الدولة، بصورة جذرية وثورية. فبدلا من صرف الطاقات في إعداد ونشر التقارير الضخمة التي لا تحقق الجدوى، يتعين على المراقب التركيز على النضال الشعبي الذي يضمن تطبيق توصياته وتقديم المخالفين إلى المحاكمات. على مراقب الدولة أن يكون أكثر فاعلية، أن يجمّع حوله جميع الهيئات والأجسام التي تحارب الفساد وأن يتابع تنفيذ توصياته. إننا بحاجة إلى «بولدوغ» (أي شخص قوي) في منصب المراقب، يكون قادرا على غرس أسنانه في طبقات الفساد».

أهداف حاضرة

يعتقد كثيرون في إسرائيل إن المراقب الحالي، لندنشتراوس، أحدث تغييرا نوعيا كبيرا في منصب «مراقب الدولة»، من حيث مفهوم المراقبة وحدود المساحات التي يمكن أن يشملها، وبالتالي في نظرة المسؤولين الحكوميين إلى هذا المنصب وكيفية تعاملهم مع من يشغله. فقد اختط لندنشتراوس نهجا جديدا في ممارسة مهمة المراقبة تمثل، بوجه خاص، في ما يلي: إجراء الفحص في الزمن الحقيقي بالتزامن مع صيرورة الأحداث التي تستدعي الفحص، نشر أسماء المسؤولين المباشرين الذين يجري فحص أدائهم وقضايا تتعلق بهم وتحميل هؤلاء مسؤوليات شخصية في تقارير المراقبة، إصدار تقارير المتابعة التي تستهدف فحص وتبيان ما فعل المسؤولون المعنيون والمؤسسات المعنية لإصلاح ما أشير إليه من خروقات وقصورات في تقرير سابق.

ومن المعروف أن لندنشتراوس، في توليه هذا المنصب خلال السنوات السبع الأخيرة، التي يصفها البعض بأنها كانت «سنوات عاصفة»، كان فعالا بدرجة عالية جدا في أنشطة المراقبة والفحص والتمحيص، وفي فقء العديد من دمامل الفساد الرسمي في إسرائيل، الكشف عن الضالعين فيها، توثيق حيثياتها وبيناتها والتسبب بتقديم لوائح اتهام جنائية بجريرتها. وكان بين أبرز هذه القضايا، التي كان لندنشتراوس طرفا مركزيا، أو حاسما، في الكشف عنها وإيصالها إلى أروقة المحاكم ما طال الصف الأول من المسؤولين الحكوميين والرسميين في إسرائيل، السياسيين والعسكريين، ومنها: بعض الفضائح المالية والإدارية التي يشتبه بتورط رئيس الحكومة السابق، إيهود أولمرت، فيها، والتي قدمت لوائح اتهام جنائية ضده بشأن بعضها، ومديرة مكتبه شولا زاكين (التي قدمت لائحة اتهام جنائية ضدها)، محاكمة وزير المالية سابقا، أبراهام هيرشزون، والحكم عليه بالسجن الفعلي على خلفية السرقات والفساد إبان توليه منصب رئيس «نقابة العمال القومية»، فضائح السرقات والفساد في «صندوق المرضى الموحد»، قصورات النيابة العامة في «فضيحة القبلة» التي أدين فيها الوزير السابق حاييم رامون، المبالغ الباهظة جدا التي حصلت عليها رئيسة الكنيست سابقا داليا إيتسيك، لتمويل سفرات إلى خارج البلاد، ممارسات وزير الدفاع، إيهود باراك، في التنسيق بين عدد من المتبرعين الداعمين له وبين مستثمرين في شركة أقامتها زوجته، إحباط تعيين الجنرال يوآف غالانت رئيسا لهيئة أركان الجيش خلفا لغابي أشكنازي على خلفية الشبهات باستيلائه (غالانت) على مساحات من الأراضي العامة بصورة غير مشروعة وغيرها.

هذا كله، وغيره، جعل لندنشتراوس لاعبا مركزيا في الحياة العامة في إسرائيل، وهو ما لم يقترب إليه أي من سابقيه في منصب مراقب الدولة في إسرائيل، الأمر الذي ولّد عداء عميقا وحادا جدا له بين المسؤولين الرسميين فتكاثر خصومه وأعداؤه منهم باستمرار، وبصورة علنية واضحة بلغت حد التراشق الكلامي في أكثر من مناسبة. هذا، بينما يحظى لندنشتراوس باحترام وتقدير الجمهور العام، وهو ما يتجسد في عدد الشكاوى التي قدمها الجمهور ضد هيئات ومؤسسات حكومية مختلفة، إذ بلغ في العام الأخير نحو ١٥ ألف شكوى، مقابل ٦١٠٠ شكوى قدمت في العام ٢٠٠٢ إلى مراقب الدولة السابق، إليعازر غولدبرغ.

في ضوء هذه المعطيات، وما تثيره من غضب ومخاوف لدى المسؤولين الحكوميين، يصبح أكثر وضوحا وملموسية مبعث القلق الشديد، الذي ذكرناه آنفا، إزاء المسعى لتعيين القاضي يوسف شابيرا مراقبا للدولة. وزاد من هذا القلق، وملموسيته، ما نقلته بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية من شهادات مختلفة أفادت بأن رئيس الحكومة، نتنياهو، وعقيلته، سارة، استقبلا في منزلهما في القدس القاضي شابيرا في لقاء وصف بأنه «شخصي»، تلاه تجند نتنياهو، شخصيا، لإقناع وزراء وأعضاء كنيست بتأييد ترشيح شابيرا إلى منصب مراقب الدولة.

ويتصل هذا السعي، وما يستولده من قلق وتخوف، بحقيقة أن المراقب الحالي، لندنشتراوس، يعكف حاليا على إنجاز ثلاثة تقارير من شأنها أن تثير عواصف وهزات في الساحة الحزبية - السياسية في إسرائيل، قد لا يجد متسعا كافيا من الوقت لإصدارها قبل موعد اعتزاله المنصب، في تموز القادم. وهذه التقارير هي: حول الحريق الهائل في أحراش الكرمل (كانون الأول ٢٠١٠)، وهو الذي تضمنت مسودته تحميل مسؤولية شخصية مباشرة لكل من وزير الداخلية إيلي يشاي، ووزير المالية يوفال شتاينيتس، حول «وثيقة هارباز» (سميت، بداية، «وثيقة غالانت» وكشفت عنها القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي في ٦ آب ٢٠١٠، وتضمنت توجيهات لتلميع صورة أحد المرشحين لمنصب رئيس أركان الجيش آنذاك، يوآف غالانت، مقابل تشويه صورة المرشحين الآخرين) وحول الفضيحة المشهورة باسم «بيبي تورز» (تمويل سفرات رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وأفراد عائلته إلى خارج البلاد).

ومن هنا، يرجح كثيرون بأن مراقب الدولة القادم، شابيرا، هو الذي سيتولى مهمة الحسم في هذه التقارير الثلاثة، وفي مقدمتها ذلك الذي يعالج فضيحة «بيبي تورز» وما ينطوي عليه هذا الحسم من احتمالات / أخطار الدفع باتجاه إعداد وتقديم لائحة اتهام جنائية ضد نتنياهو. وهو خطر حقيقي محدق ليس بمصير نتنياهو الشخصي فقط، وإنما بمصيره السياسي أيضا، ويندرج مسعى نتنياهو المذكور في إطار محاولات درئه. فهل سيكون المراقب شابيرا أداة طيعة في أيدي «أولياء منصبه» أم سيحاول الفكاك من سلاسلهم بما يتيح له ممارسة مهام منصبه بموضوعية واستقلالية؟ هل سينجح اليمين الإسرائيلي في إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء بإعادة منصب «مراقب الدولة» إلى ما قبل عهد لندنشتراوس، أم سيكون في مقدور شابيرا المحافظة على نهج سابقه ومواصلة السير على إيقاع فعاليته؟ هذه هي الأسئلة التي تشغل وتحيّر المعنيين والمتابعين، من سياسيين وحقوقيين وقضائيين وآخرين في إسرائيل.

يوسف شابيرا.

يوسف شابيرا

مراقب الدولة القادم، القاضي يوسف شابيرا، من مواليد البلاد، يبلغ من العمر ٦٧ عاما. أدى الخدمة العسكرية في الأعوام ١٩٦٤ - ١٩٦٦، وفي العام ١٩٧١ أنهى دراسة الحقوق في الجامعة العبرية في القدس. يشغل، منذ العام ١٩٩٩، وفي نطاق خدمته العسكرية (في الاحتياط)، منصب قاضٍ في محكمة الاستئناف العسكرية، برتبة كولونيل. عُين في العام ٢٠٠٣ قاضيا في محكمة الصلح في القدس، ثم عُين في العام ٢٠٠٥ قاضيا في المحكمة المركزية في القدس.

بين القرارات الأبرز التي أصدرها يوسف شابيرا، خلال جلوسه على كرسي القضاء، سواء العسكري أو المدني:

الأمر بالإفراج عن والدة الشهيد يحيى عياش وتحويلها إلى الاعتقال المنزلي، بعد احتجازها في المعتقل لمدة ٣٨ يوما.

إلزام الدولة بدفع مبلغ ١٫٥٥ مليون شيكل تعويضات لعائلة فلسطينية قتل جنود الاحتلال ابنها بالرصاص المطاطي.

تبرئة أحد اليهود المتهمين بالعضوية في تنظيم «بات عاين» الإرهابي اليهودي الذي حاول تفجير مدرسة بنات الطور في شرقي القدس بواسطة عربة مفخخة.

المصادقة على تعيين عربي عضوا في مجلس إدارة «الصندوق القومي اليهودي» («كيرن كييمت ليسرائيل»).

السماح ليهودي بتبني ابنة زوجته غير اليهودية (بعد وفاة الزوجة/ الأم) من غير إجبارها على اعتناق الدين اليهودي.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

أوراق إسرائيلية 57

مقابلة خاصة مع رئيس «مركز موشيه دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية» في جامعة تل أبيب

البروفسور عوزي رابي لـ «المشهد الإسرائيلي»: «الربيع العربي» أوجد مناخًا سياسيًا مفخخًا في الشرق الأوسط برمته!

بمرور الوقت لن تستطيع إسرائيل أن تحافظ على الوضع القائم كما هو عليه الآن وأن تبقى دولة واحدة حتى نهر الأردن

عوزي رابي.

كتبت هبة زعبي:

يمر الشرق الأوسط في مرحلة هامة تتغير فيها التقاطبات وتوازنات القوى، وقد بات يحركها صوت الشارع العربي الذي ازداد تأثيره بالتوازي مع ضعف دور حكوماته وسياساتها الخارجية، ومع انحسار كبير لتأثير الدول العربية في المنطقة وزيادة تأثير دور وقوة إيران وتركيا وضعف الولايات المتحدة ودخول روسيا والصين كلاعبين أساسيين.

ويشير صعود التيار الإسلامي في المنطقة إلى أننا سنشهد في الفترة القريبة حكومات إسلامية في العديد من الدول التي مرت بثورات، وهذا ما تشهده مصر في انتخاباتها الأخيرة التي تتزامن أيضا مع المحادثات حول الملف النووي الإيراني التي لم تحسم بعد.

وأحد الأسئلة التي يطرحها هذا التغيير هو مصير القضية الفلسطينية، وموقف إسرائيل بعد أن فقدت ركيزتين هامتين لها، هما تركيا ما قبل أردوغان، ومصر مبارك.

وقد حاورنا البروفسور عوزي رابي، رئيس «مركز موشيه دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية» في جامعة تل أبيب، حول هذه القضايا، وحول ملفات هامة ومحورية تتعلق بكل هذا التغيير، وكذلك حول توقعاته ورأيه في هذا الخصوص.

أجواء مختلفة في مصر والشرق الأوسط

(*) سؤال: هل يمكن أن تؤثر نتائج الانتخابات المصرية على العلاقة مع إسرائيل؟

جواب: ما يجري في مصر هو شأن داخلي بشكل عام، مع ذلك لا بُد من القول إنه توجد أجواء مختلفة في مصر وفي الشرق الأوسط عمومًا، وعلى إسرائيل أن تتحضر لكل وضع أو نتيجة وألا تكون لديها أي توقعات من أي رئيس سينتخب. لدينا وضع جديد ومركب يجب التعرف عليه، ويوجد الآن نظام سياسي مفتوح، والسؤال ليس فقط من سيكون الرئيس وإنما يمكن أيضا أن نسأل كيف ستكون العلاقة بين البرلمان والرئيس؟ فهو لن يحتفظ بصلاحيات كالتي احتفظ بها مبارك حيث أن جزءا منها سينتقل للبرلمان. وماذا سيكون مع الجنرالات؟ ومع الذين لديهم مصالح اقتصادية هامة جدا وفي النهاية لن يقبلوا بإقصائهم جانبا؟ والسؤال الأهم هو: من سيقدم برنامجا اقتصاديا يمكن الشعب من العيش بكرامة؟؟ هذا أكثر ما يهم الناخب المصري في النهاية. إن أحمد شفيق وعمرو موسى يتنافسان على نفس جمهور الناخبين، فهما مرشحان علمانيان، أحدهما له علاقة ما بصورة غير مباشرة مع الرئيس السابق حسني مبارك، وأحمد شفيق مرتبط مع الجيش، وأي رئيس سينتخب منهما سيعمل أمام إسرائيل ويعمل في نفس الوقت أمام البرلمان المصري، وسنجد هنا أسلوب حكم جديدا، لكن من السابق لأوانه أن نعرف كيف سيتطور الأمر. برأيي من المفضل لصالح مصر أن ينتخب مرشح كأحمد شفيق أو عمرو موسى إذ أنه لديهما تجربة في الحكم والسياسة الخارجية، ومصر تحتاج في هذه الفترة لوجود رئيس ملم بالسياسة الدولية، في حين أن الإخوان المسلمين أنفسهم يحتاجون لرئيس يقوم بالأمور والمهام التي لا يستطيعون القيام بها.

(*) سؤال: الإخوان أعلنوا في البداية عدم نيتهم خوض الانتخابات، لكن في النهاية اقتحموها بقوة، لماذا برأيك؟

جواب: هناك تفسيرات عديدة لذلك، يمكن لأن اللقمة أصبحت في يدهم فقرروا إكمال العملية حتى النهاية، وهناك إمكانية ثانية وممكنة وأعتقد بأن هذا هو ما جرى، حيث أنهم اعتقدوا أن الجيش سيدعم عمر سليمان وفهموا من هذا بأنه يعتبر محاولة من الجيش لتثبيت نفسه وعدم الوفاء بالوعود التي أطلقها بكونه حكومة مؤقتة وأنه سيتنحى بعد صياغة الدستور وانتخاب البرلمان والرئيس، هذا هو صراع قوى بين الجيش والإخوان المسلمين، لكن على أرض الواقع فإن الطرفين يحتاجان لبعضهما البعض، ولذا حسب رأيي فإن مرشحين كأحمد شفيق أو عمرو موسى هما مرشحان وسطيان مناسبان.

(*) سؤال: هل ما زال الشارع هو سيد الموقف في كل ما يجري؟

جواب: المهم في كل هذه الانتخابات هو أن جميع المرشحين يحتاجون إلى الشعب للفوز، وإن أراد أي منهم الفوز بالحكم يجب أن تكون أذنه صاغية لما يقوله الشارع، وهذا أمر لم يكن موجودا وحدث بفعل الربيع العربي. إن أغلبية الشارع العربي اليوم وعلى الأقل أغلبية الشارع المصري تطلب توفير لقمة العيش، إيجاد فرص عمل، توفير وضع اقتصادي أفضل حتى تتمكن من ظروف معيشة مستقرة أكثر، وباتت لا تطيق الفساد بأي شكل من الأشكال، ولذا فإننا نرى اليوم أن الجنرالات في مصر لا يركبون السيارات الفاخرة بل سيارات صغيرة، وحتى أن قسما منهم انتقل للسكن في أحياء متواضعة نسبيا، وعين الجمهور تراقبهم وعليهم التخلي عن كل ما ارتبط بنظام الحكم السابق، وإسرائيل هي أحد الأمور التي ارتبطت بالنظام السابق وكل مرشح يرغب في استقطاب العدد الأكبر من جمهور الناخبين عليه بطريقة أو بأخرى أن يصبح هجوميا تجاه إسرائيل حتى وإن كان الأمر بالتصريح فقط وليس فعليا، ولذلك نتج لدينا مناخ سياسي مفخّخ، وهو يوجب إسرائيل بأن تتعلم كيفية التأقلم معه.

(*) سؤال: وكيف برأيك يمكن لإسرائيل التأقلم مع الوضع الجديد في الشرق الأوسط؟

جواب: عليها أن تقوم باختراق هذه المعيقات عن طريق الاقتصاد، وأن تبذل أقصى جهودها لتحسين علاقاتها مع تركيا ومصر، وهنا عليها أن تكون لديها قدرة على التحمل قدر الإمكان، وأن تسأل نفسها عمن يمكنه التعاون معها وفي أي مجالات، وأن لا تقوم بالرد ومهاجمة كل شخص يصرح بأمور تثيرها والا فإننا لن ننتهي من هذا، في النهاية نحن أمام شرق أوسط جديد صعب لإسرائيل، لكن من جهة أخرى فإن ما يجري في مصر هو عرس ديمقراطي، وهذه هي المرة الأولى في العالم العربي التي يخرج فيها ٥٠ مليون مواطن للانتخاب، وهو أمر لم يكن في السابق. لعل الأمور ستكون صعبة في الفترة القريبة أكثر من أي مرة، لكن يجب أن نأمل بأن تتحسن الأمور لاحقا، وعلى إسرائيل هنا أن تكون مبدعة وحكيمة في سلوكياتها، وعليها البحث عن كل منفذ اقتصادي وسياسي لتحسين هذه العلاقات. وبخصوص العلاقة مع مصر فإنه يتعين عليها إيجاد كافة المخارج لحل الإشكاليات المتعلقة بالغاز وتطوير التعاون الصناعي بينهما وعمل كل ما يمكن، يمكن لهذا الأمر ألا يجدي نفعا لكنها تحتاج لأن تحاول، ولقد استغرق بناء السلام وقتا طويلا واستثمر فيه الكثير، ويمكن تدميره في ثانية لكن عندها لا يمكن بناؤه مجددا.

(*) سؤال: هل تعتقد بأن حكم الإخوان يستطيع أن يستمر وينجح؟

جواب: باعتقادي أن الإخوان المسلمين في مصر أمام مهمة صعبة جدا، فهم غير قادرين على إدارة دولة شعارها «الإسلام هو الحل»، عليهم أن يوضحوا هذا من خلال كيفية بناء الاقتصاد والمجتمع وتطبيق معاهدة السلام والتي تجلب مساعدات واستثمارات لمصر، وهذه أموال تحتاجها مصر وتعتمد عليها. كيفية تأقلم مصر مع الوضع الجديد هو سؤال صعب، وحله أصعب. وفي أحد مقالاتي اقترحت بأن يقوم الإخوان بأداء رقصة التانغو، أي التقدم خطوتين للأمام والرجوع خطوة للخلف، أي أن يستمروا في علاقاتهم مع أميركا وحتى مع إسرائيل وتلقي مساعدات اقتصادية لكن أن يستمروا بالحديث كحركة الإخوان المسلمين، هذا أمر ليس بالسهل، وهو مهمة صعبة.

(*) سؤال: هل أزمة الغاز الإسرائيلية- المصرية كانت إحدى الأوراق الانتخابية؟

جواب: تعتبر قضية الغاز رمزية، فإن كان صحيحا أن ابني حسني مبارك تلقيا الأموال من صفقات الغاز الكبيرة، فإن من يكون ضد هذه الصفقات هو ضد الرئيس مبارك. ما يجري هو منطق أي ثورة تسعى دائما لتبرهن على وجود تغيير.

(*) سؤال: وهل تعتقد أن إلغاء الصفقة يؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي؟

جواب: بالطبع يؤثر، لكن إسرائيل لن تبقى مرتبطة بهذه الصفقات، وهذا الأمر سيدفعها إلى تطوير مصادر الطاقة وحقول الغاز الخاصة بها، أو حتى إلى البحث عن مصادر بديلة .

(*) سؤال: ما رأيك في ما يحدث في شبه جزيرة سيناء من ترد للأوضاع الأمنية؟

جواب: في سيناء توجد الآن «دولة إرهاب»، ما يدل على وجود علامات لسقوط النظام، لكن هذا هو أمر طبيعي يحدث في كل دولة تمر بثورة، الأوضاع الأمنية غير مستقرة، القوة متفرقة وموزعة بين عدة أطراف بعد أن كانت تحت سيطرة واحدة ومنحصرة بيد مبارك، يمكن لهذا الأمر أن يكون جيدا في الفترة البعيدة لكن في الفترة القصيرة فإن الأمر سيجلب الفوضى، وسيتيح لأطراف معينة أن تأخذ القانون بأيديها في سيناء وأن تقوم بتطوير شبكات تهريب وأن تقوم بتخريب أنابيب الغاز ما يخلق وضعا يمكن أن يضطر إسرائيل إلى التدخل.

«القاعدة» موجودة في سيناء

(*) سؤال: هل هناك احتمال لوجود تنظيم القاعدة في مصر؟

جواب: القاعدة موجودة في كل مكان يعاني من عدم السيطرة والفوضى، هي موجودة في سورية وليبيا واليمن، فهذه دول منهارة، وثمة أساس للاعتقاد بوجود القاعدة في شبه جزيرة سيناء، ونحن نعلم عن وجود تركيزات لها هناك وهي قريبة من الحدود، وهي تستغل هذا المكان لأنه مخترق ولا توجد سيطرة عليه، والمشكلة هناك أنهم يقومون بتأسيس صناعة الجريمة المتعلقة بالتهريب ومن الممكن أن يكون هناك تهريب لسلاح غير تقليدي.

(*) سؤال: هل تأثير العقوبات الاقتصادية على إيران دفعها إلى إجراء محادثات مع الغرب بشأن مشروعها النووي؟

جواب: ما يحدث في إيران من أزمة اقتصادية هو أمر خطير، وهناك من ينسب هذا إلى سياسة إيران في موضوع السلاح النووي، وهذا هو ما جعل علي خامنئي (المرشد الروحي) يخوض عملية أمام الغرب للوصول الى اتفاق معه لتقليل جزء من العقوبات الاقتصادية التي تخنق إيران.

إسرائيل لن تهاجم إيران

(*) سؤال: هل هناك احتمال لحصول اتفاق؟

جواب: إيران تحتاج للاتفاق بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها وبسبب الأصوات المطالبة من داخلها بفحص مجدد لمسألة تخصيب اليورانيوم، من جهة أخرى يحتاج الغرب لهدوء وخاصة الرئيس الأميركي باراك أوباما فهناك انتخابات رئاسية في شهر تشرين الثاني القادم، وكذلك الاتحاد الأوروبي يحتاج لاتفاق، إذن الجميع يحتاج لاتفاق، وهذا هو ما دفعهم للتقدم نحو محاولة تحقيق حل وسط. المشكلة في هذا الاتفاق أنه مفتوح ويشكل خطوة تكتيكية لإيران لكنه لا يجلب أي تغيير استراتيجي، ومع مرور الوقت سنجد أنفسنا أمام ايران وهي تتسلح نوويا مجددا لكنها ستقوم بذلك بصورة مرخصة تستند للاتفاق مع الغرب. سنجد أنفسنا أمام صورة مركبة أكثر وسنسأل أنفسنا هنا في أكثر من اتجاه، لأن إسرائيل من جهة معينة نجحت بسبب تهديداتها بالهجوم على إيران في تحريك الغرب لفرض العقوبات، لكن الاتفاق من شأنه أن يجعل إسرائيل وحيدة، وستكون غير قادرة على توجيه الضربة العسكرية، وبرأيي أنها لن تقوم بها.

(*) سؤال: هل ترى أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ستكون قوية ومستقرة؟ وهل ستنفذ تهديدها بخصوص الهجوم على ايران؟

جواب: هي قوية من جهة عدد أعضاء ائتلافها الكبير، لكنني لا أظن بأنها قوية من ناحية القدرة على الممارسة، وهناك العديد من القوانين كـ «قانون طال» وأمور أخرى يمكنها أن تحل أجزاء من الحكومة. وفي الموضوع الإيراني فإن كاديما أو على الأقل شاؤول موفاز لا يعتقد بأننا يجب أن نهاجم، لكن القرار هنا منوط بموقف نتنياهو وباراك اللذين يؤيدان توجيه ضربة صارمة إلى إيران. نحن أمام مفترق حاسم في العلاقات بين إيران- الولايات المتحدة- إسرائيل لحل هذه الأزمة، وستتضح الصورة حتى الخريف المقبل.

(*) سؤال: كيف تنظر إلى ضعف موقف الولايات المتحدة مقابل زيادة قوة الصين وروسيا في المنطقة؟

جواب: أظن أن هذا سبب مؤثر جدا في المنطقة، يضاف إلى أسباب أخرى إقليمية وعالمية تؤثر كذلك على سير الأحداث. أولا في منطقتنا العرب يضعفون على حساب زيادة قوة غير العرب (تركيا وايران). ومن ناحية عالمية فإن الولايات المتحدة تضعف على حساب زيادة قوة الصين وروسيا، لذا فإننا نتعامل مع لعبة جغرافية - سياسية متغيرة وهناك اتجاهات جديدة ومزيد من التطورات التي سنضطر لمناقشتها، وهذا أمر نحرص على دراسته في المؤسسة الأكاديمية، فمصر لن تصبح كما كانت في السابق وهي لن تتحالف مع السعودية وايران ومن الممكن أن تقيم لنفسها كتلة جديدة وتتحالف مع الدول التي يسيطر عليها الإخوان المسلمون مع نكهة وسياسة جديدة. وأين تركيا من الموضوع؟ فهي لاعب منفرد في المنطقة يقيم تحالفات مرة مع إيران ومرة مع السعودية ومرة مع مصر، وهي لاعب مهم، وفي النتيجة لدينا نظام سياسي مركب ومعقد أكثر من أي مرة.

(*) سؤال: ما هي توقعاتك بالنسبة لمستقبل علاقة إسرائيل مع تركيا؟

جواب: أعتقد بوجود أساس يمكننا الافتراض من خلاله بأن للاتراك على الأقل رغبة في تصليح جزء من الأضرار، وهذا موجود أيضا لدى الإسرائيليين، فالضرر كان كبيرا جدا، وأظن أنه ما زال بإمكان تركيا وإسرائيل إيجاد عوامل ولغة مشتركة في الكثير من القضايا الإقليمية، ولكن الوضع لن يعود الى ما كان عليه في السابق، فتركيا لن تكون نقطة ارتكاز لإسرائيل كما كانت في القرن السابق.

لا بُد من إغلاق ملف النزاع مع الفلسطينيين

(*) سؤال: وما هي توقعاتك بخصوص مستقبل القضية الفلسطينية؟

جواب: نحن أمام شرق أوسط جديد غامض وصعب لا نعرف كيف سنواجهه مع جماهير تقودنا نحو اتجاهات مختلفة، وما زال السؤال حول القضية الإسرائيلية- الفلسطينية مفتوحا، وإذا ما أرادت إسرائيل أن تقوم بأي خطوة لتحسين موقفها في الشرق الأوسط عليها إغلاق هذا الملف، فمن الواضح أن «عدم التقدم» سيفجر الوضع وسيجلب لانتفاضة جديدة، وبمرور الوقت لا تستطيع إسرائيل أن تحافظ على الوضع القائم كما هو عليه الآن وأن تبقى دولة واحدة حتى نهر الأردن.

(*) سؤال: ما هو الحل لهذه لقضية حسب رأيك؟

جواب: يجب عقد اتفاقات انتقالية هامة توفر أساسا لوجود حالة سلمية واستقرار وتعاون أمني واقتصادي، ومع مرور الوقت الاعتماد على هذا في تأسيس أمور أخرى، نحن نريد اتفاقا وليس سلاما، فالسلام كلمة ليست ملائمة، وعندما نصر على هذا المصطلح فإن الناس ستطالب بعناق وعلاقات قريبة جدا واثباتات بأنك حقا تريد سلاما، وإسرائيل قامت بعقد سلام بارد مع مصر عبر اتفاق كان مستقرا، والآن يجب إجراء اتفاق انتقالي، ويمكن للجيل القادم أن يكمله، لكن الأهم هو بناء بنية تحتية تساهم في أن نسير معًا إلى الأمام من دون مشاكل أو حروب.

كتب إسرائيلية جديدة

علاقات الطبيعة والثقافة والمجتمع في إسرائيل

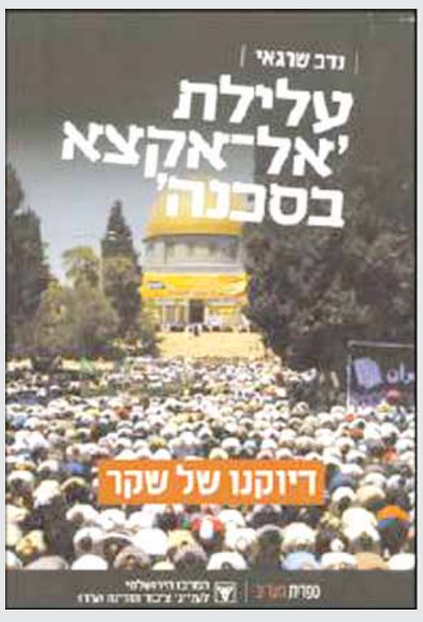

اسم الكتاب: «بين الاستغلال والإنقاذ: نظرية نسوية بيئية لعلاقات الطبيعة والثقافة والمجتمع في إسرائيل»
تأليف: عيدنا غورني
إصدار: منشورات برديس، ٢٠١١

يتفحص هذا الكتاب «قصص» تطوير وحماية الطبيعة في إسرائيل من خلال استخدام نظرية بيئية نسوية تدمج مجالي المعرفة: علم البيئة والنسوية والجندر.

وتتيح هذه النظرية إمكان إجراء تحليل مركب لقصص وواقع مركبين، قصص علاقة الإسرائيليين بالبلاد وما فيها من مشاهد طبيعية، وقصص علاقاتهم مع سكانها.

ومن القصص المركزية التي يتناولها الكتاب بإسهاب قصة تجفيف بحيرة الحولة وإعادة غمر أجزاء من المناطق المجففة بالمياه، وذلك كمثال على قصة هي ليست فقط قصة مشروع هندسي ما زالت مسألة نجاحه من عدمها مثار خلاف وإنما أيضا كمثال على موقف من الطبيعة والبيئة يتأثر بعوامل ثقافية وقومية، وهو موقف أخذ، وفقا للمؤلفة، يتغير ليأخذ وجها جديداً.

ويتناول الكتاب في هذا السياق القصص و«الأساطير» الصهيونية حول «تجفيف المستنقعات وإحياء القفر» من جهة، وموضوع حماية الطبيعة من جهة أخرى، وسط محاولة لإحياء قصص بديلة جرى طمسها وإخفاؤها، معتبرا أن مختلف هذه القصص ووجودها جنبا إلى جنب هو الذي يمكن أن يعكس الواقع المتنوع والمتعدد الوجوه في موقف الإسرائيليين من الطبيعة والبيئة، وأن أي تناول لموضوع الأرض هو تناول سياسي في جوهره. وعلى الرغم من ذلك- كما تقول المؤلفة في كتابها- فإن الخطاب البيئي في إسرائيل يشهد بصورة عامة عملية باتجاه نزع الصفة السياسية عنه، لكنه ظل مجردا من الصلة حيال المواضيع الجنسوية والاجتماعية والقومية والاثنية.

وعموما فإن الكتاب يطرح رؤية مختلفة للماضي والحاضر، ومن خلالها إمكانية السعي لاتجاهات جديدة في المستقبل.

«فرية الأقصى في خطر»

اسم الكتاب: «فرية الأقصى في خطر- صورة من الكذب»
تأليف: نداف شرغاي
إصدار: المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة، ٢٠١٢

يقول المؤلف إن الهدف من هذا الكتاب هو «تفنيد الاتهامات الموجهة إلى دولة إسرائيل منذ العام ١٩٦٧ بشأن وجود نية ونشاطات تهدف في الظاهر إلى هدم المسجد الأقصى وإقامة معبد الهيكل الثالث مكانه».

ويتناول الكتاب «جذور الفرية، أهدافها، مميزاتها وتعبيراتها المختلفة».

ووفقًا لادعاء المؤلف، تعود جذور هذه الفرية إلى عهد المفتي الحاج أمين الحسيني، وفحواها أن «اليهود الذين كانوا يناضلون من أجل حقهم في الصلاة في زقاق حائط المبكى (البراق) متهمون بأن نيتهم الحقيقية هي هدم المسجد الأقصى في الحرم القدسي وإقامة معبد الهيكل الثالث مكانه. وقد جرى تضخيم الفرية بعد حرب الأيام الستة، فيما يستعمل الفرية الكثير من علماء الدين والسياسيين في أنحاء العالم العربي والإسلامي بوتيرة كبيرة على مدار السنين، لاحتياجات سياسية ودعائية. وقد أدى الأمر على مدار السنين إلى تحريض بالغ واندلاع أعمال عنف (حوادث نفق حائط المبكى، باب المغاربة وغيرها)».

ويستعرض الكتاب صور الفرية في مواقع الإنترنت، الفتاوى، الخُطب، رسومات الكاريكاتير، كتب التعليم وغيرها، وهو يتوقف عند وكلاء الفرية الأساسيين اليوم وهم: الشيخ رائد صلاح والحركة الإسلامية في إسرائيل، شخصيات أساسية في الأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى على مدار سنين، الإخوان المسلمون، قادة دينيون في أنحاء العالم الإسلامي وجهات أخرى مثل إيران، سورية، حزب الله وحماس.

كما يشدّد المؤلف على أنه «خلال الأعوام الأخيرة يشارك في الفرية أيضا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، الذي يواصل بهذا طريق سابقه ياسر عرفات. وقد قام عرفات نفسه بتوزيع خطاب بين أشخاص في شرقي القدس وصل إليه من عنصر استخبارات في الأورينت هاوس، يتضمن اتهام إسرائيل بأنها تخطط لإحداث «هزة أرضية اصطناعية» من أجل هدم المسجد الأقصى. ويتضمن الكتاب الخطاب الموقع من جانب عرفات».

ويقول المؤلف إنه تفحص في الكتاب بصورة دقيقة وعلى مستوى الحقائق ثمانية مواقع حول الحرم القدسي، بنت فيها إسرائيل أو نفذت حفريات أثرية، وطرح بخصوصها الادعاء أنها تُشكل خطرا على الأقصى، «وفي كل موقع من بين هذه المواقع اتضح أن الاتهام عار عن الصحة وكاذب». والمواقع الثمانية هي: مدينة داود (سلوان)، موقع الحفريات الأثرية قرب السور الجنوبي، موقع الحفريات الأثرية قرب السور الغربي، باب المغاربة، نفق الحائط (البراق)، نفق الحشمونائيم، كنيس أوهل يتسحاق وكنيس «هحورباه».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي منذ تأسيسه عام ٢٠٠٠ في إصداراته المختلفة. وهو يحاول من خلالها أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي.

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي
«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»